

المملكة العربية السعودية: قضايا مختارة

أعد فريق من خبراء الصندوق هذا التقرير عن المملكة العربية السعودية كوثيقة مرجعية للمشاورات الدورية التي يجريها الصندوق مع هذا البلد العضو. ويستند التقرير إلى المعلومات المتاحة وقت استكماله في ١٣ يونيو ٢٠١٢، وتعتبر الآراء الواردة فيه عن رؤية فريق الخبراء ولا تمثل بالضرورة آراء حكومة المملكة العربية السعودية أو المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

ويجوز حذف المعلومات التي تؤثر على السوق، طبقاً للسياسة المتبعة في نشر تقارير الخبراء ووثائق الصندوق الأخرى.

تمت ترجمة هذه الوثيقة إلى اللغة العربية عن النسخة الأصلية الإنجليزية، التي يمكن الإطلاع عليها في هذا [الرابط](#).

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

700 19th Street, N.W. • Washington, D.C. 20431

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org • إنترنت: <http://www.imf.org>

صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة

صندوق النقد الدولي

المملكة العربية السعودية

قضايا مختارة

إعداد غادة فياض ومهدي رئيسي وتوباياس راسموسن ونيكلاس وستيليوس

بموافقة إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

١٣ يونيو ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة

أولاً- تحقيق أهداف النمو: الانتقال من مرحلة تراكم عوامل الإنتاج إلى مرحلة تحسين الإنتاجية	٤
ألف- مقدمة	٤
باء- الاتجاهات العامة في إجمالي الناتج المحلي ومدخلاته	٥
جيم- محاسبة النمو	٩
دال- إعادة التخصيص القطاعي، والتنويع الاقتصادي، ومتطلبات المستقبل	١٧
المراجع	٢٣
ثانياً- وظائف للمستقبل: إعطاء دفعة لتوظيف العمالة والقدرة التنافسية في القطاع الخاص	٢٥
ألف- مقدمة	٢٥
باء- الاتجاهات العامة لسوق العمل	٢٦
جيم- دور العمالة الأجنبية	٣١
دال- مبادرات سوق العمل	٣٥
هاء- ملاحظات ختامية	٣٩
المراجع	٤١
ثالثاً- الروابط الخارجية وقيود السياسات في المملكة العربية السعودية	٤٢
ألف- مقدمة	٤٢
باء- الدورات الاقتصادية وأسعار النفط العالمية	٤٤
جيم- سياسة المالية العامة وتقلب الإيرادات النفطية	٤٨
دال- التعميق المالي والسياسة النقدية	٤٩

هـ- استنتاج.....	٥٢
المراجع.....	٥٤
رابعاً- درجة الترابط العالمي: تداعي الآثار الانتشارية إلى المملكة العربية السعودية ومنها.....	٥٥
ألف- مقدمة.....	٥٥
باء- الروابط الدولية.....	٥٦
جيم- تقدير الآثار الانتشارية باستخدام تحليل الانحدار الذاتي للمتجهات العالمية.....	٦٢
المراجع.....	٦٩

الجدول

١-١- الناتج وتوظيف العمالة حسب القطاع، ١٩٨٩-٢٠٠٩.....	١٩
١-٢- البلدان الرئيسية المتلقية للمهاجرين في العالم.....	٣١
٢-٢- أثر التدفقات الخارجة لتحويلات العاملين على سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ١٩٨٠-٢٠٠٩.....	٣٥
١-٣- أهمية العوامل الخارجية للاقتصاد غير النفطي.....	٤٦
٢-٣- التقلب والارتباط للإيرادات النفطية والإنفاق والنمو غير النفطي.....	٤٨
٣-٣- تأثير سعر "ليبور" على الائتمان والتضخم.....	٥٢
١-٤- مواصفة متغيرات نماذج المنحدرات الذاتية للمتجهات ذات المتغير الخارجي * (VARX*).....	٦٤
٢-٤- الأوزان الترجيحية للتجارة مع المملكة العربية السعودية على أساس إحصاءات وجهة التجارة، ٢٠٠٦-٢٠٠٨.....	٦٨

الأشكال البيانية

١-١- اتجاهات عامة في إجمالي الناتج المحلي ومدخلات عوامل الإنتاج، ١٩٧٠-٢٠١١.....	٧
٢-١- نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ١٩٧٠-٢٠٠٩.....	٨
٣-١- الاستثمار غير النفطي، ١٩٨٥-٢٠١١.....	٨
٤-١- نمو السكان في سن العمل، ١٩٧٠-٢٠٠٩.....	٩
٥-١- تفكيك النمو إلى عناصره الأساسية، ١٩٧٠-٢٠١٠.....	١٤
٦-١- أنماط النمو الفطرية المقارنة، ١٩٧٠-٢٠٠٩.....	١٥
٧-١- نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ١٩٩٠-٢٠٠٩.....	١٦
٨-١- نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، ١٩٨٠-٢٠٠٩.....	١٨
٩-١- الصادرات غير النفطية، ١٩٨٥-٢٠١٠.....	١٨
١٠-١- تفكيك إنتاجية العمالة إلى مكوناتها الأساسية، ١٩٩٠-٢٠٠٩.....	٢٠
١١-١- تنويع القاعدة الاقتصادية والنمو، ١٩٨٠-٢٠٠٩.....	٢١
١-٢- حجم القوى العاملة السعودية، حسب نوع الجنس، ٢٠٠٠-٢٠٠٩.....	٢٦
٢-٢- معدلات البطالة للسعوديين في عمر +١٥، حسب نوع الجنس، ٢٠٠٠-٢٠٠٩.....	٢٧
٣-٢- معدلات البطالة حسب المجموعة العمرية، ٢٠٠٠-٢٠٠٩.....	٢٧
٤-٢- توظيف العمالة حسب القطاع، ٢٠٠٠-٢٠٠٩.....	٢٨
٥-٢- المشتغلون السعوديون حسب القطاع والمستوى التعليمي، ٢٠٠٩.....	٢٨
٦-٢- مجموع توظيف العمالة حسب الجنسية والمستوى التعليمي، ٢٠٠٩.....	٢٩
٧-٢- نسبة الأجور الشهرية للسعوديين إلى غير السعوديين في القطاع الخاص حسب المستوى التعليمي، ٢٠٠٩.....	٢٩
٨-٢- متوسط الأجور الشهرية في القطاع العام، ٢٠١٠.....	٣٠
٩-٢- تدفقات التحويلات الخارجة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، ١٩٩٠-٢٠٠٩.....	٣٢
١٠-٢- القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (متوسط)، ٢٠٠٥-٢٠٠٩.....	٣٧

- ١١-٢ - عدد المتدربين المقيدین، ٢٠٠٩-٢٠٠١..... ٣٨
- ١-٣ - الدورة الاقتصادية لإجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، ١٩٨٠-٢٠١٠..... ٤٤
- ٢-٣ - الدورة الاقتصادية لإجمالي الناتج المحلي لآسيا النامية والمملكة العربية السعودية، ١٩٨٠-٢٠١٠..... ٤٥
- ٣-٣ - سعر النفط وإجمالي الناتج المحلي غير النفطي للمملكة العربية السعودية، ١٩٨٠-٢٠١٠..... ٤٥
- ٤-٣ - الائتمان حسب البنوك التجارية..... ٤٩
- ٥-٣ - الائتمان حسب مؤسسات الإقراض المتخصصة..... ٤٩
- ٦-٣ - استجابة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لصدمة في الائتمان الحقيقي بانحراف معياري واحد، (١٩٨٠-١٩٩٥)..... ٥١
- ٧-٣ - استجابة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لصدمة في الائتمان الحقيقي بانحراف معياري واحد، ١٩٩٦-٢٠١٠..... ٥١
- ١-٤ - المملكة العربية السعودية: تجارة البضائع، ١٩٩٠-٢٠١٠..... ٥٧
- ٢-٤ - تجارة البضائع مع المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠..... ٥٨
- ٣-٤ - تحويلات العاملين من المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠..... ٥٨
- ٤-٤ - تدفقات المعونة من مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٢-٢٠١٠..... ٥٩
- ٥-٤ - المعونة العربية من خلال صناديق التنمية، ٢٠٠٢-٢٠١٠..... ٦٠
- ٦-٤ - التوزيع القطاعي للمعونة العربية من خلال صناديق التنمية، ٢٠٠٢-٢٠١٠..... ٦٠
- ٧-٤ - إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر السعودي التراكمي الموجه إلى بلدان عربية، ١٩٨٥-٢٠٠٩..... ٦١
- ٨-٤ - التوزيع الجغرافي لإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر السعودي الموجه إلى بلدان عربية، ٢٠٠٥-٢٠١٠..... ٦١
- ٩-٤ - الاستجابات النبضية المعممة التي تبديها المتغيرات السعودية لحدوث صدمة في إجمالي الناتج المحلي بخطأ معياري واحد في بلدان مختارة..... ٦٦
- ١٠-٤ - تفكيك مكونات تباين الخطأ المتنبأ به المعمم للمتغيرات السعودية، الربع الثاني من ١٩٧٩-..... ٦٦
- ٦٧..... الربع الرابع من ٢٠٠٩
- ١١-٤ - الاستجابات النبضية المتراكمة على مدى أربعة أرباع للناتج (نسبة إلى المملكة العربية السعودية) نتيجة وقوع صدمة موجبة في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في المملكة العربية السعودية..... ٦٨
- الأطر
- ١-٣ - الصدمات المدفوعة بالعرض والطلب وارتباطات الدورات الاقتصادية..... ٤٧

أولاً- تحقيق أهداف النمو: الانتقال من مرحلة تراكم عوامل الإنتاج إلى مرحلة تحسين الإنتاجية^١

يستعرض هذا الفصل التطورات التي شهدتها إجمالي الناتج المحلي على مدى عدة عقود ماضية. ويبيّن التحليل أن تراكم العمالة ورأس المال يفسر الجزء الأعظم من نمو الناتج الكلي منذ عام ١٩٩٠، مع وجود دور محدود فحسب للتغيرات في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وعلاوة على ذلك، فبينما كانت الزيادات في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قريبة من المتوسط العالمي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩، تراجعت وتيرة نمو هذه الإنتاجية خلال الألفينات. ويشير ذلك إلى وجود إمكانية لزيادة كفاءة أسواق عوامل الإنتاج ويسلط الضوء على أهمية الإصلاحات التي نفذت مؤخراً لتعزيز النشاط القائم على المعرفة.

ألف - مقدمة

١- أفسحت دورات الانتعاش والكساد المدفوعة بالنفط التي شهدتها السبعينات والثمانينات المجال في العقدين الماضيين أمام تحقيق نمو مطرد نسبياً في الاقتصاد السعودي. فكان نشاط القطاع غير النفطي قوياً بوجه خاص وظل يمثل في السنوات الأخيرة حصة متنامية من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وفي الوقت نفسه، استوعب الاقتصاد أعداداً كبيرة من العاملين وارتفع الاستثمار بصورة حادة. ويُعنى هذا الفصل باستعراض سجل النمو الذي تحقق في المملكة العربية السعودية، ومقارنة التطورات التي حدثت في القطاع غير النفطي بالاقتصاد ككل، وتقييم مدى ما يمكن أن يُعزى من زيادات في الناتج إلى عوامل الإنتاج المختلفة.

٢- وباستخدام إطار لمحاسبة النمو، تقوم الدراسة بتفكيك تغيرات الناتج إلى مساهمات من رأس المال المادي والبشري وكذلك من الإنتاجية التي يُستخدم معها هذان المدخلان. وتشير النتائج إلى أن نمو الناتج على مدى الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠ يمكن أن يُعزى بدرجة كبيرة إلى تراكم عوامل الإنتاج، مع محدودية إسهام الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وفي حين لا يفسر الإطار المطبّق السبب في التغير التدريجي الذي حدث في الإنتاجية، يسלט التحليل الضوء على المجالات التي يرجح أن تتوافر فيها إمكانية لزيادة الكفاءة، ومن ثم زيادة قيمة الناتج بالنسبة لمستوى معين منه. وتخلص الدراسة إلى أن الناتج اتسم بوجه خاص بكثافة استخدام العمالة، وهو ما يشير إلى أن اتخاذ خطوات لتحسين كفاءة أسواق العمل ينطوي على إمكانات كبيرة لتحسين النتائج الاقتصادية.

^١ إعداد غادة فياض وتوباياس راسموسن.

٣- وفي حين تولدت دراسات غزيرة عن محاسبة النمو ، فإن عددا قليلا منها فقط هو الذي يغطي المملكة. ومن هذه الدراسات Baier et al. (2006) التي تعقد مقارنات قُطرية شاملة واسعة تخلص منها إلى أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للعامل على مدى العقود القليلة الماضية كان سالبا في المملكة، وهي نتيجة تخلص إليها أيضا في حالة جميع بلدان الشرق الأوسط الأخرى تقريبا. وتتشابه هذه النتيجة مع نتائج انتهت إليها الدراسات (1997) Bisat et al. و (2011) IMF و (2002) Keller and Nabli و Sala-i-Martin and Artadi (2002) التي تركز على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

٤- وثمة شح أكبر حتى في الدراسات المعنية بنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد غير النفطي للمملكة. وتمثل الصعوبات في الحصول على بيانات مستقلة للقطاع غير النفطي في سلاسل زمنية طويلة بالقدر الكافي عقبة رئيسية. ومن بين الدراسات القليلة التي نعلم بها وتطبق محاسبة النمو على القطاع غير النفطي دراسة (1997) Bisat et al. التي تخلص إلى أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كان موجبا بدرجة كبيرة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤ إلا أنه أصبح سالبا في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٥. وتتسق هذه النتيجة مع دراسة (2011) Al-Khatib التي تخلص إلى أن متوسط نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد غير النفطي كان موجبا في معظم فترات السبعينات، وسالبا بالدرجة الأولى في الثمانينات والتسعينات، ثم موجبا مرة أخرى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، بمعدل نمو سنوي قريب من الصفر في المتوسط على مدى الفترة كلها. ويكمل هذا التحليل هاتين الدراستين بتمديد فترة البحث إلى عام ٢٠١٠ ومقارنة النتائج التي تعني المملكة بتلك التي تعني بلدانا أخرى، باستخدام إطار دولي متسق.

٥- ويتضمن الجزء المتبقي من هذا الفصل استعراضا للاتجاهات العامة في إجمالي الناتج المحلي ومدخلاته الأساسية على مدى العقود القليلة الماضية. ويُعنى القسم التالي بعد ذلك بتطبيق إطار محاسبة النمو لتفكيك التغيرات في كل من إجمالي الناتج المحلي الكلي وإجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ إلى مصادرها. ويتم ذلك باستخدام أطول سلسلة زمنية متاحة من المصادر الرسمية، ومقارنة النتائج بمجموعة كبيرة من معايير المقارنة الدولية. ويختتم الفصل باستعراض النمو في الصناعات الجديدة ومناقشة أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية لمواصلة الزيادات في الدخل.

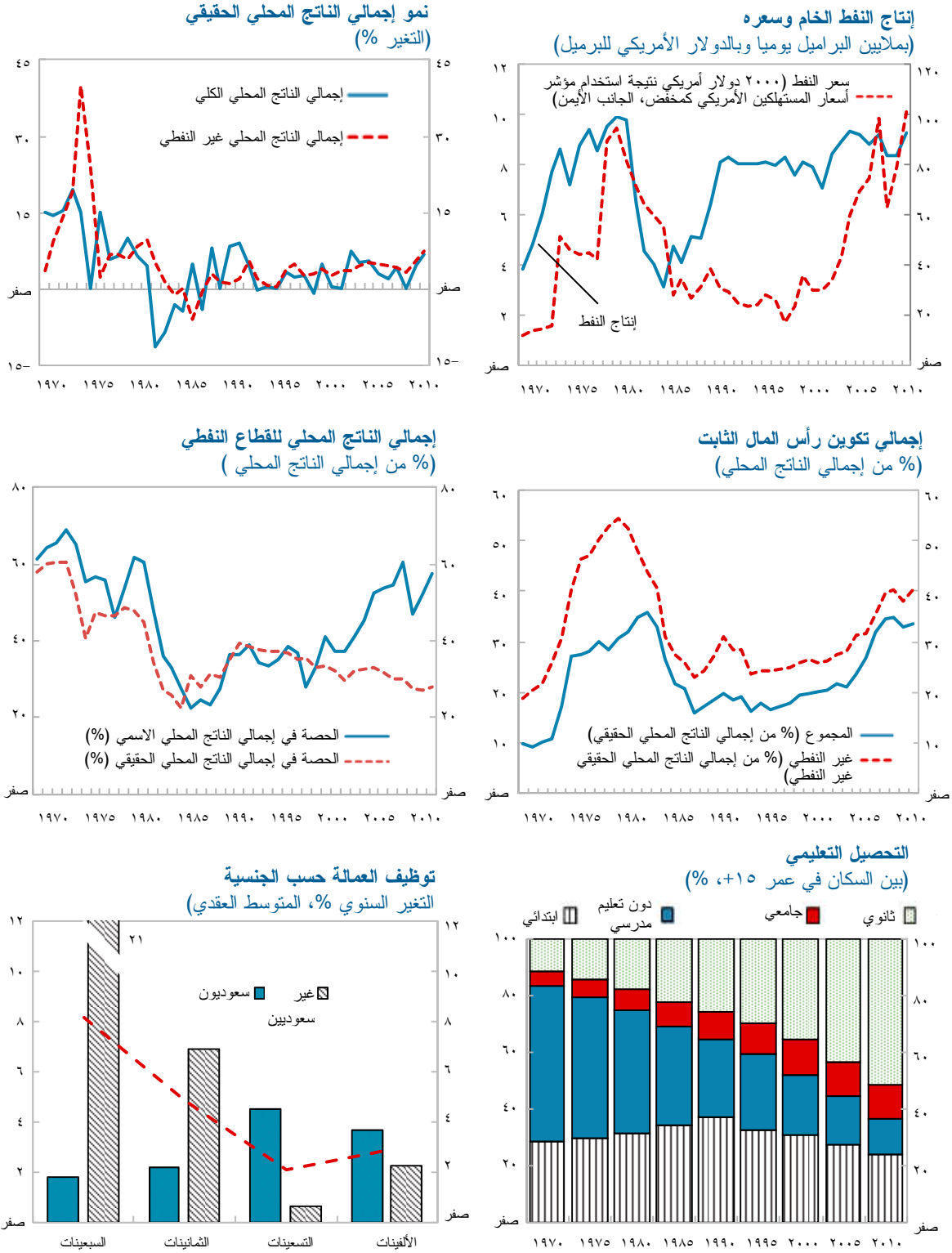
باء- الاتجاهات العامة في إجمالي الناتج المحلي ومدخلاته

٦- جاء النمو في اقتصاد المملكة مدفوعا بدرجة كبيرة بالتطورات في قطاع النفط. وكما هو مبين في الشكل البياني ١-١، اقترنت الزيادة الحادة في أسعار النفط في السبعينات بزيادة حادة في إنتاج النفط وارتفاع

معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى مستويات تجاوزت ١٠% سنويا في المتوسط. وتحوّل مسار هذه العملية في أوائل الثمانينات عندما أدى انخفاض أسعار النفط إلى تراجع حاد في إنتاج النفط ومعدلات نمو سالبة في إجمالي الناتج المحلي. وبعد تخلي المملكة عن دور المنتج المكمل الذي كانت تقوم به، أخذت تدريجيا في زيادة الإنتاج النفطي مرة أخرى في النصف الثاني من الثمانينات. وظل إنتاج النفط منذ ذلك الحين أكثر استقرارا، وإن كان العقد الماضي شهد زيادة في الإنتاج أعادته إلى مستويات قريبة من مستوى الذروة الذي بلغه في عام ١٩٨٠. وأسفر ذلك عن زيادة الاستقرار الاقتصادي، مع ثبات متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على مدى العقد بوجه عام عند مستوى يقارب ٣,٣% سنويا خلال التسعينات والألفينات على الرغم من استمرار التقلب في مستويات ظلت ملموسة من سنة إلى أخرى.

٧- **ولا يزال النشاط غير النفطي يسهم بصورة متزايدة في الناتج، رغم أن الاقتصاد لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على النفط.** ويتسم إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بثبات أكبر من ثبات إجمالي الناتج المحلي الكلي، وقد ظل يرتفع تدريجيا على مدى العقدين الماضيين، حيث زاد من معدل ٢,٧% سنويا في المتوسط في التسعينات إلى ٤,٣% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١. ونتيجة لذلك، تراجعت حصة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي من نحو ٤٠% في عام ١٩٩١ إلى أقل من ٣٠% في عام ٢٠١١. إلا أن ذلك لا يعني أن الاقتصاد أصبح أقل اعتمادا على النفط، حيث أدت زيادة أسعار النفط إلى زيادات حادة في الإيراد النفطي على مدى العقد الماضي. وفعليا، ارتفعت مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية بالقيمة الاسمية بصورة حادة من نحو ٣٠% في أواخر التسعينات إلى المستويات القريبة حاليا من ٦٠%.

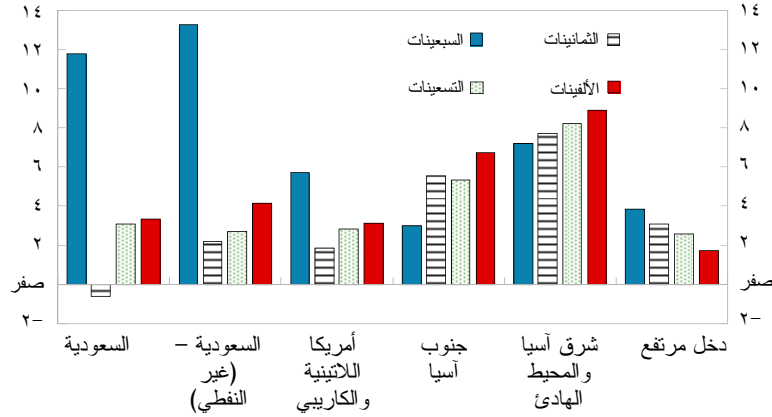
الشكل البياني ١-١ - المملكة العربية السعودية: اتجاهات عامة في إجمالي الناتج المحلي ومدخلات عوامل الإنتاج، ١٩٧٠-٢٠١١



المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ونشرة BP Statistical Review؛ ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ ومجموعة بيانات Barro-Lee؛ وحسابات خبراء الصندوق.

٨- ومن منظور دولي، يبدو أن النمو الاقتصادي الكلي في المملكة ظل يميل إلى التوسط بعد طفرة السبعينات، بينما اتسم النمو غير النفطي في السنوات الأخيرة بالقوة نسبياً. فقد ظل النمو الكلي في إجمالي

الشكل البياني ٢-١- نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ١٩٧٠-٢٠٠٩ (التغير السنوي %، متوسط الفترة)

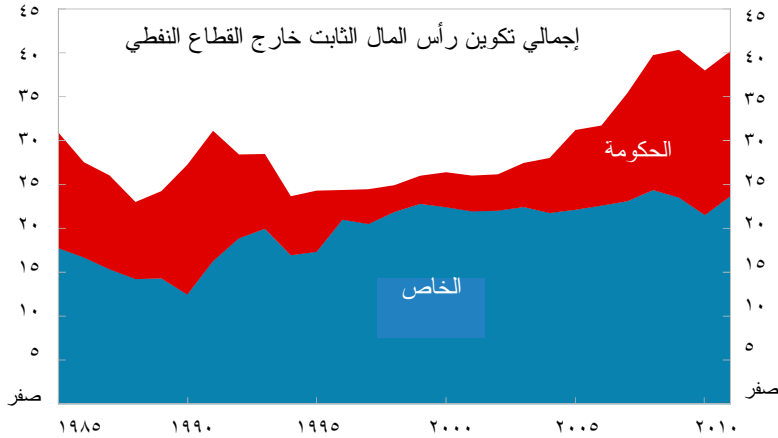


المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للصندوق؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء الصندوق.

الاعتبار، يكون هذا النمو باعثاً على خيبة الرجاء، مع انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي حالياً بنحو ٤٠% عنه في عام ١٩٨٠ وانخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنحو ٢٠%.

٩- وبالنظر إلى مدخلات عوامل الإنتاج، يتبين أن مستويات الاستثمار ارتفعت بصورة حادة في السبعينات إلا أنها انخفضت في أوائل الثمانينات قبل أن تعاود الارتفاع في العقد الماضي. وزادت كل من نسبيتي الاستثمار

الشكل البياني ٣-١- الاستثمار غير النفطي، ١٩٨٥-٢٠١١ (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، بالأسعار الثابتة)



المصادر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

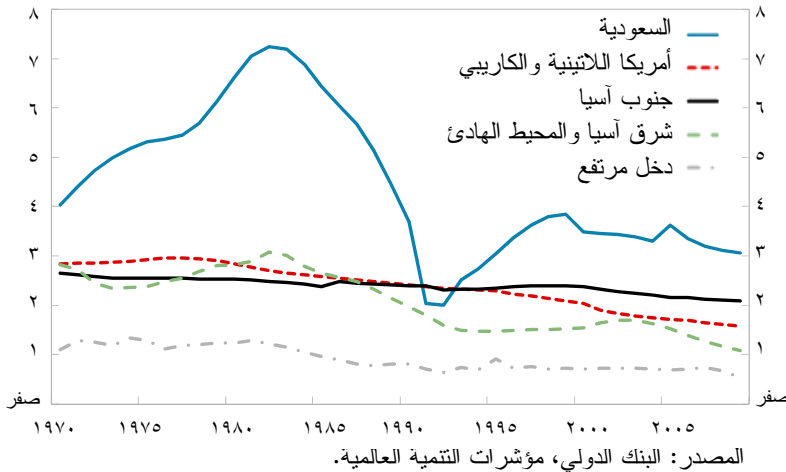
الناتج المحلي الحقيقي منذ التسعينات قريباً من الوسيط العالمي، مع انخفاض معدلاته عن المعدلات المسجلة في الاقتصادات الصاعدة والنامية الأسرع نمواً، وتساويها عموماً مع المعدلات المسجلة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وارتفاعها عن معدلات الاقتصادات الصاعدة (الشكل البياني ٢-١). وكان أداء النمو غير النفطي خلال العقد الماضي أفضل، حيث زاد على الوسيط العالمي بنحو ثلث نقطة مئوية سنوياً في المتوسط. ولكن مع أخذ الزيادة السريعة في عدد السكان في

الكلي إلى إجمالي الناتج المحلي والاستثمار غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٩ بنحو ١٥ نقطة مئوية لتصل بالترتيب إلى ٣٥% و ٤٠%. ويمكن أن يُعزى معظم هذه الزيادة إلى الاستثمارات الحكومية في القطاع غير النفطي، التي زادت بمقدار ١٤ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في السنوات العشر حتى عام ٢٠٠٩ (الشكل البياني ٣-١). وقد أتاحت هذه الاستثمارات بفضل ارتفاع الإيراد النفطي، وتم توجيهها

إلى البنية التحتية وإلى الإنفاق الاجتماعي والإنفاق على التعليم، باتباع أولويات محددة في خطط إنمائية وطنية متعاقبة.

١٠- وكانت الزيادات في مدخلات العمالة أكبر. ويتبين من تتبع تطورات إجمالي الناتج المحلي أن النمو الكلي في توظيف العمالة بلغ نحو ٨% سنويا في المتوسط خلال السبعينات قبل أن يتراجع إلى نحو ٢% في التسعينات ليرتفع إلى نحو ٣% في الألفينات. وتنعكس هذه الأرقام بوجه عام في عدد السكان في سن العمل، الذي ارتفع

الشكل البياني ١-٤- نمو السكان في سن العمل، ١٩٧٠-٢٠٠٩
(التغير السنوي %، الأعمار ١٥-٦٤)



حسب التقديرات بوتيرة أسرع بكثير من ارتفاعه في مناطق أخرى (الشكل البياني ١-٤). وإضافة إلى ذلك، حدث تغير كبير في تكوين مدخلات العمالة. فخلال السبعينات والثمانينات كان نمو التوظيف مدفوعا بدرجة كبيرة بالعمالة غير السعودية، التي مثلت بنهاية تلك الفترة نحو ثلثي مجموع العمالة. غير أن معدل نمو توظيف السعوديين في العقدين الماضيين كان أعلى من معدل نمو توظيف غير السعوديين، وإن

كانت قاعدة العمالة غير السعودية التي لا تزال أكبر تعني أن الزيادة المطلقة في توظيف السعوديين وغير السعوديين أصبحت مؤخرا متساوية بوجه عام. وإضافة إلى الزيادة العددية في القوة العاملة، أصبح حظ أفرادها من التعليم أوفر بكثير، حيث تشير التقديرات إلى أن أعلى مستوى تعليمي حصل عليه أكثر من ٨٠% من السكان في سن العمل في عام ١٩٧٠ كان التعليم الابتدائي، ولكن بحلول عام ٢٠١٠، كانت هذه النسبة قد انخفضت دون ٤٠%.

جيم- محاسبة النمو

١١- يمكن اشتقاق مساهمة عوامل الإنتاج المختلفة في إجمالي الناتج المحلي في إطار معياري لمحاسبة النمو.^٢ ويفترض ذلك دالة الإنتاج العامة التالية:

$$Y = AF(H, K)$$

^٢ تعود ريادة منهجية محاسبة النمو إلى Solow (1957) وقد قام Denison (1962) بتطويرها للتمييز بين المقدار الكمي والمقدار النوعي للعمالة.

حيث الناتج (Y) دالة لاثنتين من عوامل الإنتاج هما رأس المال البشري (H) ورأس المال المادي (K)، وتزداد هذه الدالة بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (A). وهنا يكون رأس المال البشري، $H = LQ$ ، حاصل ضرب العمالة الخام (L) وجودة العمالة (Q). وبافتراض وجود عوائد ثابتة من الحجم في الإنتاج وأسواق عوامل متنافسة بصورة تامة، يمكن تحويل دالة الإنتاج إلى ما يلي:

$$\Delta \ln Y = \Delta \ln A + v_L \Delta \ln L + v_L \Delta \ln Q + (1 - v_L) \Delta \ln K$$

حيث v_L حصة تكلفة العمالة في الإنتاج. ويعني ذلك أنه يمكن حساب النسبة المئوية للتغير في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج باعتبارها النسبة المئوية للتغير في الناتج مطروحا منها المتوسط المرجح بالتكلفة للنسبة المئوية للتغيرات في عوامل الإنتاج.

١٢- ويتمثل التحدي الرئيسي في تنفيذ إطار محاسبة النمو في الحصول على بيانات دقيقة. ولعل قاعدة بيانات Total Economy Database (TED) التي وضعتها رابطة كونفرنس بورد (Conference Board) هي أشمل جهد بذل حتى الآن لدمج البيانات الدولية في قاعدة بيانات واحدة متسقة داخليا.^٣ وهي تتضمن سلاسل تفكك عناصر نمو إجمالي الناتج المحلي إلى مصادره، وتغطي أكثر من ١٢٠ بلدا تعود بياناتها إلى عام ١٩٩٠.^٤ وسنتبع نفس المنهجية المستخدمة في قاعدة بيانات TED ولكننا سنعيد حساب النتائج للمملكة باستخدام سلاسل بيانات إجمالي الناتج المحلي وتوظيف العمالة والاستثمار مأخوذة من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. وسنتوسع كذلك في طريقة الحساب، بالنسبة للمملكة، بحيث تغطي الاقتصاد غير النفطي باستخدام السلاسل الزمنية المأخوذة من المصلحة للاستثمار وتوظيف العمالة في القطاع غير النفطي.

١٣- ولا يزال نقص البيانات قيذا رئيسيا. ويتعلق أحد عناصر عدم اليقين المهمة بحصة تكلفة العمالة، v_L . ويمكن اشتقاق هذا الرقم من الحسابات القومية ويمكن أن يتغير بمرور الوقت، إلا أن تلك البيانات لا تتوفر في كثير من الأحيان. وفعليا، تفترض قاعدة بيانات TED فقط، في حالة السعودية وكذلك عدد كبير من الاقتصادات

^٣ راجع دراسة (Chen et al. (2010) وقاعدة بيانات Total Economy Database (TED) التي وضعتها رابطة كونفرنس بورد (Conference Board)، يناير ٢٠١٢، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني <http://www.conference-board.org/data/economydatabase/>.

^٤ تقسم قاعدة بيانات TED رأس المال المادي إلى فئتين، رأس المال غير القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورأس المال القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسنغفل هذا التفكيك في دراستنا لعدم توافر بيانات عن رأس المال القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المملكة.

غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وجود حصة ثابتة لتكلفة العمالة تبلغ ٠.٥. وهناك قصور مهم آخر في البيانات يتعلق بقياس رأس المال البشري، H . وتشير سلسلة قاعدة بيانات TED للعمالة الخامة، L ، إلى عدد ساعات العمل؛ ولكن إذا لم تكن تلك البيانات متاحة، فإنها تقاس باعتبارها توظيف عمالة، أو في بعض الحالات، حجم السكان في سن العمل. وتوجد صعوبة خاصة في قياس التغيرات في نوعية العمالة، Q ، مع استناد التقديرات عموماً إلى مستوى التحصيل العلمي ومن ثم عدم تفسيرها للتغيرات في قيمة ذلك التعليم. ولبيان حالة عدم اليقين في البيانات، نجري تحليل حساسية على المعلمات الأساسية.

١٤- واتباع قاعدة بيانات TED، تحسب التغيرات في جودة العمالة باستخدام مؤشر Törnquist على أساس حصص العمالة في مجموعات المهارات المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة مع استخدام الأجر النسبية كأوزان ترجيحية حسب كل مجموعة.^٦

$$\Delta \ln Q_t = \sum_i \frac{1}{2} (v_{i,t} + v_{i,t-1}) \Delta \ln q_{i,t}$$

حيث

$$v_{i,t} = q_{i,t} \frac{\omega_{i,t}}{\bar{\omega}_t}$$

وهنا، فإن $v_{i,t}$ هي حصة نوع العمل i في تعويضات العمالة في زمن t ، و q_i هي حصة نوع العمل i ، و ω_i هو الأجر المقدم عن نوع العمل i ، و $\bar{\omega}$ متوسط الأجر. وفي حالة البلدان التي لا تتوفر لها بيانات عن الأجر النسبية، ومنها المملكة، تستخدم قاعدة بيانات TED بيانات مقدرة. وفي حالة البلدان الصاعدة والنامية تتضمن هذه

^٥ غالباً ما تشير النتائج إلى أن حصة تكلفة العمالة في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصادات المتقدمة تبلغ نحو ٠.٦٥. وحيثما لا تتوفر قياسات مباشرة، تكفي دراسات كثيرة بتطبيق قيمة ثابتة لحصة تكلفة العمالة تكون في حدود ذلك الحجم. أما القيمة الأدنى المستخدمة في قاعدة بيانات TED فالدافع وراءها هو مشاهدة تبيّن أن رأس المال في الاقتصادات الصاعدة والنامية غالباً ما يكون شحيحاً ومن ثم يحقق معدل عائد مرتفعاً نسبياً، بينما تؤدي وفرة العمالة إلى كبح الأجر وتعني ضمناً انخفاض حصة تكلفة العمالة. وفي حالة المملكة، يوجد تعقيد إضافي وهو أن شدة تجزؤ سوق العمل، مع محدودية المنافسة المباشرة بين العمالة السعودية والعمالة غير السعودية، تثير شكوك بشأن إمكانية تطبيق قيم معيارية لحصص تكلفة العمالة.

^٦ في حالة المملكة وعدد كبير من البلدان الأخرى، تعدّل البيانات حول فئات المهارات في قاعدة بيانات TED من تقديرات عن التحصيل التعليمي مأخوذة من دراسة (Barro and Lee (2010)، حيث تعرف العمالة منخفضة المهارة بأنها العمالة التي لم تحصل على تعليم ابتدائي أو تعليم أعلى منه، والعمالة متوسطة المهارة بأنها العمالة التي حصلت على تعليم ثانوي، والعمالة مرتفعة المهارة بأنها العمالة التي حصلت على تعليم جامعي. وترد في الشكل البياني ١-١ بيانات عن المملكة مأخوذة من دراسة (Barro and Lee (2010).

التقديرات نسب أجور (نسبة إلى قيمة ١ للعمالة منخفضة المهارة) تبلغ ١,٤٢ للعمالة متوسطة المهارة و ٢,٨٠ للعمالة مرتفعة المهارة.

١٥- وأخيرا يُبنى مخزون رأس المال المادي، K ، من البيانات عن الاستثمار، I ، باستخدام طريقة الجرد المستمر:

$$K_t = (1 - \delta)K_{t-1} + I_t$$

حيث يُحسب مخزون رأس المال الأولي، K_0 ، باعتباره $K_0 = I_0/(\delta+g)$ على أساس معدل انخفاض ثابت، δ ، ومعدل أولي لنمو الناتج، g .

النتائج

١٦- تشير نتائج محاسبة النمو إلى أن إجمالي الناتج المحلي للمملكة كان مدفوعا في العقدين الماضيين بترام عوامل الإنتاج بصفة رئيسية. وكما هو مبين في الشكل ١-٥، يكشف تفكيك مكونات متوسط المعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي البالغ ٣,٢% خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ أنه يمكن أن تعزى ١,٥ نقطة مئوية إلى تراكم رأس المال المادي. ويمكن أن تعزى ١,٥ نقطة مئوية أخرى إلى زيادة رأس المال البشري، الذي يستمد معظمه من نمو التوظيف ويستمد جزء أصغر منه من تغير التكوين باتجاه مستويات التعليم الأعلى. ونتيجة لذلك، يخلص التحليل إلى أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كان بشكل عام موجبا ولكن بصورة حدية فقط، مع بلوغ معدل ٠,٢% سنويا عن متوسط الفترة.^٨ أما على أساس سنوي فإن النتائج تبيّن تغيرا

^٧ يفترض ذلك وجود علاقة أولية تتطور بمعدل ثابت. وفي حالة المملكة، تبدأ سلسلة الاستثمار بالأسعار الثابتة في عام ١٩٦٩ ونستخدم $\delta = 0.06$ (وهو رقم يشيع تطبيقه في الدراسات) و $g = 0.05$ (القريب من متوسط الأسواق الصاعدة في الستينات).

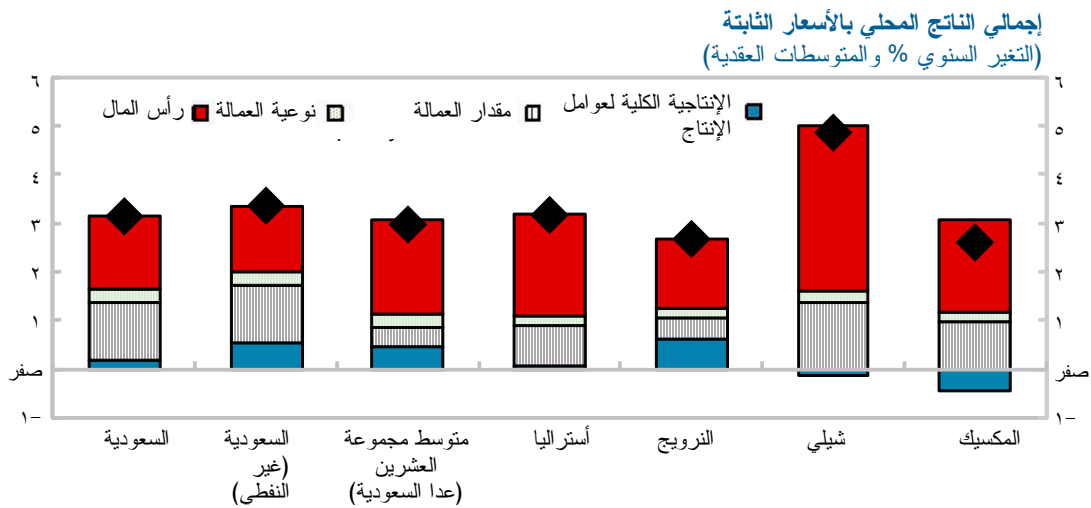
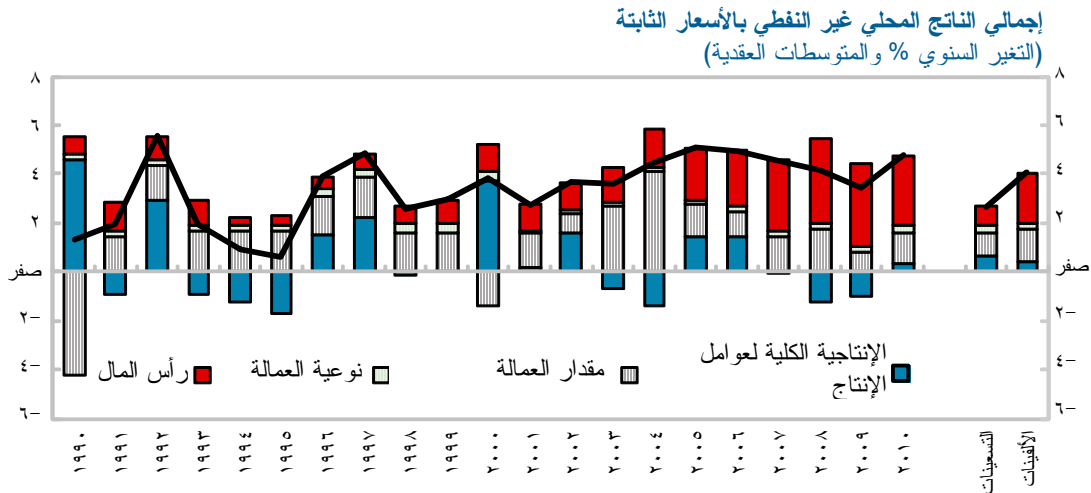
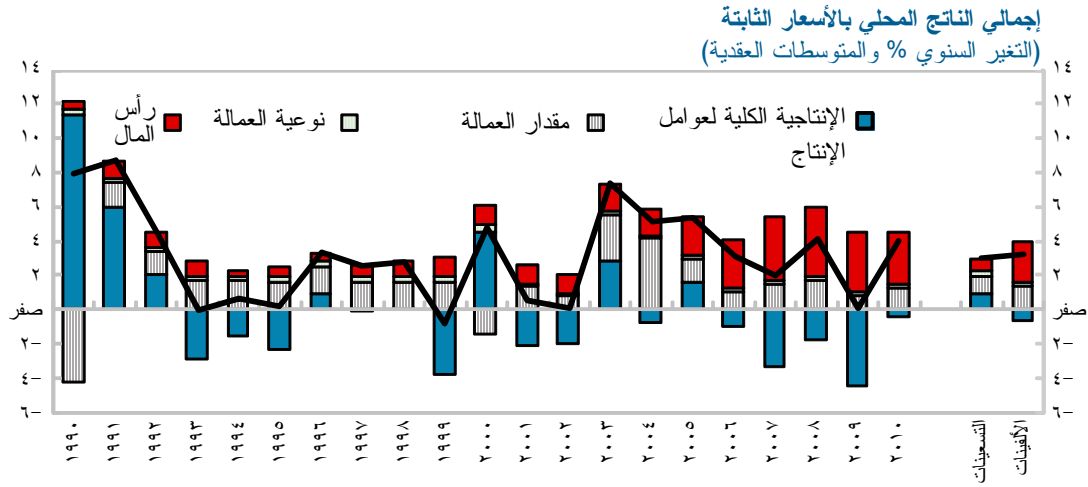
^٨ تصمد النتيجة التي مفادها أن النمو الكلي في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في المملكة كان منخفضا أمام المعلمات البديلة. وعلى سبيل المثال، عندما تكون حصة تكلفة العمالة ٠,٧ بدلا من ٠,٥، يتغير متوسط المعدل السنوي لنمو هذه الإنتاجية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ بأقل من ٠,١%. وتتسحب نفس النتيجة على مضاعفة معدل الانخفاض، δ ، إلى ٠,١٢، أو معدل النمو الأولي، g ، إلى ٠,١٠. وتكون الحساسية لافتراض مخزون رأس المال البشري أكبر بعض الشيء من الحساسية لافتراض مخزون رأس المال المادي. ويؤدي استخدام مواصفة بديلة لحساب جودة العمل، تستخدم دالة خطية متفرعة لسنوات التعليم المدرسي، مثلما يرد في دراسة (Caselli 2004)، إلى خفض نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلى -٠,٣% (إجمالي الناتج المحلي غير النفطي). وتقدر قاعدة البيانات TED نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في المملكة بقيمة -٠,٦، مع عزو الفرق عن التقدير الحالي بدرجة كبيرة إلى أن سلسلتها للعمالة الخام (التي تستند إلى السكان في سن العمل) تبيّن درجة نمو أعلى من الدرجة التي تبيّنها السلسلة المطبقة هنا (التي تستند إلى نمو التوظيف الفعلي للعمالة).

ملموسا، مع حدوث نمو موجب كبير في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في بعض السنوات. وكان ذلك ما حدث بصورة ملحوظة في أوائل التسعينات، على نحو يبيّن أن ارتفاع مستويات إنتاج النفط في تلك السنوات تحقق عن طريق زيادات ضئيلة نسبيا في العمالة ورأس المال. ومع ذلك، ففي معظم السنوات التي تلت ١٩٩٠، ينتهي التحليل إلى أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كان سالباً.

١٧- **ويبيّن تفكيك إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى مكوناته الأساسية أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في ذلك القطاع كان أعلى بعض الشيء من نموها بالنسبة للاقتصاد ككل. فأتت الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩، كان متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، البالغ ٣,٤%، يزيد بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية على متوسطه لإجمالي الناتج المحلي الكلي. ومع ذلك، تبيّن النتائج أن إسهام مدخلات عوامل الإنتاج في النمو غير النفطي كان أقل بدرجة طفيفة منه في نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي. ونتيجة لذلك، تخلص الدراسة إلى أن متوسط نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للاقتصاد غير النفطي كان أعلى عند مستوى ٠,٥% سنويا.**

١٨- **وفي كل من الاقتصاد ككل والقطاع غير النفطي، كانت وتيرة تراكم عوامل الإنتاج عموماً تتزايد على مدى العقدين الماضيين بينما ينخفض نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. فقد زادت مساهمة رأس المال المادي في نمو كل من إجمالي الناتج المحلي الكلي وإجمالي الناتج المحلي غير النفطي بأكثر من الضعف في الفترة الممتدة من التسعينات إلى الألفينات، على نحو يبيّن الزيادة الحادة في حجم الاستثمار. وزادت أيضاً مساهمة رأس المال البشري، كنتيجة رئيسية لأعداد العمالة الخام. وبالنسبة للاقتصاد ككل، توافقت الزيادة في تراكم عوامل الإنتاج مع النمو شبه الثابت في إجمالي الناتج المحلي، مما أدى إلى خفض ملموس في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. أما في الاقتصاد النفطي، فقد زادت وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي أيضاً، مما أدى إلى تراجع طفيف فحسب في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.**

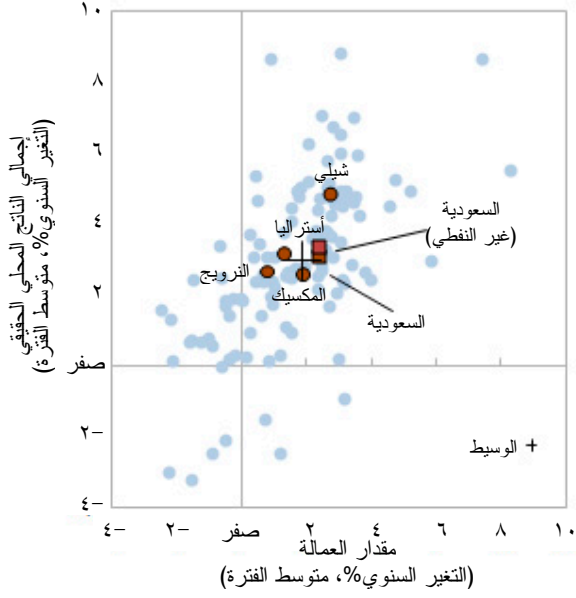
الشكل البياني ١-٥- المملكة العربية السعودية: تفكيك النمو إلى عناصره الأساسية، ١٩٧٠-٢٠١٠



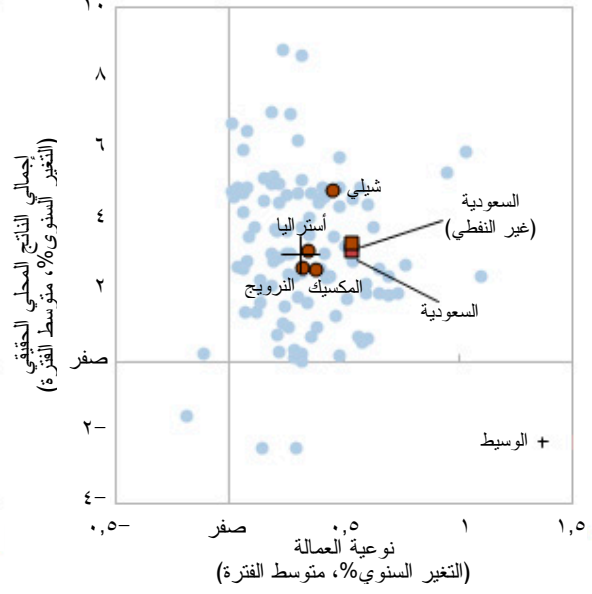
المصادر: قاعدة بيانات Conference Board Total Economy؛ ومصلة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

الشكل البياني ١-٦- أنماط النمو القطرية المقارنة، ١٩٧٠-٢٠٠٩

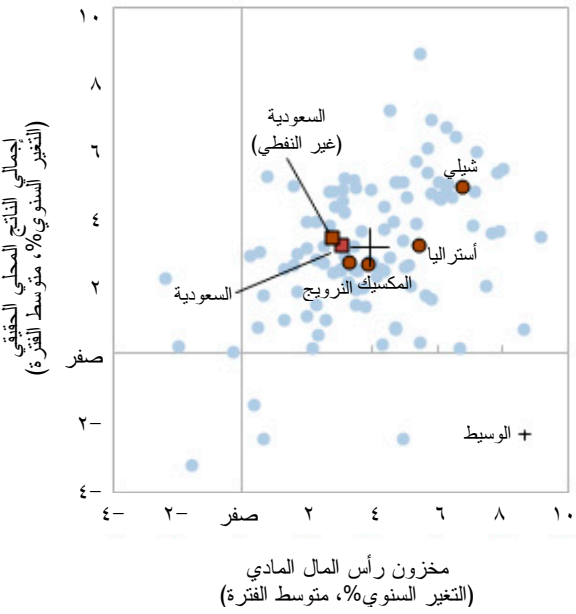
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونمو مقدار العمالة



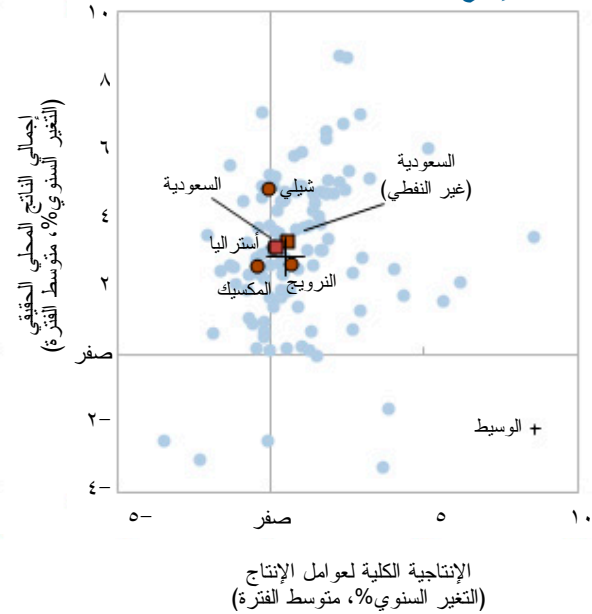
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونمو نوعية العمالة



إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونمو الاستثمار



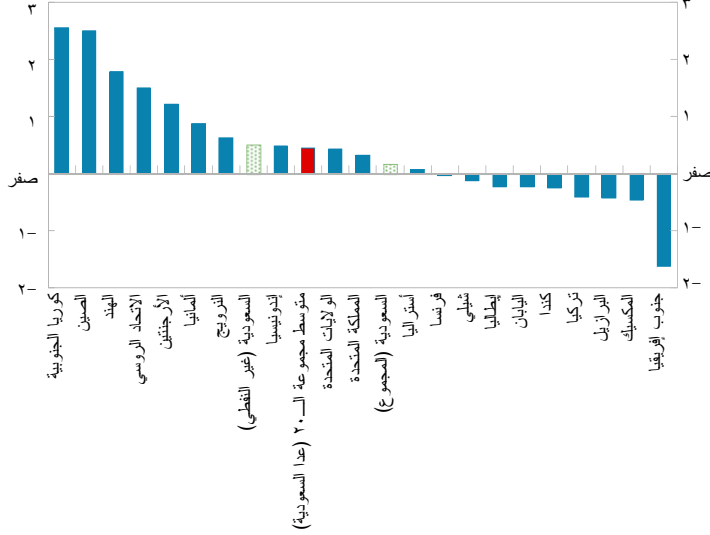
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج



المصادر: قاعدة بيانات Conference Board Total Economy؛ ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

١٩- وعلى الرغم من تواضع تقديرات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للسعودية، فإنها ليست بعيدة عن المتوسط الدولي. وفعليا كما هو مبين في الشكل البياني ١-٦، لا يخرج انخفاض نمو هذه الإنتاجية عن المعتاد،

الشكل البياني ١-٧- نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ١٩٩٠-٢٠٠٩ (التغير السنوي %، متوسط الفترة)



المصادر: قاعدة بيانات Conference Board Total Economy؛ ومصالحة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

مع تسجيل نحو ثلث البلدان المدرجة في قاعدة بيانات TED لنمو سلبي فيها على مدى الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩، وإن كان في معظم الحالات بأقل من نصف نقطة مئوية سنويا.^٩ ومن بين اقتصادات مجموعة العشرين (الشكل البياني ١-٧)، تتصدر كوريا الجنوبية والصين الرسم البياني بمتوسط نمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج يبلغ ٢,٥% سنويا، بينما سجلت ثمانية بلدان نموا سلبا فيها. وفي حالة المملكة، ينشأ الأداء النسبي لهذه الإنتاجية من نمو مدخلات العمالة بمعدل يزيد كثيرا عن المتوسط - لكل من العمالة الخام ونوعية العمالة - يقترن بنمو أقل من المتوسط بعض الشيء في رأس المال المادي ونمو قريب من المتوسط في إجمالي الناتج المحلي .

٢٠- ويشير انخفاض نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلى عدم استخدام عوامل الإنتاج على الوجه الأكفأ. وينبغي أن يؤدي استمرار التقدم التكنولوجي في الغالب إلى رفع الإنتاجية بمرور الوقت. ولكن في حالة البلدان المنتجة للنفط، يمكن أن يُعزى انخفاض نمو هذه الإنتاجية جزئيا إلى أن استخراج الموارد الطبيعية يتضمن بصورة متزايدة وطبيعية قدرا أكبر من المدخلات لكل وحدة إنتاج نظرا لأن الموارد التي يكون من الأسهل الوصول إليها غالبا ما تستخرج في البداية. ويمكن أن يُعزى انخفاض نمو هذه الإنتاجية في قطاع النفط أيضا إلى زيادة حصة الناتج الذي يباع في السوق المحلية بأسعار منخفضة، وهو ما من شأنه خفض القيمة المضافة المقاسة في القطاع وموازنة الآثار الإيجابية الناشئة عن التحسينات التكنولوجية. وفي البلدان الأخرى، يمكن أن يُعزى انخفاض أو سلبية نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلى وجود صراعات أو إلى قيام البلدان بتحويل الموارد إلى مجالات إنتاجية منخفضة نسبيا. ويمكن أيضا أن تكون أوجه القصور في البيانات أحد العوامل، مع وجود حالة

^٩ رغم أن شيوخ المعدلات المنخفضة لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في مختلف البلدان نتيجة راسخة (راجع على سبيل المثال دراسة 2006, Baier et al.)، فإنه لا ينبغي أن يفهم منها أن نمو هذه الإنتاجية غير مهم. وفعليا، يبيّن الإطار المحاسبي للتنمية - وهو صورة أخرى للإطار المحاسبي للنمو يهتم بالفروق المقطعية وليس بالفروق الزمنية - أن الجزء الأعظم من تباين الدخل بين البلدان يمكن أن يُعزى إلى فروق في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (Caselli, 2005).

عدم يقين خاصة تحيط بمفهوم رأس المال البشري الذي يصعب قياسه - وهي مسألة مهمة بوجه خاص للمملكة نظرا للتغيرات الجوهرية التي حدثت في تكوين القوى العاملة على مدى العقود الأخيرة من حيث الجنسيات ومتوسط مستويات التعليم. وفي بعض البلدان، ليس آخرها المملكة، التي يمكن ألا ترصد فيها زيادة نشاط القطاع الخاص غير النفطي بصورة كاملة، يمكن أن يكون انخفاض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أيضا مؤشرا على تقدير نمو إجمالي الناتج المحلي بأقل من قيمته الحقيقية.

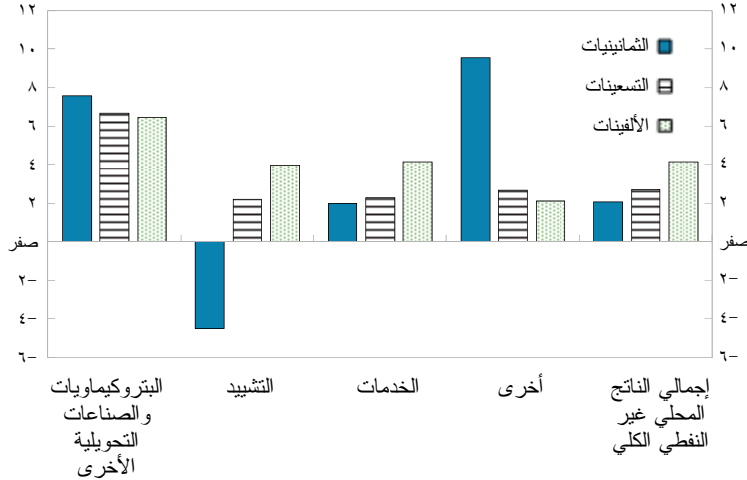
٢١- وعلى الرغم من عدم التيقن من المستوى الدقيق لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، تشير نتائج محاسبة النمو إلى وجود إمكانية لرفع معدلات النمو الاقتصادي في المملكة. فهناك أدلة واضحة على أن نمو إجمالي الناتج المحلي كان مدفوعا بالدرجة الأولى بتراكم عوامل الإنتاج وهو ما يعني ضمنا وجود مجال لاشتقاق مزيد من الناتج من نفس مستوى المدخلات. وعلى وجه الخصوص، كان يمكن توقع مستويات أعلى من إجمالي الناتج المحلي نتيجة الحجم الكبير نسبيا لمدخلات العمالة الكبيرة في المملكة. ويشير عدم حدوث ذلك إلى أن تحسين كفاءة سوق العمل ينطوي على إمكانيات كبيرة لتحسين النتائج الاقتصادية، على نحو ما يرد في مناقشات الفصل الثاني. وفي الوقت نفسه، حتى يتسنى لمدخلات العمالة الإسهام بدور أكبر واستيعاب النمو السكاني، يتعين أيضا أن يكون هناك طلب على العمالة، وهو ما يقتضي استمرار إحراز تقدم في التنويع الاقتصادي.

دال- إعادة التخصيص القطاعي، والتنويع الاقتصادي، ومتطلبات المستقبل

٢٢- يعتمد الحفاظ على نمو الدخل والعمالة على التوسع في الاقتصاد غير النفطي. وكانت المساعي المبذولة في هذا الاتجاه عنصرا محوريا في خطط البلد الإنمائية، التي تشدد بصفة متزايدة على التنويع الاقتصادي والتحول باتجاه أشكال الإنتاج القائم على المعرفة باعتبارهما هدفين محوريين. ويأتي بند التعليم في موقع متقدم على جدول الأعمال، مع تضمن التدابير المتخذة مؤخرا لافتتاح عدة جامعات رئيسية وزيادة عدد المنح الدراسية للمبتعثين في الخارج بصورة حادة. وكان هناك أيضا تركيز شديد على حفز المشروعات الخاصة. وفعليا أدت الجهود المبذولة لتحسين بيئة العمل إلى تحسن ملحوظ في تصنيف البلد في تقرير "مزاولة الأعمال" الذي يصدره البنك الدولي (Doing Business) (الترتيب ١٢ على ١٨٣ بلدا في تقرير ٢٠١٢) وتقرير التنافسية العالمية الصادر عن منتدى الاقتصاد الدولي (الترتيب ١٧ على ١٤٢ بلدا في تقرير ٢٠١١-٢٠١٢).

٢٣- وكان التحول باتجاه أنواع الإنتاج الجديدة أبرز ما يكون في مجال معالجة لقيم النفط والغاز الطبيعي في مرحلة التكرير لتحويلها إلى بتروكيماويات ومواد بلاستيكية. فقد نما إجمالي الناتج المحلي من الصناعات التحويلية للبتروكيماويات والمواد غير النفطية الأخرى بمتوسط ٧% تقريبا سنويا منذ عام ١٩٨٠ - بوتيرة أسرع

الشكل البياني ٨-١- نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، ١٩٨٠-٢٠٠٩ (التغير السنوي % لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة)

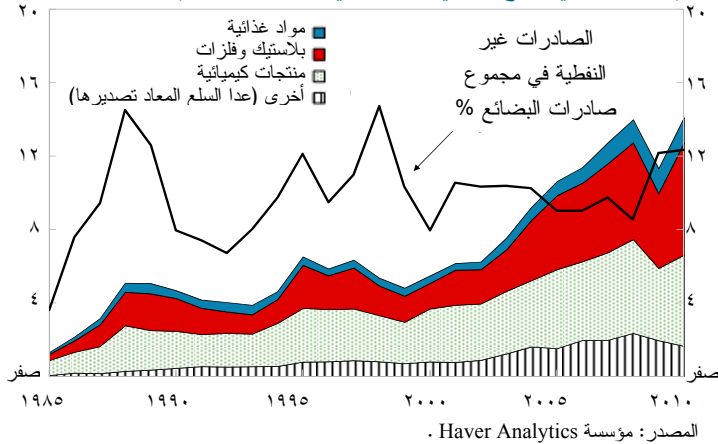


المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

من أي قطاع آخر في الاقتصاد، حتى مع زيادة نمو الخدمات والتشييد (الشكل البياني ٨-١). ووفقاً لصندوق التنمية الصناعية السعودي، زاد عدد الوحدات المنتجة في القطاع الصناعي بين عامي ١٩٧٤ و ٢٠١٠ من أقل من ٢٠٠ وحدة إلى أكثر من ٤٥٠٠ وحدة، في حين ارتفع مخزون رأس المال المستثمر في هذا القطاع إلى أكثر من ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

٢٤- ورغم أن النفط الخام لا يزال حتى الآن أكبر مصدر لإيرادات التصدير، فقد ساعد التوسع في الصناعات التحويلية غير النفطية على تنويع تيارات الإيراد. وبخلاف تجهيز الأغذية، الذي يوجه بالدرجة الأولى إلى الاستهلاك المحلي، يهيمن إنتاج مدخلات وسيطة تستخدم في المصانع في الخارج على الصناعات التحويلية غير

الشكل البياني ٩-١- الصادرات غير النفطية، ١٩٨٥-٢٠١٠ (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الجارية)



المصدر: مؤسسة Haver Analytics.

النفطية. ونتيجة للزيادة في الإنتاج، ارتفعت صادرات الكيماويات والبلاستيك والفلزات بالتالي بصورة حادة من أقل من ٢% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الاسمي في عام ١٩٨٥ إلى أكثر من ١٠% في عام ٢٠١٠ (الشكل البياني ٩-١). ولم ترتفع حصة هذه الصادرات غير النفطية في مجموع الإيرادات الخارجية بنفس القدر، إلا أن ذلك يدل بدرجة كبيرة على تأثير ارتفاع أسعار النفط على مجموع قيم الصادرات.

الجدول ١-١-١- الناتج وتوظيف العمالة حسب القطاع، ٢٠٠٩-١٩٨٩

مجموع الاقتصاد	مجموع الاقتصاد غير النفطي	قطاعات غير نفطية أخرى ^١	الخدمات غير الحكومية	الصناعات التحويلية		القطاع النفطي	إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الريالات السعودية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩)
				التشييد	غير النفطية		
٤٣٩	٣٠٨	١٢٤	١٢٩	٣٢	٢٤	١٣١	١٩٨٩
٥٩٤	٤٠٣	١٦٢	١٥٧	٣٩	٤٥	١٩١	١٩٩٩
٨٢٧	٦٠٨	٢١٠	٢٥٧	٥٨	٨٣	٢١٩	٢٠٠٩
توظيف العمالة (بالآلاف)							
٥٠٥٤	٥٠٠٠	١٠٧١	٢٧١٤	٨٠٠	٤١٥	٥٤	١٩٨٩
٦١٧٠	٦٠٧٣	١٤٣٣	٣٥٠٣	٦٥٣	٤٨٤	٩٧	١٩٩٩
٨١٤٨	٨٠٥٧	١٦٥٠	٤٩٣٧	٩٦٥	٥٠٥	٩١	٢٠٠٩
الحصة في مجموع توظيف العمالة (%)							
١٠٠	٩٨,٩	٢١,٢	٥٣,٧	١٥,٨	٨,٢	١,١	١٩٨٩
١٠٠	٩٨,٤	٢٣,٢	٥٦,٨	١٠,٦	٧,٨	١,٦	١٩٩٩
١٠٠	٩٨,٩	٢٠,٣	٦٠,٦	١١,٨	٦,٢	١,١	٢٠٠٩
إجمالي الناتج المحلي حسب المشتغل (بالآلاف الريالات السعودية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩)							
٨٧	٦٢	١١٥	٤٨	٤٠	٥٧	٢٤١٧	١٩٨٩
٩٦	٦٦	١١٣	٤٥	٦٠	٩٢	١٩٦٢	١٩٩٩
١٠٢	٧٦	١٢٧	٥٢	٦٠	١٦٥	٢٤٠٣	٢٠٠٩
متوسط الزيادة السنوية في إنتاجية العمالة (%)							
١,٢	٠,٨	٠,٢-	٠,٥-	٤,٦	٥,١	١,٦-	التسعينات
٠,٦	١,٣	١,٣	١,٦	٠,٣	٦,٣	٢,٦	الألفينات

المصادر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ وحسابات خبراء الصندوق.
^١ تشمل الزراعة والغابات وصيد الأسماك؛ والتعدين غير النفطي؛ والكهرباء والغاز والمياه؛ والخدمات الحكومية.

٢٥- ويساعد التوسع في الصناعات التحويلية غير النفطية أيضا على إلقاء الضوء على التطورات المشاهدة في الإنتاجية. وفي حين يحول عدم وجود بيانات شاملة عن الاستثمار حسب القطاع دون تنفيذ محاسبة النمو بشكل تفصيلي، فإن بيانات توظيف العمالة تتيح إمكانية حساب إنتاجية العمالة على المستوى القطاعي. ومثلما هو مبين في الجدول ١-١، تحققت الوتيرة السريعة لنمو الناتج في الصناعات التحويلية غير النفطية من خلال إضافة قليلة نسبيا في توظيف العمالة: فقد انخفضت حصة القطاع في توظيف العمالة بصورة مطردة من ٨,٥% في منتصف الثمانينات إلى ٦,٢% في عام ٢٠٠٩. وأدى ذلك إلى حدوث زيادات أسرع في إنتاجية العمالة من أي قطاع آخر وساعد على دعم نمو الإنتاجية ككل. وفي الوقت نفسه، أدى انخفاض حصة التوظيف الكلية في الصناعات التحويلية غير النفطية إلى زيادة تركيز العمالة في المجالات ذات الإنتاجية الأقل، وهو ما انتقص من مكاسب الإنتاجية ككل.

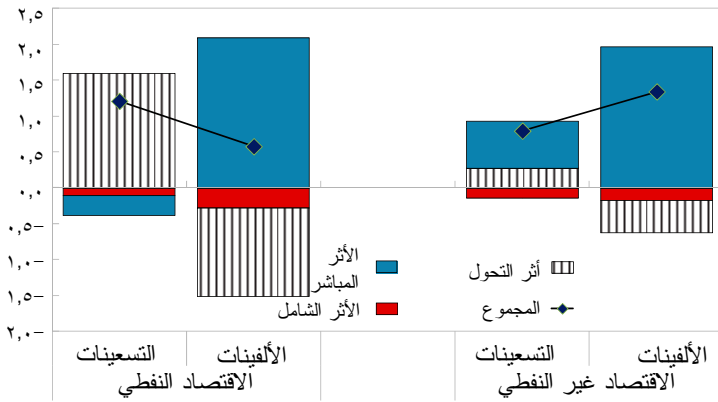
٢٦- ويمكن قياس آثار التحول في أنماط التوظيف على الإنتاجية بصورة مباشرة. ويمكن تفكيك النمو الكلي في إنتاجية العمالة إلى مكوناته الأساسية على النحو التالي:

$$\Delta y_t / y_t = \sum_i \frac{Y_{i,t-1}}{Y_{t-1}} \left(\frac{\Delta y_{i,t}}{y_{i,t-1}} \right) + \sum_i \Delta S_{i,t} \left(\frac{y_{i,t-1}}{y_{t-1}} \right) + \sum_i \frac{y_{i,t-1}}{y_{t-1}} \left(\frac{\Delta y_{i,t}}{y_{i,t-1}} \right) \Delta S_{i,t}$$

حيث $y_{i,t} = Y_{i,t}/L_{i,t}$ إنتاجية العمالة في القطاع i في زمن t ، و $s_{i,t} = L_{i,t}/L_t$ حصة القطاع في مجموع العمالة. وهنا يكون الحد الأول في الجانب الأيمن الأثر المباشر الناشئ عن نمو الإنتاجية القطاعية. والحد الثاني هو أثر التحول الناشئ عن التغيرات في حصص العمالة. أما الحد الأخير فهو الأثر الشامل الذي يرصد التفاعل بين المتغيرات المختلفة.

٢٧- وتشير عملية التفكيك هذه إلى أن ارتفاع تركيز العمالة في القطاعات التي تتسم بإنتاجية منخفضة نسبيا كان عائقا كبيرا لنمو الإنتاجية الكلي خلال العقد الماضي. وكما هو مبين في الشكل ١-١٠، كانت آثار

الشكل البياني ١-١٠- تفكيك إنتاجية العمالة إلى مكوناتها الأساسية، ١٩٩٠-٢٠٠٩ (التغير السنوي %، المتوسطات العقدية)



المصادر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ وتقديرات خبراء الصندوق. ملحوظة: تستند عملية التفكيك إلى المعادلة الواردة في الفقرة السابقة.

تسجيل معظم القطاعات على حدة مستويات مرتفعة في نمو الإنتاجية. وداخل الاقتصاد غير النفطي، كانت آثار التحول الناشئة عن تراجع حصة التوظيف في الصناعات التحويلية، وبدرجة أقل تزايد حصة التوظيف في قطاع التشييد، تشكل أيضا عائقا لنمو الإنتاجية في الأفنيان.

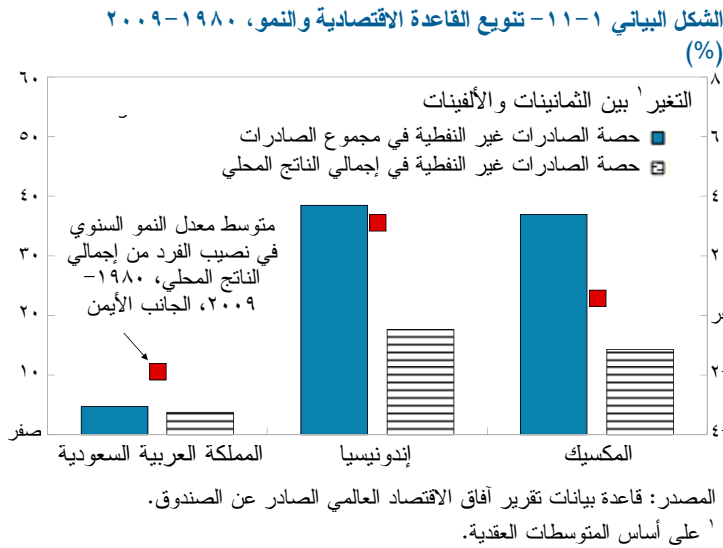
٢٨- وتسلط النتائج الضوء على أهمية عدم الاقتصار على تحقيق إنتاجية أعلى في فرادى القطاعات بل أيضا نقل العمالة إلى النشاط مرتفع الإنتاجية. ولتعظيم توليد الدخل عموما، ينبغي أن يتدفق توظيف العمالة تجاه المجالات التي تكون إنتاجيتها فيها أعلى ما يمكن. وفعليا، ترى دراسة (Rodrik and McMillan (2011 أن تدفقات العمالة من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى المجالات مرتفعة الإنتاجية محرك أساسي للتنمية وتفسر الجزء الأعظم من تحسن أداء الإنتاجية في آسيا عنه في أمريكا اللاتينية. ورغم أن قطاع الصناعات التحويلية غير

النفطية في المملكة شهد زيادات سريعة في إنتاجية العمالة، فإن عدم حدوث زيادات مناظرة في مستويات التوظيف في هذا القطاع حد من التأثير الإيجابي على إنتاجية العمالة على نطاق الاقتصاد.^{١٠}

٢٩- وسيكون من المهم مواصلة عملية التنويع والانتقال إلى درجة أعلى على سلسلة القيمة مع الاستيعاب أيضا للعدد المتزايد من الباحثين عن وظائف. وأحد التحديات هو أن قطاع البتروكيماويات والصناعات المتصلة به التي تمثل الجزء الأسرع نموا من الاقتصاد والجزء الأعظم من الصادرات غير النفطية يتطلب استثمارات ضخمة ويتضمن، مثل إنتاج النفط، إمكانات محدودة لاستحداث وظائف على نطاق واسع. ومن التحديات الأخرى أن هذا القطاع كثيف الاستخدام للطاقة بدرجة مرتفعة ويستخدم في الوقت الراهن حصة متزايدة من إنتاج المملكة من الطاقة بأسعار أقل بكثير من الأسعار المتاحة في الأسواق الأجنبية. وحتى يتسنى توليد نمو عريض القاعدة وقابل للاستمرار في الدخل والوظائف سيكون من الضروري بالتالي التوسع في الإنتاج في المجالات الأقل كثافة في استخدام الطاقة والأكثر كثافة في استخدام العمالة وتتسم رغم ذلك بارتفاع الأجور. ويعتمد ذلك بدوره على التحسينات في كفاءة أسواق عوامل الإنتاج للنهوض بأعباء استمرار الزيادات في الإنتاجية.

٣٠- ومن حيث النظرية، يمكن أن يؤدي

استمرار التنويع الاقتصادي إلى زيادة كبيرة في نمو الدخل الكلي. فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، كان البلدان اللذان شهدا أعلى زيادة في حصة الصادرات غير النفطية في مجموع الصادرات هما إندونيسيا والمكسيك - حيث زادت حصة كل منهما من متوسط ٤٠% تقريبا في الثمانينات إلى أكثر من ٨٠% في الألفينات (الشكل البياني ١-١).^{١١} وبتعبير آخر، انتقل هذان البلدان من مستويات الاعتماد على النفط لتحقيق إيرادات



^{١٠} يتسق هذا الرأي مع دراسة (Rodrik and McMillan (2011)، التي تخلص إلى أن حركات العمالة في البلدان التي ترتفع فيها نسبيا حصة الموارد الطبيعية في الصادرات تؤدي إلى خفض النمو.

^{١١} من بين العوامل الكثيرة التي أسهمت في نجاح كل من المكسيك وإندونيسيا باتجاه تنويع النشاط الاقتصادي، سلطت الدراسات الضوء على بعض العناصر. وتشمل هذه العناصر إدارة المكسيك للتقلب المتأصل في الإيرادات النفطية باستخدام صندوق تثبيت يكون هو المتلقي الرئيسي للإيرادات، واستخدام الأسواق المالية للتحوط من الحركات قصيرة الأجل في الأسعار (Everhart and Duval-

بالعملة الأجنبية لم تبعد كثيرا عن المستوى الذي تقف عنده السعودية اليوم إلى وضع يمثل فيه النفط حصة صغيرة من إيرادات التصدير. وقد تحقق ذلك مع الحفاظ على مستويات أعلى بكثير من نصيب الفرد الكلي من إجمالي الناتج المحلي في المملكة - وإن كان الناتج النفطي تراجع تدريجيا في إندونيسيا. ومن ثم تشير تجربة إندونيسيا والمكسيك إلى أن سرعة تنويع الاقتصاد ليست ممكنة فحسب بل يمكن أن ترتبط أيضا بزيادة كبير في نمو الدخل في المملكة، لأسباب ليس آخرها الوضع الجيد الذي تتيحه الاحتياطيات الهيدروكربونية للمملكة للحفاظ على إنتاج النفط في مستوياته الراهنة أو في مستويات أعلى منها لسنوات كثيرة قادمة.

(Hernandez, 2001). أما نجاح إندونيسيا فيعزى في الغالب، مثل نجاح بلدان شرق آسيا الأخرى، إلى اتباع استراتيجية نمو تفوقها الصادرات إلى جانب ارتفاع مستويات الاستثمار والادخار (Gala, 2007, and Palma, 2004).

المراجع

- Al-Khatib, M.A., 2011, "The Impact of Economic Diversification on the Saudi Non-oil Economy [in Arabic]," *Arab Journal of Administrative Sciences*, Vol 18 (2).
- Baier, S.L, G. P. Dwyer, and R. Tamura, 2006, "How Important are Capital and Total Factor Productivity for Economic Growth?" *Economic Inquiry*, Vol. 44 (1), pp. 23–49.
- Barro, R. and J. W. Lee, 2010, "A New Data Set of Educational Attainment in the World, 1950–2010," NBER Working Paper No. 15902, (Cambridge, MA: National Bureau for Economic Research).
- Bisat, A. M. A. El-Erian, and T. Helbling, 1997, "Growth, Investment, and Saving in the Arab Economies," IMF Working Paper No. 97/85, (Washington: International Monetary Fund)
- Caselli, F., 2005, "Accounting for Cross-Country Income Differences," in P. Aghion and S. Durlauf (eds.), *Handbook of Economic Growth*, (New York: North-Holland).
- Chen, V., A. Gupta, A. Therrien, G. Levanon, and B. v. Ark, 2010, "Recent Productivity Developments in the World Economy: An Overview from The Conference Board Total Economy Database," *International Productivity Monitor*, Vol. 19, pp. 3–19.
- Denison, E. F., 1962, *The Sources of Economic Growth in the United States and the Alternatives Before Us*, (New York: Committee for Economic Development).
- Everhart, S. and R. Duval-Hernandez, 2001. "Management of Oil Windfalls in Mexico: Historical Experience and Policy Options for the Future." Policy Research Working Paper WPS 2592, (Washington: World Bank).
- Gala, P., 2007, "Real Exchange Rate Levels and Economic Development: Theoretical Analysis and Econometric Evidence," *Cambridge Journal of Economics*, Vol. 32, pp 273–288.
- International Monetary Fund, 2011, *Qatar: 2010 Article IV Consultation: Staff Report, Statement by Staff Representative, and Public Information Notice Following Consultation*, IMF Staff Country Report No. 11/64 (Washington)
- Keller, J. and M. K. Nabli, 2002, "The Macroeconomics of Labor Market Outcomes in MENA over the 1990s: How Growth has Failed to Keep Pace with a Burgeoning Labor Market," The Egyptian Center for Economic Studies Working Paper No. 71, (Cairo: The Egyptian Center for Economic Studies).
- Palma, G. 2004, "Four Sources of De-industrialization and a New Concept of the Dutch Disease," in J. A. Ocampo (Ed.), *Beyond Reforms: Structural Dynamics and Macroeconomic Vulnerability*, (Palo Alto, CA: Stanford University Press).
- Rodrik, D. and M. S. McMillan, 2011, "Globalization, Structural Change, and Productivity Growth," NBER Working Paper No. 17142, (Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research).

Sala-i-Martin, X. and E. Artadi, 2002, "Economic Growth and Investment in the Arab World," in K. Schwab and P. Cornelius (Eds.), *The Arab World Competitiveness Report 2002–03*, (New York: Oxford University Press).

Solow, R. M., 1957, "Technical Change and the Aggregate Production Function," *Review of Economics and Statistics*, Vol. 39 (3), pp. 312–20.

ثانياً- وظائف للمستقبل: إعطاء دفعة لتوظيف العمالة والقدرة التنافسية في القطاع الخاص^١

أدت سرعة توسع القوى العاملة، إلى جانب محدودية المجال أمام زيادات التوظيف في القطاع العام، واعتماد القطاع الخاص بالدرجة الأولى على العمالة الوافدة، إلى وضع بند استحداث وظائف للسعوديين على رأس جدول أعمال السياسات السعودية. واتبعت السياسات الرامية إلى إعطاء دفعة للتوظيف خطين رئيسيين. الأول مبادرات لتشجيع التنويع الاقتصادي وبالتالي زيادة الطلب على العمالة في الاقتصاد غير النفطي. والثاني سياسات التوطين الرامية إلى زيادة حصة السعوديين في القطاع الخاص. وفي هذا السعي لإيجاد وظائف للسعوديين، سيكون من المهم الحفاظ على القدرة التنافسية. وقد اضطلعت العمالة بدور كبير في تخفيف الاختناقات وضغوط الأسعار النسبية التي غالباً ما تتراحم الصادرات غير النفطية في الاقتصادات المصدرة للنفط. ويُتوقع أن تساعد الخطوات الجاري اتخاذها لزيادة الإنتاجية وإتاحة العمالة الوطنية من خلال برامج تعليمية وتدريبية موجهة على تخفيف حدة أثر الضغوط التنافسية المحتملة ودعم نمو التوظيف في السنوات القادمة.

ألف - مقدمة

١- تقوم المملكة العربية السعودية منذ طفرة النفط التي شهدتها في السبعينات بجذب واستيراد أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية. ومع توافد المهاجرين من بلدان عربية أخرى بالدرجة الأولى وكذلك من بلدان جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، يمثل الأجانب ٣١% من عدد السكان في عام ٢٠١٠، صعوداً من نسبة ١١% المسجلة في عام ١٩٧٤، طبقاً لبيانات التعداد السكاني. وعلى مدى السنوات، أتاحت للاقتصاد السعودي إمدادات عالية المرونة من العمالة الأجنبية ساعدته على التوسع دون أن يتعرض لنقص العمالة أو المهارات الذي كان من الممكن إن حدث أن يتسبب في زيادة ضغوط الأسعار المحلية وارتفاع سعر الصرف الحقيقي. إلا أن الاعتماد على العمالة الأجنبية جاء على حساب شدة تجزؤ سوق العمل. وطبقاً للكتاب الإحصائي السنوي لوزارة العمل، اقتصرت نسبة السعوديين على ١٠% من مجموع وظائف القطاع الخاص في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

٢- ويمثل استحداث المزيد من فرص العمل للمواطنين أولوية عالية، مع القيام في عام ٢٠١١ بإطلاق مجموعة من المبادرات الجديدة الرئيسية لسوق العمل. فعدم وجود وظائف يمثل قضية وخصوصاً للداخلين الجدد في القوى العاملة. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ معدل البطالة الكلي للسعوديين ١٠%، إلا أن معدل البطالة للشباب السعودي (في عمر ١٥-٢٩ عاماً) بلغ ٢٧%. واستجابة لذلك، قامت الحكومة في عام ٢٠١١ بإطلاق مبادرتين

^١ إعداد غادة فياض وتوباياس راسموسن.

رئيسيتين لسوق العمل، هما برنامج *نطاقات* (يمثل امتدادا لسياسات السعودة السابقة)، الذي يفرض حدودا دنيا لحصص توظيف السعوديين حسب كل قطاع، وبرنامج *حافز*، الذي يقدم للمرة الأولى إعانات بطالة مقترنة بمبادرات أخرى للتدريب ومواءمة الوظائف مع الأفراد.

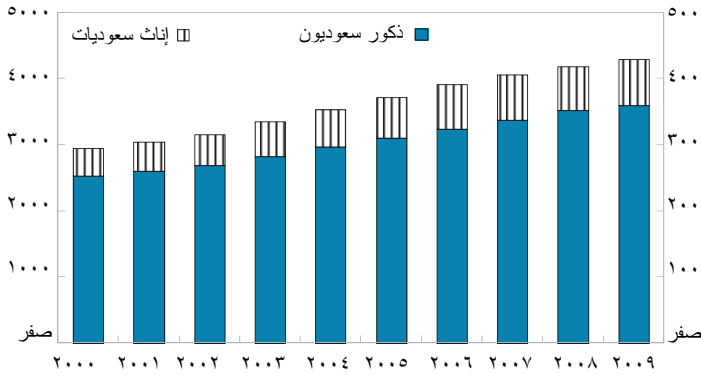
٣- وسيكون أحد التحديات الرئيسية ضمان استحداث وظائف للمواطنين بطريقة تعزز برنامج عمل التنمية. ونظرا لحجم الخدمة المدنية الكبير بالفعل، يكون الهدف التوسع في توظيف السعوديين في القطاع الخاص والحد من الاعتماد على العمالة الوافدة. ولكن من المهم عند تنفيذ ذلك تجنب فرض تكاليف زائدة على الشركات يمكن أن تؤثر سلبا على الغاية الأعم من تنويع الأنشطة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن الفجوة القائمة على مستوى المهارات المنخفضة في الأجور بين المواطنين والوافدين تشير إلى وجود عقبة محتملة وتسلط الضوء على ضرورة اقتران جهود التوطين بتحسينات في التعليم والإنتاجية.

٤- ويمضي هذا الفصل على النحو التالي: نستعرض في القسم باء الاتجاهات العامة الأخيرة في أسواق العمل، بما في ذلك التطورات المشاهدة في مجالات توظيف العمالة والتعليم والأجور. وفي القسم جيم نوثق الدور الذي أسهمت به العمالة الأجنبية في تخفيف نقص الإمدادات وتجنب الجروح لارتفاع سعر الصرف الحقيقي الذي أضر بالقدرة التنافسية في عدد كبير من البلدان المنتجة للنفط. ونقوم في القسم دال باستعراض المبادرات التي اتخذت مؤخرا لسوق العمل وتبغى زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص.

باء- الاتجاهات العامة لسوق العمل

٥- يشكّل العدد الكبير للداخلين الجدد في القوى العاملة قوة دفع لحجم التحديات التي تواجهها المملكة في

الشكل البياني ٢-١- حجم القوى العاملة السعودية، حسب نوع الجنس، ٢٠٠٠-٢٠٠٩ (بالآلاف)



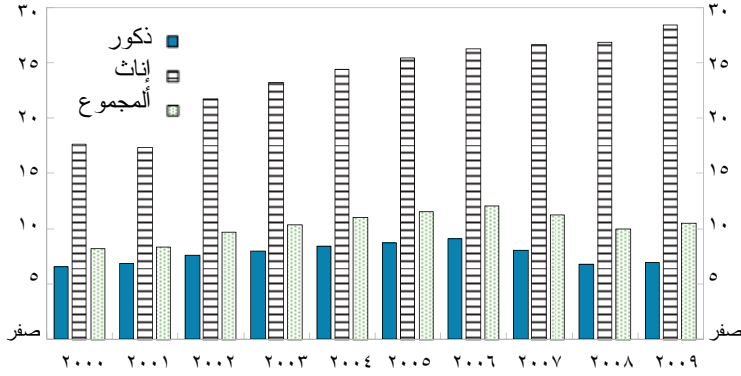
المصادر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في السعودية؛ ومعدلات القوى العاملة والبطالة ١٩٩٩-٢٠٠٨ (الجولة الثانية من البيانات لعام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨)؛ ونشرة بحث القوى العاملة لعام ٢٠٠٩.

مجال الوظائف. فلا يزال عدد السكان ينمو بوتيرة سريعة، مع نمو عدد السعوديين بمعدل مرتفع نسبيا ومطرّد بوجه عام بلغ ٢,٣% سنويا على مدى العقدين الماضيين. وكانت مشاركة السكان في سن العمل في القوى العاملة منخفضة، حيث اقتصرت نسبتها في المتوسط على ٣٦% في السنوات الأخيرة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) فيما يُعزى بالدرجة الأولى إلى شدة انخفاض معدل

مشاركة الإناث (١٢%) مقابل معدل ٦١% للذكور. ومع ذلك، زاد مجموع القوى العاملة السعودية بنحو ٥٠% بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩ (الشكل البياني ٢-١).

٦- وتظل معدلات بطالة المواطنين بوجه عام في مستويات ثابتة منذ ١٩٩٠، وإن كانت مرتفعة ومتزايدة بين النساء. ويوضح الشكل البياني ٢-٢ أنه في حين لا يزال معدل البطالة الكلي في حدود ١٠% (٤٥٠,٠٠٠)

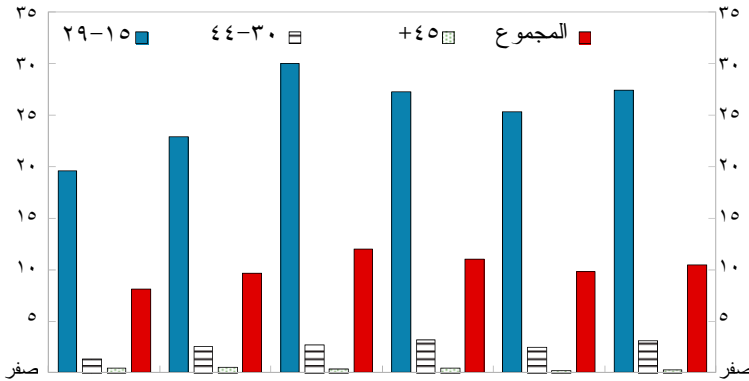
الشكل البياني ٢-٢ - معدلات البطالة للسعوديين في عمر ١٥+، حسب نوع الجنس، ٢٠٠٩-٢٠٠٠
(% من مجموع القوى العاملة لكل نوع جنس)



المصادر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ ومعدلات القوى العاملة والبطالة ١٩٩٩-٢٠٠٨ (الجزء الثاني من البيانات لعام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨)؛ ونشرة بحث القوى العاملة لعام ٢٠٠٩.

شخص في عام ٢٠٠٩)، ارتفع معدل بطالة النساء من نحو ١٨% في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨% في عام ٢٠٠٩. على أن معظم الزيادة في بطالة النساء حدثت في الجزء الأول من الألفينات، وتناقص معدل بطالة الذكور السعوديين من نحو ٩% في عام ٢٠٠٦ إلى ٧% في عام ٢٠٠٩. وإلى جانب محدودية المشاركة في القوى العاملة، تعني هذه الأرقام ضمنا انخفاض نسبة التوظيف إلى السكان. فبين السعوديين الذين تتراوح أعمارهم ١٥ عاما فما فوق، كانت نسبة الذين التحقوا بوظائف ٣٣% في عام ٢٠٠٩، تشمل معدل ٥٧% للذكور و ٩% فقط للإناث.

الشكل البياني ٢-٣ - معدلات البطالة حسب المجموعة العمرية، ٢٠٠٩-٢٠٠٠
(% من مجموع القوى العاملة)

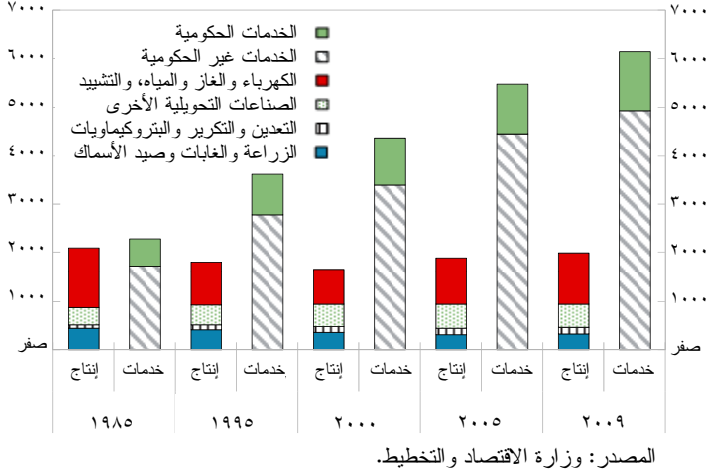


المصادر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ ونشرة بحث القوى العاملة (سنوات مختلفة).

٧- وفي حالة كل من الذكور والإناث، تتركز البطالة بين الشباب. فارتفع معدل البطالة بين من هم في سن ١٥-٢٩ من ٢٠% في عام ١٩٩٩ إلى ذروة قاربت ٣٠% في عام ٢٠٠٦، انخفضت بعدها إلى ٢٧% في عام ٢٠٠٩. وفي المقابل، استمر معدل البطالة ثابتا في مستوى ٣% أو أقل للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من ٣٠ إلى ٤٤ سنة واختفت بصورة شبه تامة لمن تجاوز عمرهم ٤٥ (الشكل البياني ٢-٣).

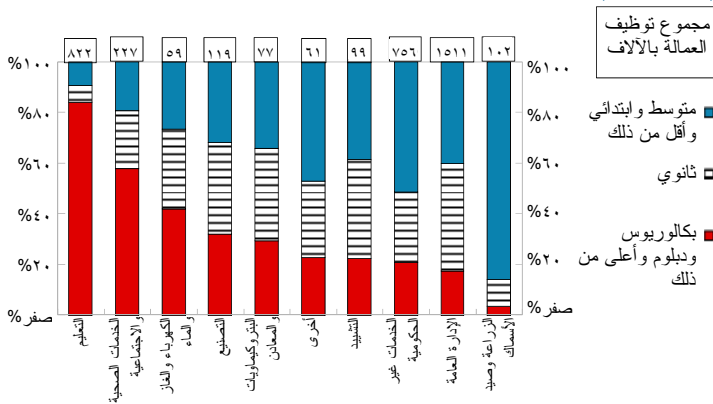
٨- ويعتمد خفض البطالة على زيادة استيعاب السعوديين في القطاع الخاص. وقد جرت العادة على أن القطاع العام استوعب جزءا كبيرا من القوى العاملة الوطنية، إلا أن المجال أمام استمرار التوسع بات محدودا بدرجة أكبر ومن الممكن أن يتعارض مع هدف تعزيز كفاءة تقديم الخدمات الحكومية. فبين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٩، زاد معدل التوظيف في القطاع

الشكل البياني ٢-٤- توظيف العمالة حسب القطاع، ٢٠٠٩-٢٠٠٠ (بالآلاف العاملين)



الخاص بأكثر من الضعف، إلا أن معدل النمو السنوي تناقص من ٤,٥% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٨٥ إلى ١,٧% خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ (الشكل البياني ٢-٤). وكان لهذا التباطؤ في التعيينات الحكومية تأثير كبير على المواطنين بوجه خاص، نظرا للحصة المرتفعة والمتزايدة للسعوديين في القطاع العام (٦٢% في عام ١٩٨٥ و ٨٦% في عام ٢٠٠٩).^٢ ونتيجة لذلك، أصبحت الحاجة إلى زيادة قدرات السعوديين للحصول على وظائف في القطاع الخاص أكثر إلحاحا.

الشكل البياني ٢-٥- المشتغلون السعوديون حسب القطاع والمستوى التعليمي، ٢٠٠٩ (% وبالآلاف)



٩- وينمو التوظيف في القطاع الخاص بوتيرة سريعة، إلا أن النمو

الأقوى كان في المهن منخفضة المهارة. وتركز الجزء الأكبر من الوظائف المستحدثة عموما في الخدمات غير الحكومية، حيث ارتفع عدد المشتغلين بنحو ثلاثة أضعاف بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٩. وتبلغ نسبة السعوديين الذين استُخدموا في مجال الخدمات غير الحكومية في عام ٢٠٠٩

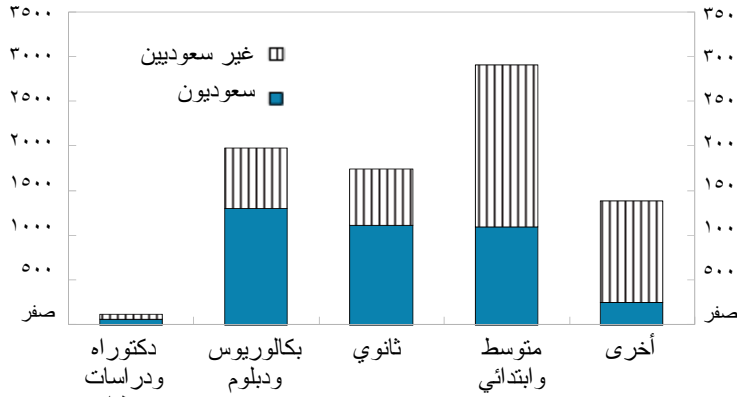
نحو خمس العدد الكلي للسعوديين، وكان المستوى التعليمي لنصفهم تقريبا أقل من التعليم الثانوي - ثاني أعلى نسبة بعد الزراعة وصيد الأسماك (الشكل البياني ٢-٥). وفي المقابل استمر توظيف العمالة خارج قطاع الخدمات

^٢ المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

دون تغيير بوجه عام على مدى الفترة نفسها. وتعمل النسبة الكبرى من السعوديين الحاصلين على تعليم عال في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة، إلا أن هذه الوظائف تدرج في معظمها في القطاع العام بطيء النمو. ويأتي جانب المهارة من الوظائف في مجال البترول والصناعات التحويلية بدرجة أكبر في وسط التوزيع، غير أن هذين المجالين يتسمان بارتفاع كثافة استخدام رأس المال ولا يمثلان إلا نحو ٥% من توظيف السعوديين رغم أنهما يولدان أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية.

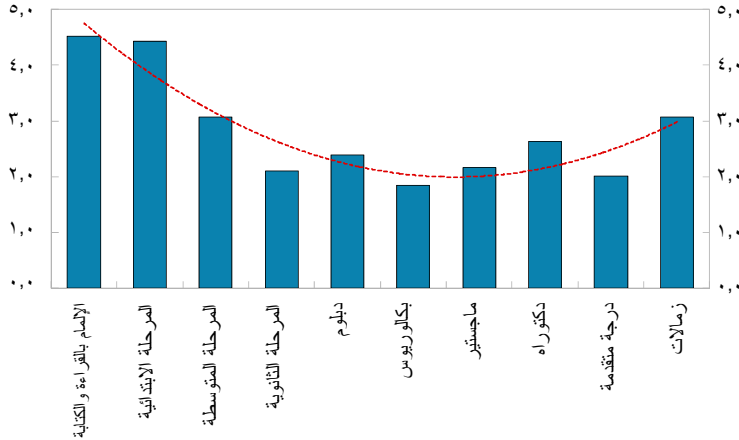
١٠- وفي القوى العاملة ككل، يزيد متوسط المستوى التعليمي للمواطن السعودي بدرجة كبيرة على متوسط

الشكل البياني ٢-٦- مجموع توظيف العمالة حسب الجنسية والمستوى التعليمي، ٢٠٠٩ (بالآلاف)



المصادر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ ونشرة بحث القوى العاملة، ٢٠٠٩.

الشكل البياني ٢-٧- نسبة الأجور الشهرية للسعوديين إلى غير السعوديين في القطاع الخاص حسب المستوى التعليمي، ٢٠٠٩ (النسبة)



المصدر: إحصاءات وزارة العمل لعام ٢٠٠٩.

المستوى التعليمي للعامل الوافد. ويوضح الشكل البياني ٦-٢ أنه في عام ٢٠٠٩، كان أكثر من ٦٠% من العاملين السعوديين حاصلين على تعليم ثانوي على الأقل وفاق عددهم عدد الوافدين الحاصلين على مؤهل تعليمي مماثل. أما في حالة العاملين الحاصلين على درجة تعليمية دون الشهادة الثانوية فكان عدد الوافدين أكبر بكثير من عدد السعوديين.

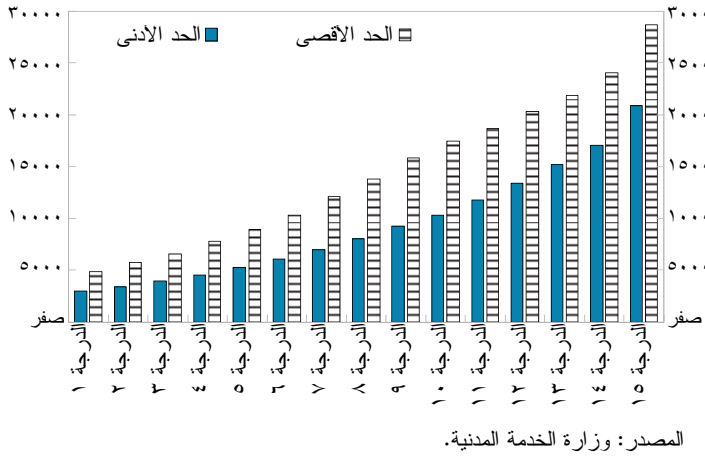
١١- وتختلف أجور السعوديين عن أجور الوافدين، ولكن حتى مستوى درجة البكالوريوس يتراجع التفاوت عموماً مع ارتفاع مستويات المهارة. فأجور السعوديين الحاصلين على تعليم ابتدائي فقط تزيد بمقدار ٤,٥ ضعفاً على أجور الوافدين بنفس المستوى التعليمي، إلا أن هذه النسبة تقل عند مستوى درجة البكالوريوس عن ٢ إلى ١ (الشكل البياني ٧-٢). ووفقاً لنفس المطبوعة الصادرة عن وزارة العمل، يظهر هذا النمط في فجوات الأجور بوضوح أكبر حتى على

نطاق الفئات الوظيفية: فأجور عمال البناء السعوديين تزيد بنحو ٥ أضعاف على أجور نظرائهم الوافدين، في حين لا توجد بالأساس فجوة في الأجور بين المديرين على اختلاف مستوياتهم. ويمكن أن يفسر هذا التفاوت جزئياً

وجود السعوديين بأعداد كبيرة في الوظائف مرتفعة المهارة وبأعداد قليلة نسبيا في الوظائف التي تتطلب مهارات أقل. إلا أن هذا التفاوت دالة أيضا على نوع الجنس، مع وجود فجوات في الأجور بين السعوديين والوافدين تزيد فيها الأجور في حالة الذكور بصورة متسقة على الأجور في حالة الإناث. ففي حين زادت أجور الذكور السعوديين في المتوسط بثلاثة أضعاف على أجور الذكور الوافدين في عام ٢٠١٠، اقتصر متوسط هذه النسبة في حالة الإناث على ١,٥ وفي عدة فئات وظيفية كانت النسبة أقل من ٢.١^٣

١٢- وتتفاوت الأجور بدرجة كبيرة بين القطاعين العام والخاص عبر الدرجات الوظيفية وفيما بينها. فالموظف الحكومي الجديد، المعين في الدرجة الدنيا، يحصل على راتب شهري يبدأ من ٣٠٠٠ ريال سعودي (أعلى قليلا من متوسط أجر عامل البناء

الشكل البياني ٢-٨- متوسط الأجور الشهرية في القطاع العام، ٢٠١٠
(بآلاف الريالات السعودية)



المصدر: وزارة الخدمة المدنية.

السعودي) ويزيد حتى يصل إلى ٥٠٠٠ ريال سعودي مع تقدمه في الوظيفة (ترقية) داخل هذه الدرجة (الشكل البياني ٢-٨). وفي المستوى الأعلى، يمكن أن يحصل الموظف العام الذي يشغل منصبا كبيرا، وله خبرة عدة سنوات، على راتب كبير يصل إلى ٢٥٠٠٠ ريال شهريا. ومع ذلك فرغم الفروق في الأمن الوظيفي وساعات العمل، لا يشكل العمل الحكومي لأصحاب المهارات المرتفعة بالضرورة عملا أربح من القطاع الخاص. فغالبا ما يعين حديث التخرج من الجامعة في الدرجة السادسة براتب يقارب ٦٥٠٠ ريال سعودي شهريا، أقل من متوسط الأجر البالغ ٧٧٠٠ ريال سعودي الذي يحصل عليه السعودي

الحاصل على مؤهل تعليمي مماثل في القطاع الخاص، وفقا للكتاب الإحصائي السنوي لوزارة العمل السعودية. أما السعوديون الحاصلون على الشهادة الثانوية أو درجة تعليمية أدنى، فإنهم يتقاضون من عملهم في الوظائف العامة الأدنى أجرا يزيد بنحو ٣٠% على الوظائف المناظرة في القطاع الخاص.^٤

^٣ استنادا إلى الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة العمل السعودية لعام ٢٠١٠.

^٤ نسبة أجور القطاع العام البالغة ٣٠٠٠ ريال سعودي (الدرجة الأولى كحد أدنى) إلى متوسط أجور القطاع الخاص للسعوديين الحاصلين على شهادة التعليم الثانوي أو شهادة أقل، وفقا للكتاب الإحصائي السنوي لوزارة العمل لعام ٢٠١٠.

جيم - دور العمالة الأجنبية

١٣- كان لوجود العمالة الأجنبية بأعداد كبيرة تأثير عميق على الاقتصاد السعودي. وتمثل المملكة ثاني أكبر مصدر للتدفقات الخارجة من تحويلات العاملين بعد الولايات المتحدة الأمريكية، مع بلوغ تحويلات العاملين الخارجة على مدى العقد الماضي نحو ١٨ مليار دولار أمريكي سنويا في المتوسط أو ٦,٢% من إجمالي الناتج المحلي. ووفقا لبيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٠، يأتي نحو ٥٧% من العمالة الأجنبية في المملكة من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا (من الهند وباكستان والفلبين بالدرجة الأولى) بينما يأتي ٣٩% من بلدان عربية أخرى (مصر واليمن والسودان والأردن وسوريا بالدرجة الأولى).^٥ ووفقا لتقدير أعد مؤخرا، كانت نسبة المهاجرين أصحاب المهارات المرتفعة مماثلة لنسبتها في ألمانيا وفرنسا، عند مستوى أدنى قليلا من ٢٠%، ولكن أقل بكثير من مستواها في كندا والولايات المتحدة الأمريكية (الجدول ٢-١).

الجدول ٢-١- البلدان الرئيسية المتلقية للمهاجرين في العالم

البلد	% مخزون المهاجرين ذوي المهارات المرتفعة في مخزون المهاجرين الكلي في عام ٢٠٠٠	البلد	معدل نمو هجرة ذوي المهارات المرتفعة ١٩٩٠-٢٠٠٠
كندا	٥٨,٨	المملكة المتحدة	١٢٢,٨
أستراليا	٤٥,٢	ألمانيا	٨٧,٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٢,٧	فرنسا	٨٠,٦
المملكة المتحدة	٣٤,٩	الولايات المتحدة الأمريكية	٦٦,٨
ألمانيا	٢١,٨	روسيا	٥٨,٨
المملكة العربية السعودية	١٨,٨	المملكة العربية السعودية	٤٥,٢
روسيا	١٨,١	كندا	٤٥,٢
فرنسا	١٦,٤	أستراليا	٣٩,٥

المصدر: Docquier et al. (2010)

١٤- وتوفر إمكانية الحصول على عمالة أجنبية مزايا كبيرة. فنظرا لأن المملكة من البلدان الرئيسية المصدرة للسلع الأولية، يحتمل أن تخضع لظاهرة "المرض الهولندي" حيث يؤدي دخول إيرادات غير متوقعة إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي والإضرار بالقدرة التنافسية لقطاع الصادرات غير النفطية (Corden and Neary, 1982). وسبب ذلك أن ارتفاع الدخل يؤدي إلى وجود طلب زائد ويرفع أسعار السلع غير التجارية نسبة إلى أسعار السلع التجارية (التي تتحدد في الأسواق الدولية). ونتيجة لذلك، تنتقل الموارد من قطاع السلع التجارية غير النفطية إلى قطاع السلع غير التجارية الأكثر ربحية. أما في حالة المملكة فإن إمكانية حصولها بسهولة على عمالة أجنبية تعني أن الناتج في قطاع السلع غير التجارية لا يخضع للقيود المعتادة على القدرات. ومن ثم، يمكن من حيث المبدأ تجنب المرض الهولندي كلية، مما يحافظ على سلامة القدرة التنافسية لقطاع الصادرات غير النفطية.

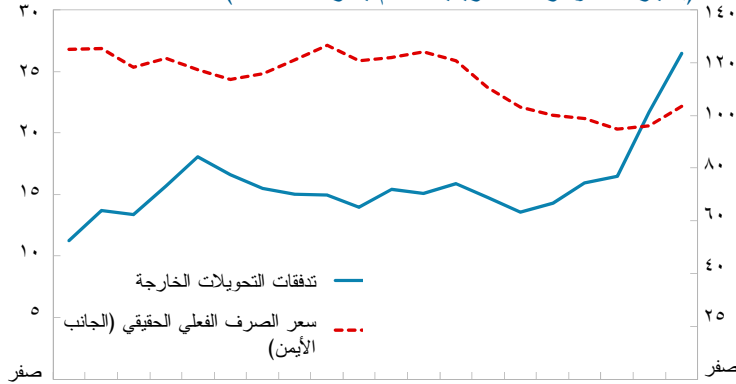
^٥ المصدر: مصفوفة البنك الدولي الثنائية لمخزونات المهاجرين على الصعيد العالمي.

١٥- ولكن الاعتماد على العمالة الأجنبية ينطوي أيضا على مساوئ. فتوافر عمالة أجنبية بتكلفة منخفضة يمكن أن يتعارض مع ضرورة توليد وظائف للمواطنين. ويمكن أن تكون هناك أيضا آثار ديناميكية معاكسة، إذ أن الاعتماد على الوافدين، الذين يأتون إلى البلد على أساس مؤقت فقط، ويحولون جزءا كبيرا من دخلهم، يمكن أن يؤدي إلى استنفاد الموارد الاقتصادية وإعاقة الاستثمار في تكوين المهارات والإضرار بزيادة المشاريع.^٦

المرض الهولندي في المملكة العربية السعودية: منهج ديناميكي للسلاسل الزمنية المقطعية

١٦- عند المفاضلة بين مزايا الاعتماد الواسع النطاق على العمالة الوافدة ومساوئه، تكون إحدى المسائل الأساسية مدى دور العمالة الوافدة في المساعدة على الحد من الجنوح نحو ارتفاع سعر الصرف الحقيقي

(الشكل البياني ٢-٩). وهذه المسألة هي في نهاية المطاف مسألة تجريبية. وسنقوم رسميا بدراسة الأثر التخفيفي للهجرة وما ينتج عنه من تدفقات خارجة من تحويلات العاملين على الاقتصاد السعودي بتقدير نموذج ديناميكي لتصحيح الخطأ للعلاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي - البديل الذي نستخدمه للعلاقة النسبية للسلع غير التجارية - ومحدداته. وإضافة إلى تحييد أثر إيرادات الصادرات النفطية (*oil*) وتدفقات التحويلات الخارجة (*rem*) - وهما المتغيران التفسيريان الرئيسيان المهمان لنا - نقوم أيضا بتحييد أثر الاستهلاك الحكومي (*gov*) وصافي الأصول الأجنبية (*nfa*)^٧، التي تقاس كلها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.



المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

٦ يتسم الميل الحدي لتحويل الأموال في المملكة بالارتفاع لكل من المهاجرين المهرة وغير المهرة. ويرتبط المهاجرون غير المهرة عادة بميل أعلى لإرسال تحويلات إلى الخارج، نظرا لأنهم يخضعون لضغوط مالية وغالبا ما يتركون أسرهم في أوطانهم. وتخلص دراسة Docquier et al. (2011) إلى أن سياسات الهجرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي تجعل المهاجرين المهرة في هذه البلدان يرسلون تحويلات أكبر من التي كانوا سيرسلونها لو كانوا في بلدان أخرى.

٧ التوقع المسبق هو أن يكون الأثر المترتب على إيرادات الصادرات النفطية رفع سعر الصرف الحقيقي، بينما يكون الأثر المترتب على التحويلات خفضه. ويتسم أثر الاستهلاك الحكومي وصافي الأصول الأجنبية بغموض أكبر. وبالنسبة للأول، يعتمد الأثر على

١٧- ويقدر نموذجنا الأساسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي التالي للفجوات الزمنية الموزعة بفجوة زمنية واحدة على كل من المتغيرين التابع والتفسيري:

$$\begin{aligned} reer_{it} = & \lambda_1 reer_{i,t-1} + \delta_0 oil_{i,t} + \delta_1 oil_{i,t-1} + \alpha_0 rem_{i,t} + \alpha_1 rem_{i,t-1} + \gamma_0 gov_{i,t} + \gamma_1 gov_{i,t-1} + \theta_0 nfa_{i,t} \\ & + \theta_1 nfa_{i,t-1} + \mu_i + \sigma_t + \varepsilon_{it} \end{aligned} \quad (1)$$

حيث σ_t و μ_i متغيران صوريان للبلد والسنة على التوالي، يحددان أثر ما يلي: (١) عدم التجانس غير المشاهد الساكن زمنياً والخاص ببلد محدد؛ (٢) الصدمات العالمية أو العوامل المشتركة التي تؤثر على جميع بلدان العينة (مثل صدمات أسعار النفط)؛ وتمثل ε_{it} حدود خطأ يفترض أن تكون موزعة بصورة متطابقة ومستقلة عبر i و t . أما البعد الزمني في نموذجنا فهو البيانات السنوية للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٩ وبلدان العينة هي البلدان المصدرة للنفط المستوردة للعمالة، وهي تحديداً: المملكة العربية السعودية وبلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى وأستراليا وليبيا وهولندا والنرويج وروسيا والمملكة المتحدة. ويعبر عن جميع المتغيرات (عدا صافي الأصول الأجنبية) بقيم لوغاريمية.

١٨- ويمكن التعبير عن المعادلة ١ في صورة تصحيح الخطأ. ونقوم من خلال تعديلات بسيطة وإعادة ترتيب الحدود بفصل التعديلات قصيرة الأجل عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل ونرصد سرعة التعديل:

$$\begin{aligned} \Delta reer_{it} = & \varphi(reer_{i,t-1} - \eta_i - \tau_t - \delta oil_{i,t} - \alpha rem_{i,t} - \gamma gov_{i,t} - \theta nfa_{i,t}) + \delta_0 \Delta oil_{i,t} + \alpha_0 \Delta rem_{i,t} \\ & + \gamma_0 \Delta gov_{i,t} + \theta_0 \Delta nfa_{i,t} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

حيث

$$\tau_t = \frac{\sigma_t}{1 - \lambda_1} \quad \eta_i = \frac{\mu_i}{1 - \lambda_1} \quad \alpha = \frac{\alpha_0 + \alpha_1}{1 - \lambda_1} \quad \delta = \frac{\delta_0 + \delta_1}{1 - \lambda_1} \quad \varphi = -(1 - \lambda_1)$$

و ؛ و ؛ و ؛ وما إلى ذلك؛ و ؛ و ؛

- هي العلاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومحدداته الأساسية. وبتحديد أكبر، هي انحراف $reer_{i,t-1}$ عن قيمتها المتنبأ بها التي نحصل عليها من $(\eta_i + \delta oil_{i,t} + \alpha rem_{i,t} + \gamma gov_{i,t} + \theta nfa_{i,t})$. وهذه هي المعاملات طويلة الأجل التي نذكرها أدناه.

مسألة ما إذا كان الإنفاق الحكومي يتركز بدرجة أكبر على السلع التجارية أو السلع غير التجارية، وبالنسبة للأخير، على مسألة ما إذا كان البلد دائناً أو مديناً صافياً.

- متجانسة لنموذج تصحيح الخطأ المجمع ويسمح لها بالتغير عبر البلدان في نموذج مجموعة المتوسطات المجمعة (انظر أدناه).
- ρ هي حد تصحيح الخطأ، أو سرعة التعديل. ويجب أن تكون سالبة وأقل من ١ (بالقيمة المطلقة)، حتى يتحقق توازن مستقر. وكلما كانت قيمة ρ أكبر كانت سرعة التعديل إلى الأجل الطويل مرة أخرى أكبر.

١٩- ونقوم بتقدير متغيرين في النموذج. فنستخدم أولاً نموذجاً مجعاً لتصحيح الخطأ لتقدير استجابة قطرية شاملة متجانسة من جانب سعر الصرف الحقيقي لمحدداته. وحتى تكون النتائج ثابتة، ونظراً لأننا ندرج بلدانا في مراحل مختلفة من التنمية، فإننا نقدر أيضاً صيغة منفصلة لنموذج تصحيح الخطأ تستوعب عدم التجانس المحتمل في استجابات فرادى البلدان. ولذلك، نستخدم مقدراً مجموعة المتوسطات المجمعة (PMG) (Pesaran et al., 1999)، الذي يسمح للمعاملات قصيرة الأجل بالتغير عبر البلدان. ويشير اختباراً جذر الوحدة وتساقق الحركة إلى أن جميع متغيرات النموذج، عدا الإيرادات النفطية، غير ساكنة ومتساوقة الحركة.^٨ ومن ثم فإننا نقدر نموذج تصحيح الخطأ المجمع بدون الإيرادات النفطية.^٩ ولا يتطلب نموذج مجموعة المتوسطات المجمعة إجراء اختبار مسبق لتبين وجود جذور الوحدة في متغيرات السلاسل الزمنية المقطعية.^{١٠}

٢٠- ومقارنة بنموذج تصحيح الخطأ المجمع، يتطلب مقدراً مجموعة المتوسطات المجمعة سلسلة زمنية أطول. ولذلك نحذف من العينة ليبيا وروسيا والمملكة المتحدة في نموذج مجموعة المتوسطات المجمعة، لأن بيانات هذه البلدان ليست متاحة إلا لسنوات قليلة. وتنشأ صعوبة أخرى في استخدام نموذج مجموعة المتوسطات

^٨ استناداً إلى عدد من اختبارات جذر الوحدة مثل (Im, Pesaran and Shin (2003) و (Pesaran (2007). وتتضمن اختبارات تساقق الحركة للسلاسل الزمنية المقطعية اختبار القيمة المتبقية المتجانسة الوارد في (Kao (1999) واختبار فيشر.

^٩ نظراً لأن الإيرادات في هذه الاقتصادات النفطية ترتبط مع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، يكون أثرها، الذي اخترنا حذفه، مرصوداً جزئياً من قبل الإنفاق الاستهلاكي الحكومي.

^{١٠} في نموذج مجموعة المتوسطات المجمعة، يتم الحصول على المعلمتين المهمتين للتحليل (المعاملات طويلة الأجل وسرعة التعديل) بتعظيم دالة مركزة للاحتتمالية اللوغاريتمية لنموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (المعرفة باعتبارها ناتج احتماليات كل مجموعة). وبدءاً بتقدير أولي للمعلمات المتجانسة طويلة الأجل (مثل الآثار الثابتة الساكنة)، يمكن حساب تقديرات معاملات تصحيح الخطأ والمعاملات قصيرة الأجل الأخرى (بما في ذلك القواطع الخاصة ببلدان محددة وتباينات الخطأ) (وأيضاً من خلال الاحتمالية العظمى) باعتبارها متوسطات المعاملات المقدرة لكل قطاع عرضي. ويمكن بعد ذلك استخدام هذه التقديرات المتوسطة للحصول على تقدير محدث للمعلمات طويلة الأجل. وتكرّر نفس العملية إلى أن يتحقق التقارب. وتكون المعلمات طويلة الأجل بالتالي دالات غير خطية للمعلمات قصيرة الأجل.

المجمعة وهي أنها تشغل النموذج لكل بلد بصورة مستقلة، وهو ما يحول دون استخدام متغيرات صورية للسنة لتحديد أثر الصدمات العالمية. ويؤدي عدم تحييد أثر الصدمات العالمية إلى حدوث ترابط متزامن بين حدود الخطأ وعدم اتساق النتائج. ولتجنب ذلك، واتباع ممارسة شائعة في هذا النوع من الدراسات، نستخدم متوسطات مقطعية لمتغيرات النموذج لتمثيل العوامل المشتركة ثم نستخدم المتغيرات بدون متوسطات لتفسير هذه الصدمات المشتركة غير المشاهدة. ويفترض ذلك أن جميع البلدان تستجيب بنفس الطريقة للصدمات العالمية. وثمة حل بديل، تورده دراسة (Binders and Offermanns (2007)، يقترح زيادة النموذج بالمتوسطات المقطعية. إلا أن ذلك يؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد المتغيرات المطلوب تقديرها. ونورد كلتا الممارستين أدناه.

٢١- وفي جميع النماذج، نخلص إلى أن التدفقات الخارجة لتحويلات العاملين تؤدي إلى خفض كبير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي في هذه المجموعة من البلدان. ويشير الارتباط بين هذه التدفقات ومخزون المهاجرين إلى أن استيراد عمالة أجنبية يخفف فعليا من حدة تأثير المرض الهولندي كما هو متوقع. وفي المقابل، لا يبدو أن إيرادات الصادرات النفطية تحقق الأثر المتوقع منها وهو رفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي (الجدول ٢-٢). وفي حالة البلدان الرئيسية المستوردة للعمالة المدرجة في العينة، وهي تحديدا بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا، إذا كانت الطفرات النفطية مرتبطة دائما باستيراد عمالة من الخارج، فقد يكون الأمر أن الاختناقات المعتادة من نوع المرض الهولندي غير موجودة ببساطة. ومن بين البلدان المتبقية، تعتبر النرويج غالبا مثلا لبلد نجح في تجنب المرض الهولندي من خلال الإدارة السليمة للموارد غير المتوقعة.^{١١} ونتيجة لذلك، لا توجد في مجموعة البلدان هذه أدلة تذكر تشير إلى أن المرض الهولندي مشكلة خطيرة.

الجدول ٢-٢- أثر التدفقات الخارجة لتحويلات العاملين على سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ١٩٨٠-٢٠٠٩

المتغير التابع: سعر الصرف الفعلي الحقيقي	نموذج تصحيح الخطأ المجمع	مجموعة المتوسطات المجمعة
(١)	(٢)	(٣)
المعاملات طويلة الأجل		
إيرادات الصادرات النفطية	٠,٠٤٩-	٠,٠١٧-
التدفقات الخارجة لتحويلات العاملين	٠,٢٥٤-	٠,١٣٣-***
معامل تصحيح الخطأ	٠,١١٠-***	٠,٣١١-**
البلدان	١١	٨
الأثار الثابتة للبلدان	نعم	نعم
الأثار الثابتة للسنوات	نعم	مجردة من المتوسطات المقطعية
		مزيدة بمتوسطات مقطعية (CSA)
		المقطعية (CSD)

المصدر: حسابات خبراء الصندوق.

ملحوظات: تشير *** و ** و * إلى وجود دلالة إحصائية عند مستويات ١ و ٥ و ١٠% على الترتيب. وفي الانحدارين (١) و (٣)، نستخدم فجوتين زمنيتين. وفي الانحدار (٢)، نستخدم معيار أكاي بيبيز للاختيار الأمثل للفجوات الزمنية. ويعني اختصار CSA أن النموذج مزيد بمتوسطات مقطعية للمتغيرات. ويعني اختصار CSD أن جميع متغيرات النموذج مجردة من المتوسطات المقطعية قبل التقدير. وتتضمن الضوابط، غير المذكورة هنا، الإنفاق الحكومي وصافي الأصول الأجنبية (وهما موجبان ولهما دلالة إحصائية للانحدارين (٢) و (٣)).

^{١١} انظر دراستي (Gylfason (2006) و (Larsen (2006).

دال - مبادرات سوق العمل

٢٢- تتركز الجهود الرامية إلى زيادة توظيف السعوديين على جبهتين. الأولى هي سياسات التوطين على أساس الحصص التي تهدف إلى زيادة حصة الوظائف التي يشغلها المواطنون في القطاع الخاص. والثانية هي استراتيجيات التنويع الاقتصادي التي تحشد الإنفاق العام صوب إعطاء دفعة لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي واستحداث صناعات جديدة من خلال تدابير تشمل الإنفاق على البنية التحتية ودعم المشروعات المتوسطة والصغيرة. وتشمل التدابير الموازية لدعم كلا الهدفين جهوداً لرفع مستوى مهارات العامل السعودي وإنتاجيته من خلال مبادرات في مجالات التعليم والتدريب واختيار الوظيفة المناسبة. وتشمل المبادرات المعنية حصراً بنوع الجنس التي تستهدف زيادة توظيف الإناث في القطاع الخاص ما يلي: (١) إنشاء مراكز لدعم العمل عن بعد؛ و(٢) تعيين سعوديات في مجموعة مختلفة من محال المنتجات النسائية؛ و(٣) تشجيع توظيف الإناث في قطاعات صناعية مثل تجهيز الغذاء.

برنامج السعودية ("تطافات") وإعانات البطالة ("حافز")

٢٣- تتبع السعودية منذ منتصف التسعينات سلسلة من سياسات التوطين على أساس الحصص تهدف إلى زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص.^{١٢} وأدت محدودية نجاح هذه السياسات، إلى جانب تزايد المخاوف بشأن البطالة بين المواطنين، إلى إطلاق برنامج "تطافات" في عام ٢٠١١. ويختلف برنامج "تطافات" عن برامج السعودية السابقة من حيث إن (١) النسبة المئوية للسعوديين الذين تلزم كل شركة بتعيينهم تستند إلى مجال نشاطها وحجم قوتها العاملة؛ و(٢) البرنامج يتضمن عدداً كبيراً من المشروعات المتوسطة والصغيرة عن طريق إلزام جميع الشركات السعودية التي يعمل بها ١٠ موظفين على الأقل بالامتثال؛ و(٣) البرنامج يتضمن التنسيق بين عدة أجهزة حكومية لتحسين الامتثال.

٢٤- وفي إطار برنامج "تطافات"، تصنف الشركات وفقاً لنظام لوني أساسي، حيث يشير اللون الأحمر والأصفر إلى الشركات المخالفة التي تخضع لجزاءات، ويشير اللون الأخضر أو الذهبي إلى الشركات التي تستوفي شروط السعودية وتحصل بالتالي على مزايا. وتعرفّ الجزاءات والمزايا من حيث قدرة الشركات على التقدم لطلب تصاريح عمل للوافدين أو تعديلها. وعلى سبيل المثال، لا يُسمح للشركات التي تدخل في النطاق الأحمر بالتقدم لطلب تصاريح عمل أو تجديدها، ويكون العاملون الأجانب قادرين على الالتحاق بوظائف في الشركات المصنفة في النطاق الأخضر أو الذهبي.^{١٣}

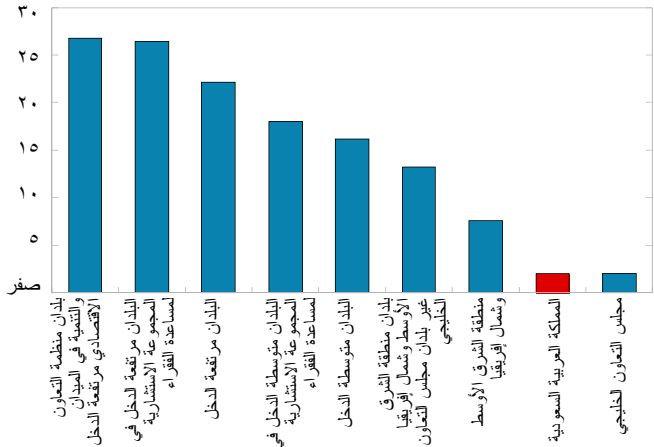
^{١٢} ألزم القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٤ جميع الشركات السعودية التي تستخدم ٢٠ شخصاً أو أكثر بزيادة عدد المواطنين السعوديين في القوة العاملة بنسبة ٥% على الأقل سنوياً. وفي عام ٢٠٠٢، أصدرت وزارة العمل تعميماً يلزم كل شركة يزيد عدد موظفيها على ٢٠ موظفاً بأن يشكل المواطنون السعوديون ٣٠% من قوتها العاملة مع عدم الإخلال باستثناءات محددة معينة. وفي عام ٢٠٠٤، صدر قانون عمل بمرسوم ملكي ألزم أرباب العمل بأن يشكل السعوديون ٧٥% على الأقل من قوة العمل لديهم، وإن كان من صلاحيات وزير العمل أن يخفض هذه النسبة حيثما لا تتوافر أعداد كافية من السعوديين المؤهلين.

^{١٣} تتضمن الجزاءات الأخرى منع المنشآت المخالفة من التقدم للعطاءات أو القروض أو الحوافز التي تنتجها الحكومة السعودية في الظروف الأخرى للقطاع الخاص.

٢٥- واستحدث برنامج "حافز" الذي أطلق أيضا في عام ٢٠١١ إعانات للبطالة. ويقوم البرنامج الذي أطلق بمرسوم ملكي، ويديره صندوق تنمية الموارد البشرية بدفع ٢٠٠٠ ريال سعودي شهريا للسعوديين العاطلين عن العمل لفترة تصل إلى عام واحد. ويقل هذا المبلغ عن الحد الأدنى لأجور القطاع الخاص البالغ ٣٠٠٠ ريال سعودي شهريا، وكذلك عن متوسط أجر أي مجموعة في القطاع الخاص حسب التعليم عدا للسعوديين الأميين.^{١٤} ويجب أن يستوفي المتقدمون مجموعة من شروط التأهل للحصول على الدعم المالي، وهي عملية يُعهد بها إلى هيئات القطاعين الخاص والعام. ووفقا لمعلومات يوردها صندوق تنمية الموارد البشرية، حسب الوضع في إبريل ٢٠١٢، استفاد من البرنامج ١,١٦ مليون شخص شكلت نسبة الإناث فيهم نحو ٨٤%. ويقوم البرنامج، عن طريق حماية العاملين من تكلفة البطالة، بإتاحة الوقت للباحثين عن عمل لإيجاد وظائف وتوائم مهاراتهم بشكل أفضل، وهو ما يمكن أن يبسر زيادة كفاءة سوق العمل. إلا أن إتاحة إعانات البطالة يمكن أن تزيد أيضا من أجور القبول وتجعل السعوديين أقل ميلا للعمل بالمعدل الجاري، مما يسلب الضوء على أهمية المراقبة الوثيقة لتطور برنامج "حافز" في المستقبل.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الشكل البياني ٢-١٠- القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (متوسط)، ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (% من مجموع القروض)



المصادر: مؤشرات التنمية العالمية وتقرير "التمويل الإنمائي العالمي".

٢٦- تضطلع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور رئيسي في المملكة. فهي تمثل ٢٥% من إجمالي الناتج المحلي، ونحو ٦٣% من مجموع التوظيف في القطاع الخاص، و ٩٨% من عدد المشروعات الكلي.^{١٥} وفي حين يتم استحداث جزء كبير من الوظائف في هذه المشروعات، فإنها تواجه بوجه عام قيودا مالية أكبر من المنشآت الكبيرة على النطاق العالمي، ويرجع بدرجة أقل نفاذها إلى التمويل الرسمي. وفي المملكة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عموما، لا تمول هذه المشروعات من خلال البنوك إلا في حدود ضيقة للغاية، وهو ما يدل عليه انخفاض حصة القروض المقدمة لهذه المشروعات في مجموع القروض (الشكل البياني ٢-١٠).^{١٦} وقد قامت المملكة على مدى السنوات القليلة الماضية بتوسيع

^{١٤} لا يوجد حد أدنى رسمي لأجور القطاع الخاص، وإن كان هناك حد أدنى للمبلغ اللازم للتسجيل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وهو ١٥٠٠ ريال سعودي.

^{١٥} استنادا إلى تقرير "قانون التدريب التقني والمهني" لعام ٢٠١١.

^{١٦} وفقا لدراسة (Rocha et al. (2010)، تتضمن القيود الرئيسية على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غياب الشفافية المالية المتعلقة بهذه المشروعات، وعدم وجود ضمانات موثوقة، وضعف نظم معلومات الائتمان، وضعف حقوق الدائنين.

نطاق برامجها بدرجة كبيرة لتخفيف عقبات التمويل التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويدعم صندوق التنمية الصناعية السعودي الإقراض المصرفي لهذه المشروعات، وتقوم عدة مؤسسات إقراض متخصصة بتوفير إقراض إضافي. وعلاوة على ذلك، قام البنك السعودي للتسليف والادخار، الذي يبلغ رأسماله نحو ١٠ مليارات دولار أمريكي، مؤخرا بإطلاق برنامج إقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

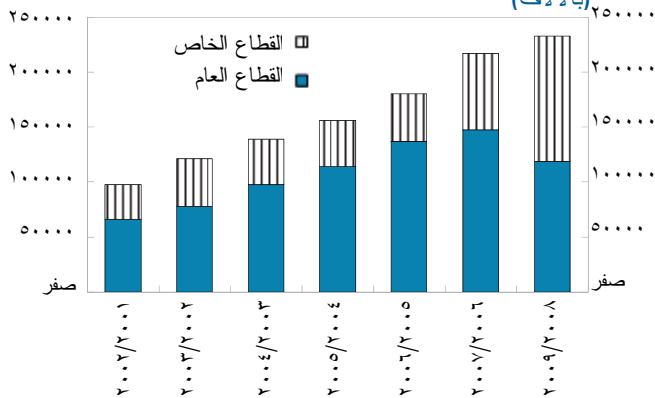
٢٧- ومن منظور توظيف مواطنين سعوديين، تفرض المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحديا خاصا. فالعاملين في هذه المشروعات يكونون أجانب بالدرجة الأولى؛ ويمثل فرض حصص سعودية على هذه الشركات صعوبة خاصة. ولذلك تحصل هذه المشروعات على معاملة خاصة في برنامج "تطافات". وعلى سبيل المثال، تصنف المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم ١٠ موظفين أو أقل في نطاق أبيض، ويمكن أن تتقدم المشروعات المخالفة منها بطلب تصاريح عمل أو تعديلها إذا كان لديها موظف سعودي واحد على الأقل. وفي حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يملكها سعوديون شباب لا يعملون بأي جهة أخرى، لا يكون تعيين سعوديين آخرين ضروريا.

التعليم والتدريب المهني

٢٨- يمثل الاستثمار في التعليم أولوية عالية. ففي عام ٢٠١١ بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم ٢٤% من مجموع الإنفاق الحكومي لتكون بذلك من أعلى النسب على الصعيد العالمي. واتخذت مؤخرا خطوات لتعزيز نظم التعليم ومخرجاته تضمنت فتح عدة جامعات رئيسية، منها جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وهي واحدة من أكبر الجامعات الموجهة نحو البحث في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، وضعت برامج جديدة رفعت عدد الطلاب المبتعثين في منح دراسية في الخارج من عدة آلاف طالب منذ بضع سنوات إلى نحو ١٢٠٠٠٠ طالب في الوقت الراهن. ويوجه عدد كبير من هذه المنح نحو التخصصات العلمية التي يوجد طلب مرتفع عليها، مثل الطب والهندسة وعلوم الحاسب الآلي والرياضيات والفيزياء.

٢٩- ويمثل التدريب المهني عنصرا حاسما في كفاءة توافق المخرجات التعليمية مع طلبات القطاع الخاص. والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني هي الهيئة الرئيسية المعنية بتوفير التدريب المهني والتقني في المملكة، وتغطي كلا من القطاعين العام والخاص. وقد زاد القيد في هذه البرامج بمقدار ثلاثة أضعاف على مدى العقد الماضي ليصل في الوقت الراهن إلى نحو ٢٥٠٠٠٠ متدربا. وفي حين كان معظم المتدربين حتى الأونة الأخيرة يعملون في وحدات تابعة للقطاع العام، فقد شهدت الفترة الأخيرة دفعا باتجاه زيادة مشاركة القطاع الخاص في التدريب من خلال شراكات استراتيجية مع منشآت ذات صلة (الشكل البياني ٢-١).

الشكل البياني ٢-١- عدد المتدربين المقيد، ٢٠٠١-٢٠٠٩



المصادر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ودراسة (2008) Al-Amr.

القطاع الخاص. وأحد الأهداف الرئيسية لذلك كفاءة تصميم البرامج التدريبية بحيث توافق المهارات المطلوبة في القطاع الخاص.

هاء- ملاحظات ختامية

٣٠- من شأن إعطاء دفعة لاستيعاب مواطنين في القطاع الخاص المساعدة على ضمان توافر فرص عمل جيدة للمنضمين مؤخرًا أو مستقبلاً إلى القوى العاملة في المملكة. وبوجه عام كان نمو التوظيف في القطاع الخاص قويا ويتيح التنوع الاقتصادي إمكانات كبيرة لاستحداث مزيد من الوظائف. ولكن في حين يشغل الوافدون معظم وظائف القطاع الخاص، لم يستفد السعوديون حتى الآن بشكل كامل من الأرباح التي يحققها هذا القطاع. ومن شأن زيادة مشاركة المواطنين في القطاع الخاص أن تساعد ليس فقط على خفض البطالة وإنما يمكن أن تساعد أيضا على بناء اقتصاد أكثر ديناميكية ورفع نمو الإنتاجية.

٣١- إلا أن زيادة حصة المواطنين في وظائف القطاع الخاص ليست مسألة بسيطة يستعاض فيها عن العمالة الأجنبية بعمالة وطنية. فتوافر عمالة أجنبية ساعد على تخفيف الاختناقات وأتاح للاقتصاد التوسع دون التعرض لضغوط الأسعار النسبية وارتفاع سعر الصرف الحقيقي الذي غالبا ما أضر بالبلدان المنتجة للنفط. وعلاوة على ذلك، غالبا ما يواجه أرباب العمل في القطاع الخاص صعوبات في العثور على مواطنين يمتلكون المهارات اللازمة، والذين يطلبون في الغالب أيضا أجورا أعلى من أجور الوافدين. أما من جانب المواطنين السعوديين، فإنهم يفضلون فيما يبدو وظائف العام ويتقاضون أجور قبول أعلى من أجور العاملين الأجانب، الذين يأتون في معظم الحالات من بلدان أقل دخلا.

٣٢- ويعتمد إعطاء دفعة لتوظيف السعوديين فعليا على تآزر عدة عناصر. ففي جانب العرض، لا بد أن يتوافر مواطنون بالمهارات اللازمة وبأجر تنافسي. وإضافة إلى ذلك، لضمان وجود طلب على العمالة، يحتاج الاقتصاد إلى تحقيق نمو قوي. ومن شأن زيادة تنوع هيكل الصادرات المساعدة في هذا الصدد، وخصوصا إذا تضمن الانتقال إلى أشكال من الإنتاج أكثر كثافة في استخدام العمالة وأقل كثافة في استخدام رأس المال. وفي حين توسع قطاع الخدمات، فإن جزءا من ذلك النمو حدث بإفراط في الوظائف منخفضة المهارات غير الجذابة نسبيا وبقدر غير كاف في الوظائف كثيفة الاستخدام للمعرفة وعالية الأجور.

٣٣- ولا يعني تحقيق الأهداف المرغوبة بالضرورة زيادة الإنفاق الحكومي. فتوليد الوظائف المطلوبة بزيادة التعيينات في القطاع العام فقط من شأنه أن يخضع ماليات الحكومة لضغوط متزايدة ولا يمثل بالتالي حلا دائما. فضلا على ذلك، يبلغ الإنفاق الحكومي على التعليم بالفعل مستويات مرتفعة نسبيا. وبدلا من زيادة الإنفاق بالضرورة، فإن المطلوب في المقام الأول ضمان ارتفاع جودة التعليم والتدريب والتأكد من حصول الباحثين عن وظائف على المهارات المحددة التي يحتاج إليها القطاع الخاص.

٣٤- وسيكون الحصول على الحوافز السليمة عنصرا حاسما. فإعادة توجيه الاقتصاد بعيدا عن الإنتاج كثيف الاستخدام للطاقة وباتجاه القطاعات التي تستخدم العمالة بكثافة أكبر وتتطوي على إمكانات أكبر لتوظيف العمالة تدعو إلى إعادة النظر في أسعار الوقود المنخفضة للغاية. وعلاوة على ذلك، فمن الأخطار التي ينطوي عليها الاعتماد على نظام واسع للحصص لتوظيف المواطنين هو صعوبة إنفاذه وارتفاع تكلفة تطبيقه واحتمال أن يفرض على الشركات تكاليف زائدة كبيرة، وأن يؤخر التقدم المحرز في تنويع الاقتصاد. ومن شأن التأكد من أن الأسعار توفر الحوافز السليمة أن يكون وسيلة أكثر كفاءة لبلوغ أهداف التوظيف. وسيترتب على ذلك التركيز زيادة إنتاجية العمالة الوطنية المستقبلية، مثلا، من خلال مبادرات التعليم الموجهة وبرامج التدريب المكثفة، لخفض تكلفتها وزيادة جاذبيتها لأرباب العمل. ويمكن أن يتضمن ذلك أيضا زيادة الرسوم على تأشيرات العمل لرفع تكلفة توظيف الوافدين نسبيا. ويمكن أيضا النظر في استحداث دعم موجه ومحدد بفترة زمنية لتوظيف المواطنين، وإن كان سيتعين تصميم هذا الدعم بعناية ومراقبته لتجنب قيام الشركات بتعيين مواطنين للحصول على الدعم دون أن تتوقع منهم فعليا ممارسة العمل.

المراجع

- Binder, M., and C.J. Offermanns, 2007, "International Investment Positions and Exchange Rate Dynamics: a Dynamic Panel Analysis," CFS Working chapter No. 2007/23.
- Corden, W.M., and J.P. Neary, 1982, "Booming Sector and De-Industrialization in a Small Open Economy," *Economic Journal*, Vol. 92 (368), pp. 825–848.
- Corden, W.M., 1984, "Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation," *Oxford Economic Papers*, Vol. 36 (3), pp. 359–380.
- Diwan, I. and M. Girgis, 2002, "Labor Force and Development in Saudi Arabia," Prepared for the Symposium on the Future Vision for the Saudi Economy September 2002.
- Docquier, F., A. Marfouk, C. Ozden , and C. Parsons, 2010, "Geographic, Gender and Skill Structure of International Migration," Report for the Economic Research Forum, Cairo.
- Docquier, F., H. Rapoport, and S. Salomone, 2011, "Remittances, Migrants' Education and Immigration Policy: Theory and Evidence from Bilateral Data," CReAM Discussion Paper No. 1119, (London, University College).
- Gylfason, T., 2006, "The Dutch Disease: Lessons from Norway," Paper prepared for Trinidad and Tobago Chamber of Commerce and Industry.
- Im, K., M.H. Pesaran, and Y. Shin, 2003, "Testing for Unit Roots in Heterogeneous Panels," *Journal of Econometrics*, Vol. 115 (1), pp. 53–74.
- Kao, C., 1999, "Spurious Regression and Residual-based Tests for Coi-ntegration in Panel Data," *Journal of Econometrics*, Vol. 90 (1), pp. 1–44.
- Larsen, E. R., 2006, "Escaping the Natural Resource Curse and the Dutch Disease? When and Why Norway Caught up with and Forged ahead of its Neighbors," in *Natural Resources, Taxation, and Regulation: Unusual Perspectives on a Classic Topic*, Studies in Economic Reform and Social Justice, (Malden, MA, and Oxford: Blackwell).
- Luciani, G., 2007, "The GCC Refining and Petrochemical Sectors in Global Perspective," in Eckart Woertz ed. "Gulf Geo-Economics", Gulf Research Centre 2007.
- Pesaran, M.H., Y. Shin, Y., and R. Smith, 1999, "Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels," *Journal of the American Statistical Association*, 94 (446), 621–634.
- Pesaran, M.H., 2007, "A Simple Panel Unit Root Test in the Presence of Cross-section Dependence," *Journal of Applied Econometrics*, Vol. 22 (2), pp. 265–312.
- Rocha, R., Farazi, S., Kouri, R., and D. Pearce, 2010, "The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle East and North Africa Region: The Results of a Joint Survey of the Union of Arab Banks and the World Bank," World Bank Financial Flagship Report (Washington: World Bank).

ثالثاً- الروابط الخارجية وقيود السياسات في المملكة العربية السعودية^١

لا تزال ارتباطات المملكة العربية السعودية بالاقتصاد العالمي، والقيود التي تفرضها هذه الارتباطات على خيارات السياسة المحلية، تتطور بصورة متدرجة. وعلى وجه التحديد، تفرض التطورات الحادثة في سوق النفط العالمية قيوداً على سياسة المالية العامة في حين يوجه ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي السياسة النقدية. وعلى مدى العقدين الماضيين، حدث تطوران مهمان. الأول أن الاحتياجات المتنامية لاقتصادات الأسواق الصاعدة من النفط أصبحت متزايدة الأهمية لديناميكية أسواق النفط. والثاني أن تطور القطاع المالي في المملكة عزز آلية انتقال الآثار النقدية. ويعني التطور الأول ضمناً زيادة تأثير التقلبات الاقتصادية الحادثة في اقتصادات الأسواق الصاعدة على إيرادات الصادرات النفطية السعودية، بينما يشير الأخير إلى زيادة تأثير السياسة النقدية الأمريكية على القطاع غير النفطي السعودي. ومن ثم، يبرِّج بدرجة متزايدة أن تتبلور حالات تتحرك فيها أسعار النفط العالمية بصورة معاكسة للدورة الاقتصادية الأمريكية ويمكن أن تؤدي إلى زيادة التوتر بين أهداف السياسة.

ألف - مقدمة

١- تعطي التطورات التي وقعت في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ صورة توضيحية للتفاعل بين درجة الترابط العالمي ومفاضلات السياسة المحلية. ففي ١٨ سبتمبر ٢٠٠٧، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بخفض سعر الفائدة الموجهة لديه من ٥,٢٥%، وهو أعلى سعر منذ مارس ٢٠٠١، إلى ٤,٧٥%، لسببين ذكرهما هما تشديد أوضاع الائتمان وتصحيح جارٍ في سوق المساكن. وبنهاية أكتوبر ٢٠٠٨، كان سعر الفائدة المستهدف على القروض الفيدرالية قد خفض إلى ١% فقط. وخلال نفس الفترة، ارتفعت أسعار النفط الخام بصورة حادة من مستوى أعلى من ٦٥ دولاراً أمريكياً للبرميل في منتصف عام ٢٠٠٧ إلى مستوى أعلى من ١٣٠ دولاراً للبرميل بحلول صيف عام ٢٠٠٨، مدفوعة جزئياً بزيادة الطلب من اقتصادات الأسواق الصاعدة. وكانت الحالة في المملكة مختلفة بعض الشيء عن الحالة في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أدى ارتفاع أسعار النفط بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ إلى زيادة الإيرادات النفطية للحكومة، ودلت عليها زيادة الإنفاق، مما أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي أعلى، وإن كان قد أدى أيضاً إلى زيادة الضغوط التضخمية. ومع ذلك، وحتى يتسنى منع التدفقات الرأسمالية الداخلة على أساس المضاربة والحفاظ على ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بخفض سعر الفائدة الموجهة لديها من ٥% في أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٢% في منتصف ٢٠٠٨. وزاد نمو الائتمان السنوي من ٦% في مطلع عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ٣٠% في يوليو ٢٠٠٨، بينما أسهم ارتفاع أسعار السلع

^١ أعدّه نيكلاس وستليوس.

الأولية العالمية، إلى جانب انخفاض سعر الدولار، بدرجة أكبر في الضغوط التضخمية، مما أسفر عن مستويات تضخم في حدود الخانتين بحلول منتصف عام ٢٠٠٨. ويوضح هذا الحدث بجلاء كيف أثرت درجة الترابط العالمي على مفاضلات السياسة وأحدثت تأثيرا كبيرا على الاقتصاد السعودي.

٢- **ويعنى هذا الفصل بدراسة التطور التدريجي في درجة الترابط وتأثيره على قيود السياسات في المملكة.** فنظرا لاعتماد البلد على النفط، وتزايد روابطه بآسيا النامية، وربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي، تركز هذه المذكرة على ثلاثة عوامل خارجية هي: (١) أسعار النفط العالمية؛ و(٢) الدورة الاقتصادية الأمريكية؛ و(٣) الدورة الاقتصادية لآسيا النامية. ولا يقتصر الدافع لدراسة حالة المملكة على كونها حالة مثيرة للاهتمام في حد ذاتها، وإنما لأنها تعطي صورة توضيحية لكثير من الخصائص التي تشترك فيها الاقتصادات الغنية بالموارد. وعلى وجه الخصوص، تبدي المملكة درجة محدودة من التنوع الاقتصادي، يمثل فيه القطاع النفطي أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي وتمثل الصادرات النفطية أكثر من ٨٠% من إيرادات الصادرات. وعلاوة على ذلك، مع تراكم الإيرادات النفطية بالدرجة الأولى لدى الحكومة، يضطلع القطاع العام بدور محوري ومهيمن في الاقتصاد غير النفطي. وأخيرا، فمع ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي وانفتاح الحساب الرأسمالي نسبيا، تتبع سياسة أسعار الفائدة سياسة أسعار الفائدة لدى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بصورة وثيقة. ويمكن العثور على كل هذه الخصائص في عدد كبير من البلدان الأخرى الغنية بالموارد، ولكن بدرجات متفاوتة.

٣- **وتبيّن النتائج التجريبية ظهور ثلاث ديناميكيات رئيسية على مدى العقود الثلاثة الماضية.** فأولا، تغير الارتباط بين الدورتين الاقتصاديتين السعودية والأمريكية بمرور الوقت، مع تباعد ديناميكيات الدورتين في الثمانينات نتيجة لصدمات نفطية مدفوعة بالعرض، وتقاربهما في الألفينات نتيجة لصدمات نفطية مدفوعة بالطلب - بشكل دل على ارتفاع النمو في آسيا النامية. وثانيا، تراجع انتقال التغيرات من أسعار النفط العالمية إلى الإنفاق المالي العام على مدى العقود الثلاثة الماضية، بشكل ربما يفسر الانخفاض المشاهد في تقلب الناتج. وأخيرا أصبحت ديناميكيات الائتمان تشكل أهمية متزايدة للنشاط الاقتصادي غير النفطي، ويرجع أن تكون أهمية سياسة أسعار الفائدة الأمريكية قد ازدادت في الألفينات.

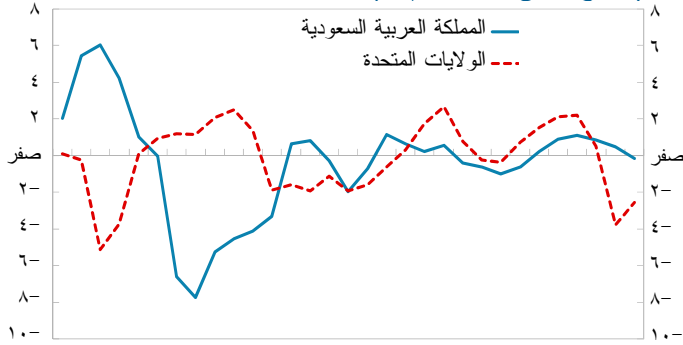
٤- **وتشير هذه التطورات إلى زيادة أهمية وجود إطار قوي للسياسات الاقتصادية الكلية.** فنظرا للالتزام بسعر الصرف الثابت واستمرار التعميق المالي، يرجح أن تكون لتزامن الدورتين الاقتصاديتين المحلية والأمريكية أهمية متزايدة للأثر التثبتي للسياسة النقدية. وفي الوقت نفسه، زادت درجة الترابط الهيكلي مع آسيا النامية بمرور الوقت، نتيجة لتزايد التدفقات التجارية وتزايد نفوذ آسيا في سوق النفط العالمية. ومن ثم يرجح بدرجة أكبر أن تزيد التوترات بين أهداف السياسة عندما تتحرك أسعار النفط العالمية والدورة الاقتصادية الآسيوية في اتجاه مضاد للدورة الاقتصادية الأمريكية. وتسلط هذه التوترات الضوء على أهمية توافر إدارة قوية للمالية العامة في

المملكة وكذلك الاستمرار في تنقيح أدوات السلامة الاحترازية الكلية للتأثير على الأوضاع النقدية بصورة مستقلة عن سياسة أسعار الفائدة.

باء- الدورات الاقتصادية وأسعار النفط العالمية

٥- ظهر بمرور الوقت ارتباط موجب بين الدورات الاقتصادية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا النامية والمملكة. ويقارن الشكلان البيانيان ١-٣ و ٢-٣ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للولايات المتحدة

الشكل البياني ١-٣- الدورة الاقتصادية لإجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، ١٩٨٠-٢٠١٠ (الانحراف عن الاتجاه العام %)

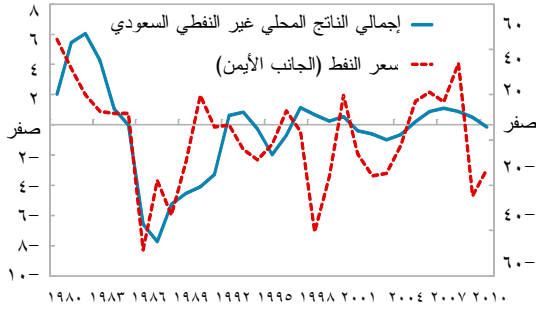


١٩٨٠ ١٩٨٣ ١٩٨٦ ١٩٨٩ ١٩٩٢ ١٩٩٥ ١٩٩٨ ٢٠٠١ ٢٠٠٤ ٢٠٠٧ ٢٠١٠
المصادر: قاعدة بيانات تقرير افاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ وحسابات خبراء الصندوق.

الأمريكية وآسيا النامية بإجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي للمملكة بعد تخليصهما من أثر الاتجاه العام السنوي. وتغطي البيانات العقود الثلاثة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠. ويقارن الشكل البياني ٣-٣ التقلبات في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي السعودي بمتوسط سعر النفط العالمي. وتبرز على الفور أربع مشاهدات. فأولاً، توجد علاقة سالبة واضحة بين التقلبات الاقتصادية الأمريكية والسعودية في الثمانينات. وتبدل هذا الارتباط

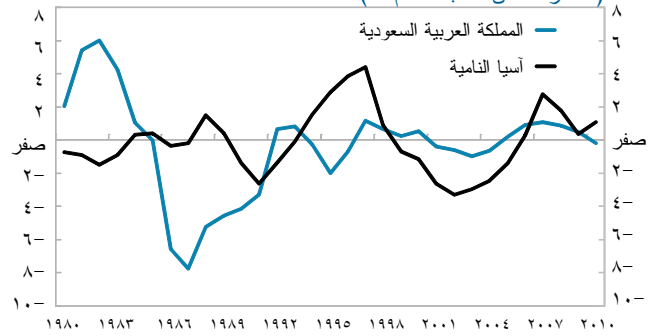
السلبى فيما بعد لتظهر علاقة موجبة في منتصف التسعينات. وثانياً، لا يبدو أن التقلبات الاقتصادية في آسيا النامية ترتبط بشكل جيد بإجمالي الناتج المحلي غير النفطي السعودي في النصف الأول من العينة، ولكن ارتباطها يصبح موجبا في نهاية التسعينات وطوال الألفينات. وثالثاً، غالباً ما ترتبط أسعار النفط بصورة موجبة بإجمالي الناتج المحلي غير النفطي السعودي طوال فترة العينة الكاملة. وأخيراً، يتراجع التقلب في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي السعودي بدرجة كبيرة في الألفينات. ويبدو أن ذلك يصدق أيضاً في المقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وآسيا النامية.

الشكل البياني ٣-٣- سعر النفط وإجمالي الناتج المحلي غير النفطي للمملكة العربية السعودية، ١٩٨٠-٢٠١٠ (الانحراف عن الاتجاه العام %)



المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ وحسابات خبراء الصندوق.

الشكل البياني ٣-٢- الدورة الاقتصادية لإجمالي الناتج المحلي لآسيا النامية والمملكة العربية السعودية، ١٩٨٠-٢٠١٠ (الانحراف عن الاتجاه العام %)



المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ وحسابات خبراء الصندوق.

٦- ويدعم تحليل انحدار رسمي وجود انقطاع في ديناميكية الدورة الاقتصادية في منتصف التسعينات. ويمكن دراسة العلاقة الشرطية بين العوامل الخارجية الثلاثة والاقتصاد غير النفطي السعودي من خلال انحدار بسيط يكون فيه إجمالي الناتج المحلي غير النفطي للمملكة هو المتغير التابع، بينما يكون إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية وآسيا النامية ومتوسط سعر النفط متغيرات مستقلة. وتلخص جميع المتغيرات من أثر الاتجاه العام باستخدام مرشح هودريك - بريسكوت. ولا خلاف إلى حد ما على افتراض الطبيعة الخارجية للمتغيرات التفسيرية، نظراً لأنه من غير المرجح أن تتأثر التقلبات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا النامية، والحركات في سعر النفط العالمي، بإجمالي الناتج المحلي غير النفطي السعودي. ونظراً للتحوّل المشاهد في ارتباطات الدورات الاقتصادية، يُجرى تحليل الانحدار على العينة الكاملة وكذلك على عينتين فرعيتين، أي الفترتين ١٩٨٠-١٩٩٥ و ١٩٩٦-٢٠١٠. وتتفق النتائج (كما هو مبين في الشكل ٣-١) بوجه عام مع المشاهدات من الأشكال البيانية ٣-١ و ٣-٢ و ٣-٣. وعند استخدام العينة بالكامل، يكون إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الأمريكي مرتبطاً بصورة سالبة ودالة إحصائياً بإجمالي الناتج المحلي غير النفطي السعودي. وعندما تتصفّ العينة، تكون علاقة الارتباط السالب مقصورة على الفترة ١٩٨١-١٩٩٥ بينما تصبح موجبة في الفترة ١٩٩٦-٢٠١٠. وكما هو متوقع، يكون إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لآسيا النامية غير دال إحصائياً عند استخدام العينة الكاملة، ولكن يكون موجباً ودالاً إحصائياً للفترة ١٩٩٦-٢٠١٠. وأخيراً، يكون لسعر النفط تأثير إيجابي على إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في الفترة الأولى، ولكن لا تكون له دلالة اقتصادية أو إحصائية في الفترة الثانية. وربما تبيّن الحالة الأخيرة أن أسعار النفط كانت مدفوعة بالدرجة الأولى بالطلب العالمي - المرصود من خلال ديناميكية الدورتين الاقتصاديتين الآسيوية والأمريكية - وأن انتقال تغيرات الأسعار من الإيرادات النفطية إلى الإنفاق المالي العام تراجع (القسم جيم).

الجدول ٣-١- أهمية العوامل الخارجية للاقتصاد غير النفطي

فترة العينة			المتغيرات المستقلة ^١
٢٠١٠-١٩٩٦	١٩٩٥-١٩٨٠	٢٠١٠-١٩٨٠	
*٠,٢٠	*١,٠٢-	*٠,٦٦-	إجمالي الناتج المحلي الأمريكي
(٠,١٠)	(٠,٤٨)	(٠,٢٤)	خطأ معياري
*٠,٢١	٠,٤٣	٠,٠٥-	إجمالي الناتج المحلي لآسيا النامية
(٠,٠٦)	(٠,٤٨)	(٠,٢١)	خطأ معياري
٠,٠١-	*٠,٢٥	*٠,١٨	سعر النفط
(٠,٠٢)	(٠,٠٧)	(٠,٠٤)	خطأ معياري
٠,٤٠	٠,٦٩	٠,٤٩	معامل التحديد (معدل)

المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ وحسابات خبراء الصندوق.
 تُخلَص جميع المتغيرات من أثر الاتجاه العام باستخدام مرشح هودريك - بريسكوت، وتشير (*) إلى دلالة إحصائية عند مستوى ٥%.

٧- وما الذي يمكن أن يفسر التباعد بين الدورتين الاقتصاديتين الأمريكية والسعودية في الثمانينات وتحول الارتباط اللاحق في أواخر التسعينات والألفينات؟ ترتبط الإجابة على هذا السؤال إلى حد كبير بمسألة ما إذا كانت دورة أسعار النفط مدفوعة جزئياً بالعرض أو بالطلب. وفي حالة المملكة، باعتبارها بلداً مصدراً صافياً للنفط، لا توجد إلى حد كبير أهمية (على الأقل في المرحلة الأولى) لمسألة ما إذا كان ارتفاع سعر النفط العالمي يُعزى إلى صدمة موجبة من الطلب أو صدمة سالبة من العرض. فكلتا الصدمتين ستؤديان إلى رفع إيرادات الصادرات النفطية. أما بالنسبة لبلد مستورد صافٍ للنفط مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التأثير الاقتصادي لوقوع صدمة نفطية مدفوعة بالعرض أو مدفوعة بالطلب يختلف إلى حد ما. وعلى سبيل المثال، يؤدي حدوث زيادة في سعر النفط نتيجة صدمة مدفوعة بالعرض إلى زيادة تكلفة الإنتاج وانكماش الناتج ورفع الأسعار. ومن ثم فإن أحد التفسيرات الممكنة للتحوّل المشاهد في ارتباطات الدورات الاقتصادية هو أن صدمات أسعار النفط كانت مدفوعة بالدرجة الأولى بالعرض في الثمانينات وأوائل التسعينات، بينما كانت مدفوعة بالطلب في أواخر التسعينات والألفينات. ويتقضى الإطار ٣-١ هذا التفسير بتفصيل أكبر.

الإطار ٣-١- الصدمات المدفوعة بالعرض والطلب وارتباطات الدورات الاقتصادية

الثمانينات وأوائل التسعينات: وقعت ثلاثة اضطرابات كبيرة في إمداد النفط في الفترة بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٩١، هي: (١) الثورة الإيرانية (١٩٧٨-١٩٧٩)؛ و(٢) الغزو العراقي لإيران (١٩٨٠-١٩٨١)؛ و(٣) حرب الخليج الأولى. وكان أثر هذه الصدمات على الاقتصاد السعودي كبيرا. فقد أدى ارتفاع سعر النفط في الفترة ١٩٧٨-١٩٨١ إلى رفع إيرادات الصادرات النفطية في المملكة العربية السعودية بأكثر من ٩٠%، من نحو ٥٨ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٧٨ إلى ١١١ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨١. وقد أنفق جزء من هذه الإيرادات الكبيرة غير المتوقعة مع ارتفاع الإنفاق المالي العام بنسبة ٤١% على مدى نفس الفترة، بينما أُنقِر جزءٌ كاحتياطيّات دولية. ونتيجة لذلك، ارتفع النمو غير النفطي من ٦% في عام ١٩٧٩ إلى ١٠% في عام ١٩٨١.

وفي المقابل، كان تأثير هذه الاضطرابات على الاقتصاد الأمريكي غير موات. فرغم أن عوامل كثيرة أسهمت في حالتها الركود التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في الفترتين ١٩٧٩-١٩٨٠ و ١٩٨١-١٩٨٢، فإنه يُنظر عموماً إلى ارتفاع سعر النفط باعتباره أحد العوامل المساهمة المهمة. فقد أدى هبوط النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في بداية الثمانينات إلى تراجع حاد في استهلاك النفط. ولدعم سعر النفط المرتفع، قامت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بتحديد حصص إنتاج لكل عضو. إلا أن العبء الأكبر وقع على المملكة، التي عملت باعتبارها المنتج الوقائي والتزمت بنظام السعر الرسمي. ونتيجة لذلك، تراجع إنتاج المملكة من النفط بصورة حادة من ١٠ ملايين برميل يوميا في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٣ ملايين برميل يوميا في عام ١٩٨٥. ومن ثم، فحين أخذ الاقتصاد الأمريكي يتعافى، بدأت الأوضاع المواتية في المملكة تتدهور. فهبطت إيرادات الصادرات النفطية من ١١١ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨١ إلى ١١ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٦؛ وتراجع الإنفاق من ٨٤ مليار دولار أمريكي إلى ٣٧ مليار دولار أمريكي على مدى نفس الفترة. وكان الأثر على النمو كبيرا مع انكماش إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بمقدار ١,٢% في عام ١٩٨٤ و ٥,٧% في عام ١٩٨٦. ولكن مع تخلي المملكة عن دور المنتج الوقائي في منظمة أوبك، بدأت إيراداتها النفطية تتعافى ببطء، وبدأ الاقتصاد غير النفطي يتوسع بنهاية العقد.

وبنهاية الثمانينات كان الاقتصاد الأمريكي في أوج دورته الاقتصادية، إلا أن وقوع أزمة مالية اقترنت بسياسة نقدية أكثر تشديداً بدأت تؤثر على الاقتصاد، الذي دخل في حالة ركود في عام ١٩٩٠. ولذلك جاءت صدمة أسعار النفط عقب غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ في توقيت سيء للاقتصاد الأمريكي ويرجع أنها أدت إلى تدهور الهبوط الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، أدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط - إلى جانب حدوث زيادة في إنتاج النفط السعودي لتعويض الاضطراب الذي حدث في الإمداد العالمي - إلى زيادة الإيرادات النفطية في المملكة وساعد الاقتصاد المحلي بدرجة أكبر في تعافيه بعد عام ١٩٨٦ مع ارتفاع النمو غير النفطي ليتجاوز ٥% في عام ١٩٩٢.

أواخر التسعينات والألفينات: على الرغم من وقوع عدة أحداث في أواخر التسعينات والألفينات أحدثت تأثيراً كبيراً على أسعار النفط العالمية (مثل الأزمة الآسيوية، واجتماع منظمة أوبك في عام ١٩٩٩، والركود الذي حدث في عام ٢٠٠١، وحرب الخليج الثانية في عام ٢٠٠٣)، كانت السمة الأبرز في ديناميكية أسعار النفط هي الاتجاه العام السعودي المتسق منذ عام ١٩٩٨.

وتعزي دراسة Hamilton (2009) ومشاهدات أخرى هذا الاتجاه السعودي إلى قوة أداء النمو في آسيا النامية وتأثيره على الطلب العالمي على النفط. فعليا، تبعث الزيادة الحادة في استهلاك النفط الخام في الصين، المستهلك الرئيسي في كتلة الاقتصادات الآسيوية النامية، على الإعجاب بوجه خاص. فقد زاد استهلاك الصين من النفط الخام منذ منتصف التسعينات من ٣ ملايين برميل يوميا إلى أكثر من ٨ ملايين برميل يوميا في عام ٢٠١٠. وزادت حصة البلد من الاستهلاك العالمي من ٤% إلى ١٠% خلال نفس الفترة. وفي الوقت نفسه، زادت حصة آسيا النامية من الاستهلاك العالمي للنفط الخام ككل من ١١% في عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ١٩% في عام ٢٠١٠.

وكان ارتفاع طلب آسيا النامية على النفط ظاهراً بوجه خاص في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ مع ارتفاع سعر النفط سريعا من متوسط ٤٠ دولارا أمريكيا للبرميل إلى أكثر من ١٣٠ دولارا أمريكيا للبرميل. وخلال هذه الفترة، مثلت آسيا النامية أكثر من ٤٣% من الزيادة العالمية في استهلاك النفط الخام، بينما مثلت أمريكا الشمالية وأوروبا مجتمعين ٢١%. وكان أحد العوامل الأخرى التي أسهمت في الزيادة الحادة في أسعار النفط خلال هذه الفترة الزمنية هو استقرار إنتاج النفط العالمي. ففي حين نما الاقتصاد العالمي بمعدل تجاوز ١٩% من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨، لم يرتفع إنتاج النفط الكلي إلا بنسبة ١,٨% (من ٨٠,٦ مليون برميل يوميا إلى ٨٢,٠ برميل يوميا).

ومع بدء انعكاس قوى الطلب بالدرجة الأولى في ديناميكية أسعار النفط في الألفينات، أصبحت دورة أسعار النفط مسابرة لاتجاهات الدورة الاقتصادية بصورة متزايدة. وكان ذلك بدوره يعني ضمناً أن إجمالي الناتج المحلي غير النفطي السعودي بدأ يتحرك بصورة موجبة مع كل من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي وإجمالي الناتج المحلي لآسيا النامية. وترجمت الزيادة الحادة في إيرادات النفط في الجزء الأخير من الألفينات إلى استقرار في معدلات النمو غير النفطي السنوية التي بلغت ٤% و ٥%، وهما أعلى نسبتيْن تتحققان منذ أوائل الثمانينات.

ويفسر رأي آخر زيادة الأهمية النسبية لديناميكية الطلب في التسعينات والألفينات بأن المملكة استدخلت تأثير صدمات العرض المعاكسة على تقلب الإيرادات بالاستثمار في القدرة الاحتياطية واستخدامها لتمهيد ديناميكيات أسعار النفط (مثلا خلال حربي الخليج والأزمة الليبية).

جيم - سياسة المالية العامة وتقلب الإيرادات النفطية

٨- مع بلوغ الإنفاق الحكومي أكثر من ٨٠% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي وتولي القطاع العام دور محوري في الاقتصاد، تشكل سياسة المالية العامة القوة الدافعة الرئيسية وراء النمو غير النفطي. وكانت المهمة الرئيسية لسياسة المالية العامة إحداث توازن بين الغايات الإنمائية (أي الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية وتشجيع التنويع الاقتصادي) والاستقرار الاقتصادي الكلي في بيئة من الإيرادات النفطية المتقلبة. وللإضطلاع بذلك، طبقت الحكومة سياسة مالية عامة معاكسة لدورة أسعار النفط. أي أنه عندما تنخفض أسعار النفط، تقوم الحكومة إما بالسحب تدريجياً من الاحتياطيات الدولية أو إصدار دين لتمويل نفقاتها، وعندما ترتفع الأسعار يُستخدم جزء من الفائض لسداد الدين القائم ومراكمة الاحتياطيات. ومن ثم، تحاول الحكومة من خلال تنفيذ سياسة معاكسة للدورة الاقتصادية تمهيد إنفاق المالية العامة على مدى الوقت.

٩- وإلى أي مدى نجحت الحكومة السعودية في محاولتها تمهيد الإنفاق لمواجهة تقلب الإيرادات النفطية؟ يلخص الجدول ٣-٢ تقلب معدلات نمو الإيرادات النفطية والإنفاق المالي العام ومعامل الارتباط المناظر لكل عقد من العقود الثلاثة الماضية. ويمكن ذكر عدة مشاهدات عامة. فأولاً، توجد علاقة موجبة واضحة بين الإيراد النفطي ونمو الإنفاق على مدى العقود الثلاثة الماضية. وثانياً، كان تقلب الإيرادات النفطية مرتفعاً في الثمانينات، وتراجع في التسعينات، وارتفع مرة أخرى في الألفينات. وفي المقابل، تراجع التقلب في الإنفاق بصورة متسقة على مدى العقود الثلاثة الماضية. وأخيراً، كان الارتباط بين الإيراد والإنفاق مرتفعاً في الثمانينات والتسعينات، إلا أنه تراجع بصورة كبيرة في الألفينات. ومن ثم فإنه يبدو أن سلطات المالية العامة كانت أكثر نجاحاً بصورة متدرجة في تمهيد الإنفاق على الرغم من استمرار تقلب الإيرادات النفطية. وأحد الفروق الرئيسية بين الثمانينات والألفينات هو أن الإيرادات النفطية كانت تتراجع لفترة كبيرة في الثمانينات بينما كان العكس صحيحاً في الألفينات. ولذلك يمكن أن تكون هناك استجابة غير متماثلة لزيادات الإيرادات النفطية ولانخفاضاتها. ويمكن أن يفسر ذلك سبب انخفاض تقلب إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في الألفينات عنه في العقود السابقة.

الجدول ٣-٢ - التقلب والارتباط للإيرادات النفطية والإنفاق والنمو غير النفطي

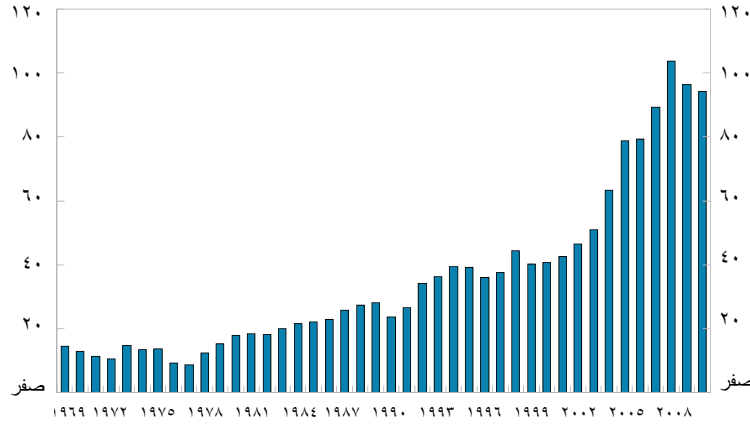
تقلب نمو الإيرادات النفطية (تقديرات)	تقلب نمو الإنفاق (تقديرات)	الارتباط بين الإيراد النفطي ونمو الإنفاق	تقلب النمو غير النفطي (تقديرات)
٤٤,٤	١٩,٨	٠,٩	٤,٦
٢١,١	١٦,٢	٠,٧	١,٦
٣٨,٥	٦,٤	٠,٢	٠,٧

المصدر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء الصندوق.

دال - التعميق المالي والسياسة النقدية

١٠- مثلما هي الحال في معظم الاقتصادات الصاعدة، تهيمن البنوك التجارية على النظام المالي في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، تؤثر السياسة النقدية بالدرجة الأولى على النشاط الاقتصادي من خلال قناتين:

الشكل البياني ٣-٤ - الائتمان حسب البنوك التجارية
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)



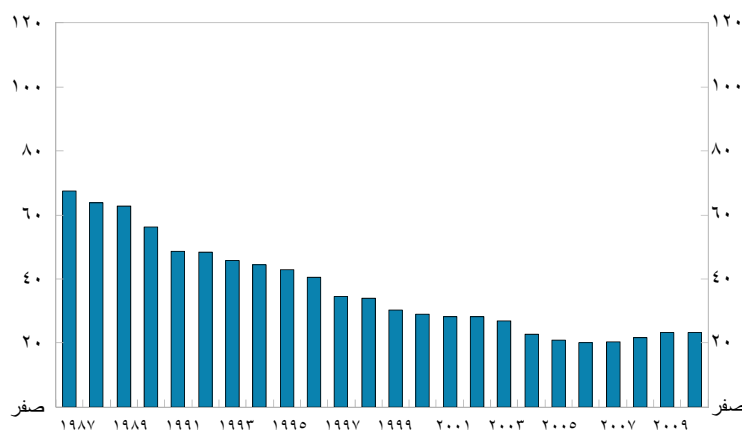
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

سعر الصرف والإقراض المصرفي. ولكن مع ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي وانفتاح الحساب المالي، تكون قدرة مؤسسة النقد العربي السعودي على التأثير على الاقتصاد من خلال سعر الصرف وسعر الفائدة قصير الأجل محدودة. وتبيّن دراسة Al-Jasser and Banafe (1999) قنوات آلية انتقال الآثار النقدية في المملكة. وترى الدراسة أنه يرجح أن تكون قناتا سعر الفائدة والائتمان

ضعيفتين نظر لوجود مؤسسات الإقراض المتخصصة التي تسيطر عليها الحكومة، وعدم وجود رفع مالي، وقصور تمرير تغيرات سعر الفائدة الموجه إلى سعر الإقراض نتيجة لقصور المنافسة.

١١- إلا أن حجم النظام المصرفي في المملكة نما منذ عام ١٩٩٩ بصورة كبيرة بينما تراجعت الأهمية النسبية لمؤسسات الإقراض المتخصصة (الشكلان البيانيان ٣-٤ و ٣-٥). وعلاوة على ذلك، اتخذت مؤسسة

الشكل البياني ٣-٥ - الائتمان حسب مؤسسات الإقراض المتخصصة
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

النقد العربي السعودي خطوات لتحديد النظام المصرفي والسماح بزيادة المنافسة (SAMA, 2003). وتزايد وجود البنوك الأجنبية أيضاً، عقب انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية (Ramady, 2010). ولذلك، فمع تعمق النظام المالي وتراخي الاحتكاكات التي تحدها دراسة (Al-Jasser and Banafe, 1999)، يكون من المعقول افتراض أن فعالية السياسة النقدية زادت بمرور الوقت.

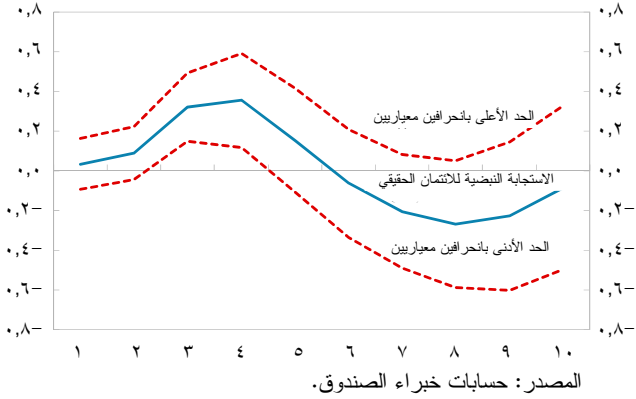
١٢- والخطوة الأولى لتقييم الأهمية المتطورة للسياسة النقدية هي دراسة ما إذا كان الائتمان قد أصبح عاملاً أكثر أهمية لديناميكية الدورات الاقتصادية.

- اختبار غرانجر للسببية: يحاول هذا الاختبار أن يجيب على السؤال التالي: هل يمكن أن يساعد الائتمان الحقيقي على التنبؤ بتقلبات إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (والعكس) وهل تغيرت قدرته على القيام بذلك على مدى الوقت؟ بالرجوع إلى البيانات السنوية للائتمان الحقيقي وإجمالي الناتج المحلي غير النفطي في الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، بعد تحليلها من أثر الاتجاه العام، تكون الإجابة لا. ومعنى ذلك أن الائتمان الحقيقي لا تربطه علاقة سببية بإجمالي الناتج المحلي غير النفطي والعكس وفق منهجية غرانجر. ولكن عند تصنيف العينة، تتغير النتائج بصورة كبيرة. وعلى وجه الخصوص، في فترة العينة ١٩٩٦-٢٠١٠، تُرفض النتيجة "لا شيء" التي تنفي العلاقة السببية وفق طريقة غرانجر، مما يؤيد فكرة أن الائتمان الحقيقي أصبح أكثر أهمية للاقتصاد غير النفطي على مدى الوقت.

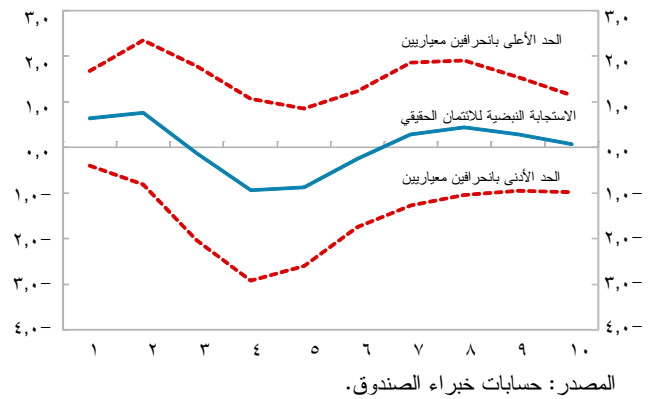
- الاستجابات النبضية: ولبحث العلاقة بين الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي غير النفطي على مدى الوقت بتفصيل أكبر، بني نموذج بسيط بمتغيرين للانحدار الذاتي للمتجهات. وقدر النموذج بفجوتين زمنيتين، على النحو الذي تشير إليه معايير معلومات أكاكي لاختيار ترتيب الفجوات الزمنية (AIC). ويفترض نظام التحديد أن إجمالي الناتج المحلي غير النفطي يتفاعل بصورة متزامنة مع حدوث صدمة للائتمان وليس العكس. ولا تتغير النتائج بصورة ملحوظة إذا استخدم الترتيب العكسي. ومرة أخرى، يقدر النموذج أولاً للعينة الكاملة، ثم للعينتين الفرعيتين ١٩٨٠-١٩٩٥ و ١٩٩٦-٢٠١٠. وفي حالة العينة الكاملة، تكون استجابة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لحدوث صدمة للائتمان الحقيقي بانحراف معياري واحد موجبة في العامين الأولين، ولكن بدون دلالة إحصائية. وتتغير الديناميكية بصورة جوهرية عند تصنيف العينة. إذ يظل إجمالي الناتج المحلي غير النفطي يستجيب بصورة موجبة في البداية لصدمة الائتمان الحقيقي في كل من الفترتين الفرعيتين. ولكن رغم أن حجم الاستجابة يكون أقل، يكون الأثر الموجب أكبر من حيث طول المدة والدلالة الإحصائية في الفترة ١٩٩٦-٢٠١٠ (الشكلان البيانيان ٣-٦ و ٣-٧).

- تفكيك مكونات التباين: تبين نتائج تفكيك مكونات التباين المناظر أن الائتمان الحقيقي يفسر قدراً أكبر من تباين أخطاء التنبؤ لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي في الفترة ١٩٩٦-٢٠١٠ (٥٨% بعد خمس سنوات) مقارنة بالفترة ١٩٨٠-١٩٩٥ (٤٠% بعد خمس سنوات). ومرة أخرى، يشير ذلك فيما يبدو إلى تزايد أهمية الائتمان للاقتصاد غير النفطي.

الشكل البياني ٣-٧- استجابة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
لصدمة في الائتمان الحقيقي بانحراف معياري واحد، ١٩٩٦-٢٠١٠



الشكل البياني ٣-٦- استجابة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
لصدمة في الائتمان الحقيقي بانحراف معياري واحد، ١٩٨٠-١٩٩٥



١٣- وتشير نتائج نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات باستخدام بيانات سنوية إلى أدلة مؤيدة لزيادة أهمية الائتمان الحقيقي للنشاط غير النفطي. ولكن كيف أثرت سياسة أسعار الفائدة المستوردة على الائتمان الحقيقي بمرور الوقت؟

- **نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات:** للإجابة على هذا السؤال، تم تحديد نموذج شهري للانحدار الذاتي للمتجهات، كان فيه الائتمان والرقم القياسي لأسعار المستهلكين متغيرين داخليين، وكان سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (سعر "ليبور") لمدة ثلاثة شهور، وسعر النفط، وأحد مؤشرات أسعار الغذاء الدولية متغيرات خارجية. ويقدر نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات بحساب الفرق اللوغاريتمي بين المتغيرات (عدا في حالة سعر "ليبور"). والهدف الرئيسي هو اختبار ما إذا كان سعر "ليبور" يؤثر بدرجة كبيرة على الائتمان والتضخم. ويعرض الجدول ٣-٣ النتائج التي ينتهي إليها نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات فيما يتعلق بالمتغيرات الخارجية. وتتمثل العينة الكاملة في الفترة الممتدة من ١:١٩٧٧ إلى ٩:٢٠٠٨. وقد تم اختيار تاريخ النهاية لاستبعاد الأزمة المالية العالمية نظرا لأنها تمثل انقطاعا هيكليا في السياسة النقدية الأمريكية واضطرابا حادا في البيئة الاقتصادية العالمية. وعلاوة على ذلك، قدر النموذج لعينتين فرعيتين (١:١٩٩٧-١٢:٢٠٠٣ و ٩:٢٠٠٣-٩:٢٠٠٨) لتقييم التطور التدريجي لقناة أسعار الفائدة على مدى الوقت.

- **النتائج:** عند استخدام العينة الكاملة، يكون سعر "ليبور" مرتبطا بصورة سلبية بنمو الائتمان وبصورة موجبة بالتضخم، إلا أن صافي أثر ارتفاع سعر "ليبور" يمثل تراجعا في نمو الائتمان الحقيقي. ومع ذلك، لا تكون لأي من المتغيرات الخارجية دلالة إحصائية. وعند تصنيف العينة، تظهر دلالة إحصائية في كل

من العينتين الفرعيتين. وفي الفترة الأولى لا تقوم علاقة دالة إحصائية بين سعر "الليبور" ونمو الائتمان. ولكن في الفترة اللاحقة يكون لسعر "الليبور" تأثير سلبي ودال إحصائيا على نمو الائتمان. ومن المثير للاهتمام أن العكس صحيح بالنسبة لسعر "الليبور" وتضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين. وفي الفترة الأولى يكون لسعر "الليبور" تأثير سلبي ودال إحصائيا على التضخم، بينما تنهار هذه العلاقة في الفترة الثانية. ويلاحظ أن حدوث زيادة في تأثير سعر "الليبور" على نمو الائتمان الحقيقي يكون موجبا في الفترة الأولى ولكن سالبا في الثانية. وتبين الفترة ٢٠٠٣:٩-٢٠٠٨:٩ أيضا بعض الدلالة من حيث المتغيرات الخارجية الأخرى. وكما هو متوقع، يكون لسعر النفط تأثير موجب على نمو الائتمان، ويكون لأسعار الغذاء الدولية تأثير موجب على التضخم. ولعل ما يبعث على دهشة أكبر أن سعر الصرف الفعلي الاسمي يكون مرتبطا بصورة موجبة ودالة إحصائيا بنمو الائتمان.

الجدول ٣-٣- تأثير سعر "الليبور" على الائتمان والتضخم

٢٠٠٨:٩-٢٠٠٣:٩		٢٠٠٣:٨-١٩٩٧:٦		٢٠٠٨:٩-١٩٩٧:٥		المتغيرات الخارجية
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	الائتمان	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	الائتمان	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	الائتمان	
٠,٥٤ (٠,٣٢)	*٤,٥٥- (١,٨٧)	*٠,٧١- (٠,١٩)	١,٢٩ (١,٣٧)	٠,٠٨ (٠,١٧)	١,٢٠- (١,١٤)	سعر "الليبور" لمدة ٣ شهور
٠,٠١- (٠,٠١)	*٠,١٥ (٠,٠٣)	٠,٠٠ (٠,٠٠)	٠,٠٣- (٠,٠٢)	٠,٠١ (٠,٠١)	٠,٠٣ (٠,٠٢)	سعر النفط
*٠,٠٤ (٠,٠١)	٠,١٠- (٠,٠٩)	٠,٠٢- (٠,١١)	٠,٠٣- (٠,٨٥)	٠,٠٠- (٠,٠٠)	٠,٠١- (٠,٠٧)	سعر الغذاء العالمي
٠,٠٤- (٠,٠٤)	*٠,٤٩ (٠,٢٢)	٠,٠٢ (٠,٠٢)	٠,٢٧- (٠,١٦)	٠,٠١- (٠,٠٢)	٠,٠٠ (٠,١٤)	سعر الصرف الفعلي الاسمي
٠,٤١	٠,٢٧	٠,٢٩	٠,١٩	٠,٣٥	٠,١٣	معامل التحديد (معدل)
١		٤		٣		الطول الأمثل للفجوة الزمنية*
٦١		٧٥		١٣٧		عدد المشاهدات

المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ وحسابات خبراء الصندوق.
* تم اختيار معايير الطول الأمثل على أساس خمسة معايير مختلفة لاختيار ترتيب الفجوات الزمنية

هاء- استنتاج

١٤- تناول هذا الفصل بالدراسة التطور التدريجي لدرجة ارتباطات المملكة مع الاقتصاد العالمي والقيود التي تفرضها هذه الارتباطات على السياسة المحلية. وشددت الدراسة على تطورين مهمين حدثا على مدى العقدين الماضيين. الأول أن الاحتياجات المتنامية لاقتصادات الأسواق الصاعدة من النفط أصبحت متزايدة الأهمية

لديناميكية أسواق النفط. والثاني أن تطور القطاع المالي في المملكة عزز آلية انتقال الآثار النقدية. ويعني التطور الأول ضمنا زيادة تأثير التقلبات الاقتصادية لاقتصادات الأسواق الصاعدة على إيرادات الصادرات النفطية السعودية، بينما يشير الأخير إلى زيادة تأثير السياسة النقدية الأمريكية على القطاع غير النفطي السعودي. وترى الدراسة أيضا أن سياسة المالية العامة كانت أكثر نجاحا، بصورة متزايدة، في تمهيد الإنفاق على الرغم من استمرار تقلب الإيرادات النفطية، وربما تفسر انخفاض تقلب الناتج في الأفينيات.

١٥- ومع استمرار التطور التدريجي للروابط الخارجية يكون من اللازم فهم انعكاسات هذا التطور على السياسة المحلية. وبالنظر إلى تزايد درجة ترابط المملكة بآسيا النامية (مثل الصين والهند) واستمرار الالتزام بربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي، يرجح أن يتزايد التوتر بين أهداف السياسة عندما تتحرك أسعار النفط العالمية في اتجاه معاكس للدورة الاقتصادية الأمريكية. وعلى سبيل المثال، أدى انهيار صادرات النفط الليبية في عام ٢٠١١ إلى زيادة الإيرادات النفطية والإنفاق المالي العام في المملكة. وفي الوقت نفسه، أثارت أزمة الدين الأوروبية وخفض تصنيف الدين السيادي الأمريكي مخاوف من حدوث هبوط في النشاط الاقتصادي العالمي. ويمكن أن يؤدي انتهاج سياسة مالية عامة توسعية مع سياسة نقدية تيسيرية إلى زيادة الضغوط التضخمية. ويؤكد هذان التطوران على أهمية أن تستخدم المملكة سياسة المالية العامة كأداة تثبتية وأن تواصل تنقيح أدوات السلامة الاحترازية الكلية للتأثير على الأوضاع النقدية بصورة مستقلة عن سياسة أسعار الفائدة.

المراجع

Al-Jasser, Mohammad and Ahmed Banafe, 1999, “Monetary Policy Operating Procedures in Emerging Market Economies.” BIS Papers, No. 5.

Hamilton, James. 2009, “Causes and Consequences of the Oil Shock 2007–08,” Brookings Papers on Economic Activity, Vol. 2009, pp. 215–261 (Washington: Brookings Institution).

Ramady, Mohammad A., *The Saudi Arabian Economy: Policies, Achievements and Challenges*. (New York, Springer International, 2010).

Saudi Arabian Monetary Agency, 2003, “A Case Study On Globalization and the Role of Institution Building in the Financial Sector in Saudi Arabia”, Prepared for the G20 Finance and Central Bank Deputies’ Meeting, May 26, 2004, Mexico City.

رابعاً- درجة الترابط العالمي: تداعي الآثار الانتشارية إلى المملكة العربية السعودية ومنها^١

يُعنى هذا الفصل بتقييم الروابط الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وبقية العالم. وتتجاوز هذه الروابط سوق النفط لتشمل أيضاً التجارة غير النفطية وتحويلات العاملين والمعونة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير ذلك من العلاقات المالية. وتبيّن النتائج الحاصلة من استخدام نموذج للانحدار الذاتي للمتجهات العالمية (GVAR) أن حساسية الاقتصاد السعودي للتطورات الحادثة في الصين تكون أكبر من حساسيته لوقوع صدمات في منطقة اليورو أو الولايات المتحدة الأمريكية - وهو ما يتسق مع توجه أنماط التجارة المتغايرة وتنامي دور الصين في سوق النفط العالمية. ويرجّح أن يكون تداعي الآثار الانتشارية من المملكة إلى الخارج محسوساً بالقدر الأكبر في البلدان المجاورة للمملكة مباشرة، وإن كان بعض التأثير يطل بلدان جنوب وشرق آسيا من خلال تحويلات العاملين في المملكة.

ألف - مقدمة

١- مع توسع اقتصاد المملكة العربية السعودية، ازداد ترابطه أيضاً بالأنشطة الجارية في أماكن أخرى في العالم. ويمكن بالتالي أن تكون للتطورات الجارية في الخارج انعكاسات جوهرية على النشاط الاقتصادي في المملكة، وأن يكون للأحداث الجارية في المملكة أيضاً تأثير مهم على البلدان الأخرى. ويعني وجود روابط دولية أقوى انكشاف المملكة لمخاطر مرتفعة مرتبطة بطبيعة التعافي الاقتصادي العالمي التي لا تزال هشّة. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن تكون للنمو المستثنى في قوته الذي يشهده الاقتصاد السعودي في الوقت الراهن انعكاسات إيجابية على شركائه التجاريين.

٢- ويُعنى هذا الفصل بتقييم الروابط الاقتصادية بين المملكة وبقية العالم من حيث طبيعتها ومدى قوتها. ففيما يتجاوز السوق النفطية، تشمل الروابط التجارية غير النفطية وتحويلات العاملين والمعونة الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر وغير ذلك من العلاقات المالية. وتتمثل وجهة الصادرات السعودية ومصدر وارداتها والاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إليها بصفة رئيسية في الاقتصادات المتقدمة، إلا أن حصة آسيا، لا سيما الصين، لا تزال تنمو بوتيرة سريعة. وفي المقابل، تميل التدفقات الخارجة من المملكة في صورة تحويلات واستثمار أجنبي مباشر ومعونة أجنبية بدرجة أكبر نحو البلدان القريبة منها. وتؤثر هذه الأنماط على الطريقة التي تنتقل بها الصدمات الاقتصادية عبر الحدود.

^١ إعداد غادة فياض ومهدي رئيسي وتوباياس راسموسن.

٣- ويشير التحليل إلى أن الاقتصاد السعودي حساس بوجه خاص للتطورات الجارية في الصين، بينما تكون الآثار الانتشارية إلى الخارج محسوسة بالدرجة الأولى في البلدان المجاورة. وتبيّن النتائج الحاصلة من استخدام نموذج للانحدار الذاتي للمتجهات العالمية أن التأثير الذي يقع على إجمالي الناتج المحلي السعودي من جراء صدمة معاكسة في الناتج في منطقة اليورو يكون محدودا ومعادلا بصورة تقريبية للتأثير الذي يقع عليه من صدمة يتعرض لها الناتج في الولايات المتحدة الأمريكية. ويكون تأثير وقوع صدمة للناتج في الصين أكبر. أما من حيث تداعي الآثار الانتشارية من المملكة إلى الخارج فتشير النتائج إلى أن وقوع صدمة موجبة على إجمالي الناتج المحلي غير النفط في المملكة يحدث تأثيرا موجبا قويا على بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي وكذلك على الأردن ولبنان وسوريا، ولكن يقل هذا التأثير على البلدان الأبعد.

باء- الروابط الدولية

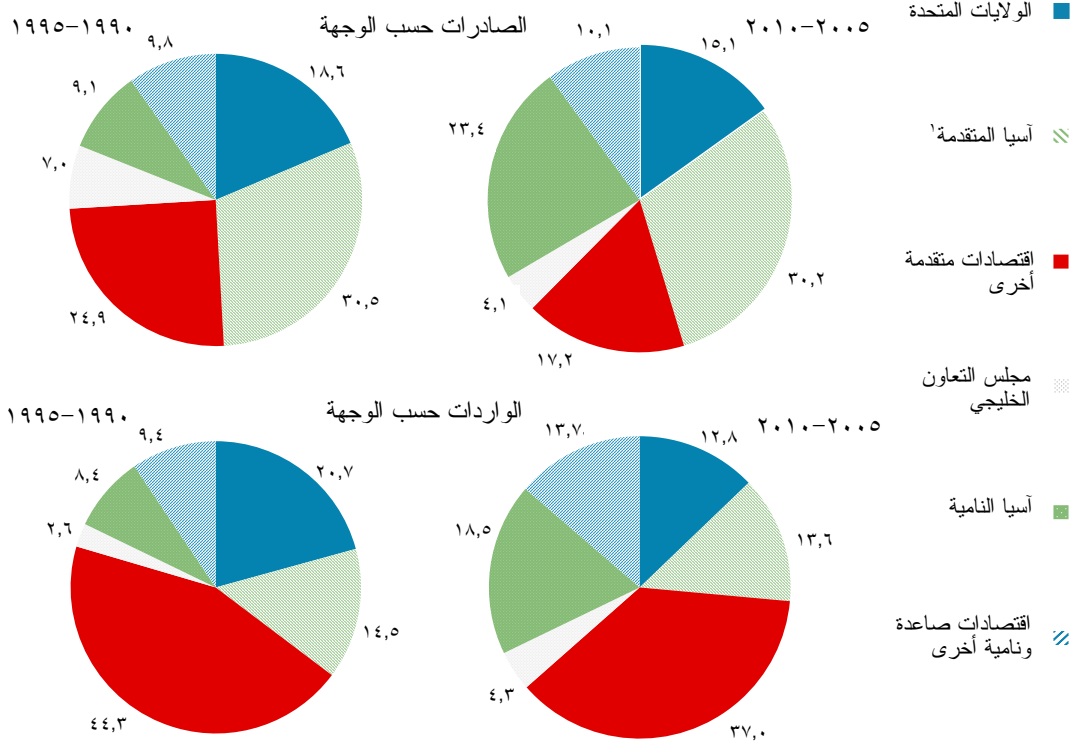
٤- يوثق هذا القسم أوجه الترابط الأساسية في القطاع الحقيقي بين المملكة وبقية العالم. ويغطي التحليل التجارة وتحويلات العاملين والمعونة الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر، ويسلط الضوء على أهمية المملكة للاقتصادات الأخرى في المنطقة. ولا تتوافر سوى بيانات محدودة عن أوضاع الاستثمار الثنائي، غير الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن بقدر ما تؤثر هذه الروابط المالية على طرق انتقال الصدمات في إجمالي الناتج المحلي بين البلدان، يتناول القسم التالي تغطيتها بشكل ضمني.

التجارة

٥- شهدت المملكة طفرة في قيمة تجارتها الدولية في السنوات الأخيرة. ففي عام ٢٠١١، بلغ مجموع صادرات المملكة من السلع والخدمات نحو ٣٥٥ مليار دولار أمريكي أو ١,٦% من المجموع العالمي، في حين بلغت الواردات نصف تلك القيمة تقريبا. وفي حالة الصادرات على وجه الخصوص، يمثل هذا الرقم زيادة حادة مقارنة بأواخر التسعينات حين هبطت أسعار النفط إلى مستوى القاع. ففي عام ١٩٩٨، كانت حصة المملكة في التجارة العالمية لا تزيد على ٠,٦% لكل من الصادرات والواردات. وفي حين لا يزال النفط أكبر مصدر للدخل، فقد زادت الصادرات غير النفطية بمرور الوقت، لتبلغ نحو ١٤% من مجموع الصادرات في عام ٢٠١١ مقارنة بأقل من ١% في أواخر السبعينات.

الشكل البياني ٤-١- المملكة العربية السعودية: تجارة البضائع، ١٩٩٠-٢٠١٠

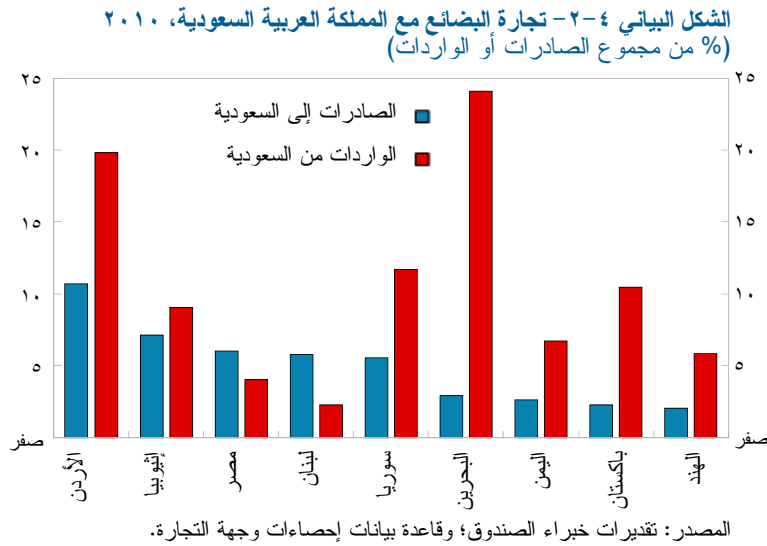
(% من المجموع)



المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات وجهة التجارة التي أعدها صندوق النقد الدولي.
١ اليابان وهونغ كونغ وجمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية.

٦- ولا تزال التجارة مع آسيا النامية تقود هذه الزيادة. ففي عام ٢٠١٠، مثلت آسيا نحو ٦٠% من مجموع صادرات المملكة من البضائع ونحو ٣٥% من وارداتها - وفي كلتا الحالتين كانت هناك زيادة في حصص كل منهما بنحو الثلث مقارنة بأوائل التسعينات. ويُعزى الجزء الأعظم من هذه الزيادة إلى التجارة مع الصين، التي ارتفعت من مستوى لا يذكر في عام ١٩٩٠ لتصل إلى ١٣% من صادرات المملكة و ١١% من وارداتها في عام ٢٠١٠ (الشكل البياني ٤-١).

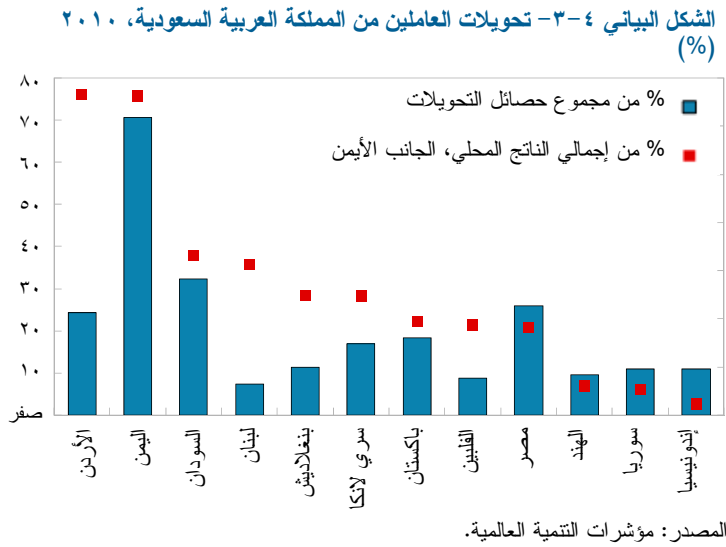
٧- وتبلغ التجارة مع المملكة أعلى مستوياتها لدى البلدان المجاورة لها، نسبةً إلى حجم اقتصاداتها. ورغم أن هذه التجارة تمثل حصة صغيرة من مجموع صادرات وواردات المملكة، فغالبا ما تكون البلدان التي تمثل تجارتها مع المملكة أكبر حصة في صادراتها و وارداتها هي ذاتها قريبة جغرافيا من المملكة (الشكل البياني ٤-٢-١٠)



٢). وتحيط ببيانات التجارة الثنائية بعض أوجه عدم اليقين، إلا أن البيانات تشير إلى أن البلدان التي تمثل المملكة أكثر من ٥% من صادراتها هي الأردن وإثيوبيا ومصر ولبنان وسوريا. وتغطي صادرات هذه البلدان إلى المملكة طائفة من السلع الزراعية والسلع المصنعة الخفيفة. وتمثل واردات البلدان المجاورة للمملكة منها حصة كبيرة أيضا وتتكون بالدرجة الأولى من النفط.

تحويلات العاملين

٨- تمثل تحويلات المهاجرين العاملين في المملكة مصدرا مهما آخر للدخل لكثير من بلدان المنطقة. فقد بلغت التحويلات الخارجة من المملكة ما متوسطه ٦,٢% من إجمالي الناتج المحلي على مدى العقد الماضي



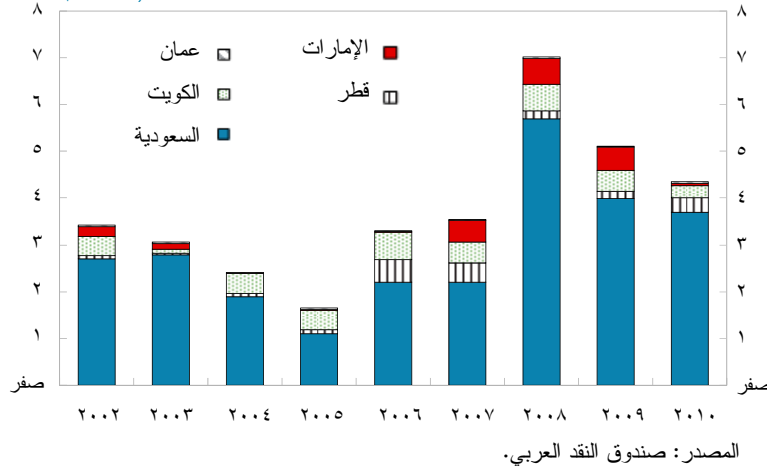
وبلغت ٢٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠، مع توجه معظمها إلى بلدان عربية أخرى وإلى جنوب وشرق آسيا. وتشير بيانات البنك الدولي الثنائية عن التحويلات إلى أن التحويلات الخارجة من المملكة مثلت أكثر من ٣% من إجمالي الناتج المحلي في الأردن واليمن في عام ٢٠١٠، وما بين ١% و ٢% من إجمالي الناتج المحلي في خمسة بلدان أخرى أغلبها قريب جغرافيا من المملكة (الشكل البياني ٤-٣). وكانت

الهند أكبر متلق على الإطلاق لهذه التحويلات، إذ مثلت نحو ربع مجموع تدفقات التحويلات الخارجة من المملكة في عام ٢٠١٠، ولكن نظرا لحجم اقتصاد الهند، لم تمثل هذه التدفقات إلا ٠,٣% من إجمالي ناتجها المحلي.

المعونة الأجنبية

٩- تمثل المملكة، باعتبارها أكبر المانحين العرب، مصدرا مهما بوجه خاص للمعونة الأجنبية لعدد كبير من بلدان المنطقة.^٢ وتوجد طريقتان رئيسيتان لتحويل المعونة، هما: (١) معونة ثنائية مباشرة تقدمها الحكومة؛ و(٢) معونة تقدم من خلال صناديق التنمية الوطنية والإقليمية. وإضافة إلى ذلك، تقدم مساهمات إلى الهيئات المانحة الدولية الكبرى ومن خلال المؤسسات الخيرية. وغالبا ما يتحرك الحجم الكلي للمعونة المقدمة من البلدان العربية مع الدخل في البلدان المانحة، ونتيجة لذلك ارتبط بأسعار النفط.

الشكل البياني ٤-٤-٤- تدفقات المعونة من مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٢-٢٠١٠
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



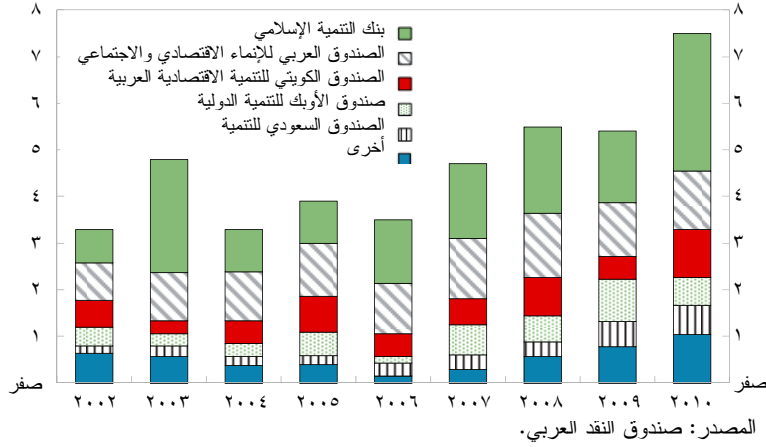
١٠- وقد قُدِّمت معظم المعونات

السعودية على أساس ثنائي. فقد قدمت المملكة منذ عام ١٩٧٠ مساعدات أجنبية ثنائية تجاوزت قيمتها ١٠٠ مليار دولار أمريكي، بمتوسط نحو ١% من إجمالي الناتج المحلي على مدى العقد الماضي (الشكل البياني ٤-٤-٤) وهو متوسط من أعلى المستويات في العالم. وتقدّم معظم المعونة الثنائية إلى بلدان عربية وبلدان إسلامية أخرى. وتقدّم المساعدة الثنائية السعودية بصفة أساسية دون شروط وفي

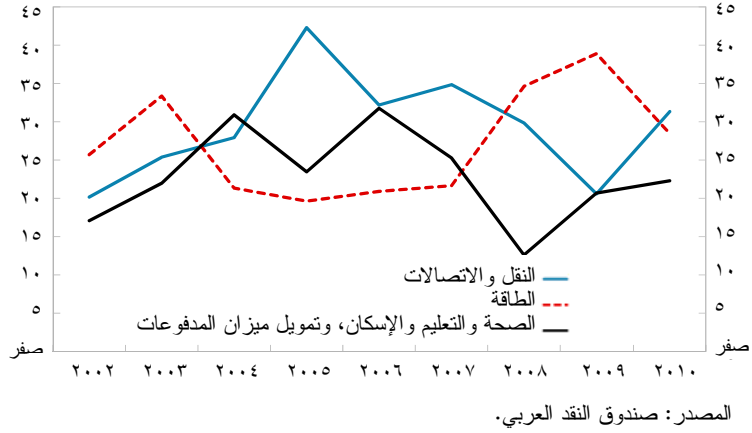
صورة منح. وحتى عندما تتضمن قروضا، فإن انخفاض أسعار الفائدة على هذه القروض وطول فترات سدادها يعينان أن عنصر المنحة فيها يزيد عموما على ٨٠%.

^٢ البيانات الواردة في هذا القسم مأخوذة بالدرجة الأولى من التقرير الاقتصادي العربي المشترك، الذي ينشره صندوق النقد العربي سنويا ويتضمن فصلا عن المعونة الإنمائية العربية. وتغطي هذه البيانات بصفة أساسية المساعدة الرسمية؛ وتعرف معلومات أقل عن حجم المعونة الخيرية الخاصة.

الشكل البياني ٤-٥- المعونة العربية من خلال صناديق التنمية، ٢٠١٠-٢٠٠٢ (بمليارات الدولارات الأمريكية)



الشكل البياني ٤-٦- التوزيع القطاعي للمعونة العربية من خلال صناديق التنمية، ٢٠١٠-٢٠٠٢ (% من المجموع)



١١- وكانت المملكة أيضا مساهما رئيسيا في المساعدات المقدمة من خلال مجموعة من صناديق التنمية. فالمبالغ التي قامت صناديق التنمية العربية بصرفها منذ عام ١٩٦٢ تصل إلى نحو ١٠٤ مليار دولار أمريكي، مع مساهمة المملكة بنحو ١٠% من مجموعها من خلال الصندوق السعودية للتنمية، ومساهمتها أيضا بصورة مهمة في عدة صناديق إقليمية (الشكل البياني ٤-٥) وكذلك في برامج متعددة الأطراف مثل

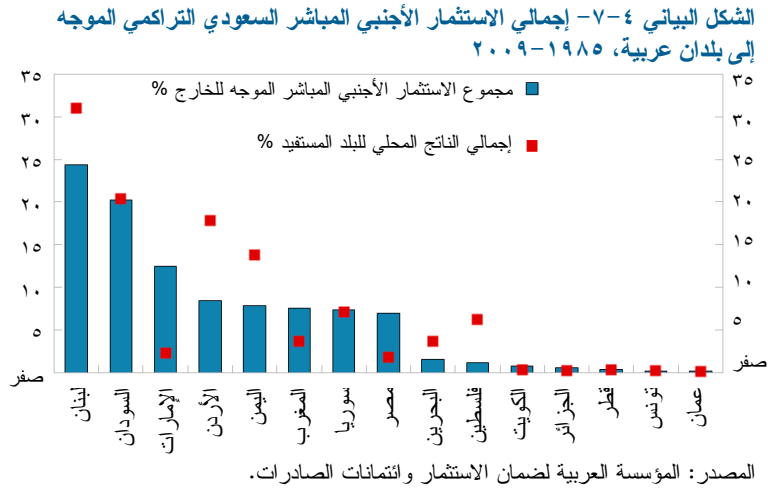
الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر وغيره من تسهيلات صندوق النقد الدولي التمويلية. وكان الجزء الأكبر من المبالغ المنصرفة يوجه إلى البلدان العربية (٦١%) تليها البلدان الآسيوية (٢٢%) ثم البلدان الإفريقية (١٥%). وكانت المساعدة توجه بشكل رئيسي إلى تمويل المشاريع، في مجالات أبرزها النقل والاتصالات والطاقة، مع زيادة التركيز في العقد الماضي على القطاع الخاص (الشكل البياني ٤-٦).

وإضافة إلى طرائق التحويل التقليدية مثل القروض الميسرة والمنح، تعمل فئة المعونة هذه من خلال الضمانات والمساعدة الفنية والتدريب. ويقدم التمويل غالبا بسعر فائدة منخفض للغاية ويبلغ عنصر المنحة فيها ٤٠-٤٥%.

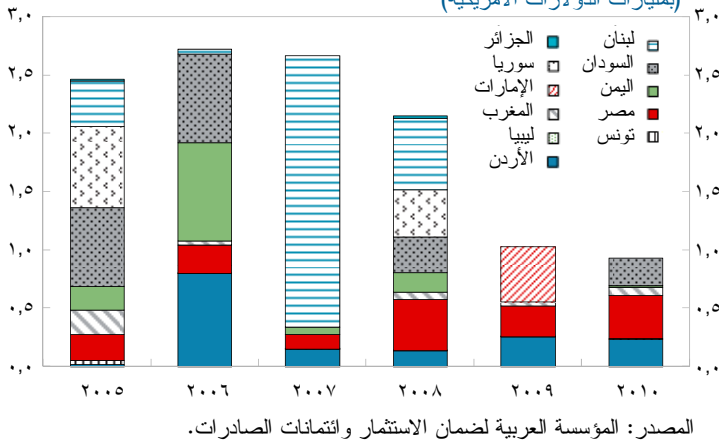
الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للخارج

١٢- كانت المملكة مصدرا رئيسيا للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^٣ فعلى مدى الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٩، بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر السعودي الموجه إلى بلدان عربية نحو

٢٠ مليار دولار أمريكي، مع تصدر لبنان والسودان والإمارات العربية المتحدة والأردن قائمة البلدان المستفيدة (الشكل البياني ٧-٤). وفي لبنان والسودان والأردن واليمن، كانت المبالغ المستثمرة تعادل أكثر من ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لهذه البلدان على مدى هذه الفترة. وفي حالات كثيرة، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر السعودي أكثر من ٤٠٪ من مجموع حصائل الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان العربية من بلدان عربية أخرى.



الشكل البياني ٨-٤- التوزيع الجغرافي لإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر السعودي الموجه إلى بلدان عربية، ٢٠٠٥-٢٠١٠ (بمليارات الدولارات الأمريكية)



١٣- وتقلبت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السعودي إلى البلدان العربية ووجهاتها على مدى الوقت. ففي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، لم تزد المبالغ المستثمرة على ثلث مستواها في عام ٢٠٠٦ (الشكل البياني ٨-٤). وكانت الاستثمارات في فرادى البلدان كبيرة في كثير من الأحيان، بما بين تأثير المشروعات الفردية الكبيرة. ففي عام ٢٠٠٧ على سبيل المثال، مثلت لبنان وحدها الجزء الأكبر من مجموع استثمارات المملكة في المنطقة. إلا أن الاستثمارات السعودية في السودان وسوريا ومصر والأردن كانت ثابتة نسبياً.^٤

^٣ البيانات الواردة في هذا القسم مأخوذة بالدرجة الأولى من بضعة أعداد من تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الذي تنشره سنويا المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمانات الصادرات (ضمان).

التدفقات المالية

١٤- يصعب تقييم التكوين الجغرافي للتدفقات المالية نتيجة لمحدودية البيانات. فالمملكة لا تقوم في الوقت الراهن بإبلاغ بيانات إلى بنك التسويات الدولية ولا تشارك في المسح المنسق لاستثمارات الحافظة. إلا أن البيانات المنشورة مؤخرا عن وضع الاستثمار الدولي للمملكة تشير إلى أن الأصول الأجنبية بلغت ١٥٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠ بينما بلغت الخصوم الخارجية ٤٧% من إجمالي الناتج المحلي - ويهون هذان الرقمان من القيمة الحقيقية نظرا لأن بيانات الائتمان التجاري غير مبلغة وأن تغطية القطاع الخاص ككل غير مكتملة. وتمثل الأصول الاحتياطية الجزء الأكبر من الأصول الأجنبية ببلوغها ٦٣% من مجموع الأصول في عام ٢٠١٠. ويُستثمر أكثر من ٧٠% من الأصول الاحتياطية في أوراق مالية أجنبية بينما تستثمر النسبة المتبقية في عملات أجنبية وودائع وذهب. والتكوين الجغرافي للأصول الاحتياطية غير معروف، ولكن بالنظر إلى الاستراتيجية الاستثمارية التي تتبعها مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تتسم بالعزوف عن المخاطر نسبيا، يرجح أن تمثل أدوات الدين السيادي مرتفعة التصنيف حصة كبيرة. ويمثل القطاع المصرفي نحو ١٠% أخرى من مجموع الأصول الأجنبية.

جيم- تقدير الآثار الانتشارية باستخدام تحليل الانحدار الذاتي للمتجهات العالمية

١٥- يُستخدم نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات العالمية لفصل حجم الصدمات المختلفة وسرعة انتقالها إلى المملكة ومنها والتعبير عنهما بقيم كمية. ويستخدم هذا المنهج إطارا ديناميكيا متعدد البلدان ويستند إلى النموذج الذي أعده كاشن ومهادس ورئيسي في دراسة تصدر قريبا هي Cashin, Mohaddes, and Raissi، ويشار إليه من الآن فصاعدا بنموذج كاشن ومهادس ورئيسي (CMR).^٥ ويتضمن هذا النموذج ٤٤ بلدا/منطقة (من بينها منطقة يورو واحدة تتضمن ثمانية من البلدان الإحدى عشرة التي انضمت إلى اليورو في عام ١٩٩٩) تشمل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك حتى يتسنى تحليل الآثار الانتشارية عبر الحدود إلى هذه المنطقة

^٤ كانت المملكة أيضا وجهة رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان العربية، مع ارتفاع إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للدخل من ١٢ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٥ إلى نحو ١٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩. وبلغت التدفقات الداخلة التراكمية على مدى الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٩ ما قيمته ٦٤ مليار دولار أمريكي، مما يجعل المملكة حتى الآن أكبر البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان العربية. ويأتي السودان في الترتيب الثاني بتدفقات تبلغ نحو ١٦ مليار دولار أمريكي؛ ويأتي جزء كبير من تلك التدفقات من المملكة.

^٥ نموذج كاشن ومهادس ورئيسي (CMR) هو امتداد لإطار نموذج تحليل الانحدار الذاتي للمتجهات العالمية الوارد في دراسة Dees et al. (2007).

ومنها. وتمثل هذه البلدان معا أكثر من ٩٠% من الناتج الاقتصادي العالمي. وتستخدم طائفة من المتغيرات في النموذج لرصد كل من الروابط الحقيقية وروابط القطاع المالي. وهذه المتغيرات هي: الناتج، y ؛ والتضخم، π ؛ وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، $reer$ ؛ وأسعار الفائدة قصيرة الأجل، r^k ؛ وأسعار الفائدة طويلة الأجل، r^L ؛ وأسعار الأسهم الحقيقية، q ؛ واستهلاك النفط، c^{oil} ؛ وأسعار النفط، p^{oil} . وفي حين لا يتضمن النموذج صراحةً جميع المتغيرات التي جرت مناقشتها في القسم السابق، فبمقدار ارتباط التطورات في هذه المتغيرات التي نوقشت أعلاه بالحركات في المتغيرات المدرجة في النموذج يمكن اعتبار أنها مغطاة في صورة مختزلة. وتجمع كل البيانات بتواتر ربع سنوي من الربع الثاني من عام ١٩٧٩ إلى الربع الرابع من عام ٢٠٠٩.^٦

إطار النمذجة

١٦- يُبنى نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات العالمية (GVAR) من سلسلة من نماذج منفصلة للمنحدرات الذاتية للمتجهات بمتغير خارجي* (VARX*)، تربط المتغيرات الأساسية لكل بلد بمتوسطات مرجحة بالتجارة للمتغيرات الأجنبية المناظرة، وفقا للمواصفة الديناميكية التالية:^٧

$$x_{it} = \delta_{i0} + \delta_{i1}t + A_i x_{i,t-1} + B_{i0} x_{i,t}^* + B_{i1} x_{i,t-1}^* + \varepsilon_{it}, \quad t = 1, 2, \dots, T, \quad i = 0, 1, 2, \dots, N$$

حيث δ_{i0} و δ_{i1} متجهان للقواطع الثابتة ومعاملان على اتجاه زمني تحديدي، و x_{it} متجه المتغيرات المحلية، و $x_{i,t}^*$ متجه المتغيرات الأجنبية التي يختص بها البلد i ، و A_i و B_{i0} و B_{i1} مصفوفات المعاملات، و ε_{it} متجه للصدمات. وتعامل المتغيرات الأجنبية التي تخص بلدانا معينة باعتبارها خارجية بصورة ضعيفة وتُبنى كمتوسطات مقطعية للمتغيرات المحلية باستخدام التجارة الثنائية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ باعتبارها الأوزان الترجيحية، ω_{ij} :

$$x_{it}^* = \sum_{j=0}^N \omega_{ij} x_{jt}$$

ونظرا لدور الولايات المتحدة المهيمن في الاقتصاد العالمي وتأثيرها على أسعار النفط والسوق المالية العالمية، فإنها تعامل بشكل مختلف عن البلدان الأخرى من حيث المتغيرات التي تعامل باعتبارها أجنبية ومن ثم خارجية بصورة ضعيفة (الجدول ٤-١).

^٦ حيثما لا تتاح بيانات ربع سنوية (مثل سلسلة بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المملكة)، يتم استيفاء سلاسل سنوية.

^٧ لغرض التبسيط، يُعرض هذا النموذج بفجوة زمنية واحدة ولكن ينفذ بفجوتين زمنيتين على الأكثر.

١٧- وتُحل بعد ذلك فرادى نماذج المنحدرات الذاتية للمتجهات ذات المتغير الخارجي* (VARX*) في سياق عالمي ويمكن استخدامها لتحليل الاستجابة النبضية وتفكيك مكونات تباين أخطاء التنبؤ المعمم. ورغم أن التقدير يتم على أساس كل بلد على حدة، فإن نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات العالمية يحل للعالم ككل، مع مراعاة أن جميع المتغيرات داخلية بالنسبة للنظام ككل. وينفذ ذلك بتجميع النماذج الخاصة ببلدان معينة باستخدام مصفوفة روابط تحتوي على جميع الأوزان الترجيحية للتجارة الثنائية.

الجدول ٤-١- مواصفة متغيرات نماذج المنحدرات الذاتية للمتجهات ذات المتغير الخارجي* (VARX*)

النموذج الأمريكي المحلية		النماذج غير الأمريكية الأجنبية	
الأجنبية	المحلية	الأجنبية	المحلية
$y_{US,t}^*$	$y_{US,t}$	y_{it}^*	y_{it}
$\pi_{US,t}^*$	$\pi_{US,t}$	π_{it}^*	π_{it}
—	$q_{US,t}$	q_{it}^*	q_{it}
$r_{US,t}^S$	$r_{US,t}^S$	r_{it}^{*S}	r_{it}^S
—	$r_{US,t}^L$	r_{it}^{*L}	r_{it}^L
$reer_{US,t}^*$	—	—	$reer_{it}$
—	$c_{US,t}^{oil}$	c_{it}^{*oil}	c_{it}^{oil}
—	p_t^{oil}	p_t^{oil}	—

المصدر: Cashin et al. (قيد الإصدار).

الآثار الانتشارية من التطورات خارج المملكة

١٨- يبحث هذا التحليل حساسية الاقتصاد السعودي للتطورات التي تحدث في الخارج بتقييم تأثير متغيرات الصدمات السعودية على الناتج لدى شركائها التجاريين الأساسيين. ونقوم على وجه التحديد بدراسة الاستجابات النبضية المعممة التي يبديها إجمالي الناتج المحلي والتضخم وسعر الصرف الفعلي الحقيقي واستهلاك النفط في المملكة لصدمة معاكسة في إجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو والولايات المتحدة والصين بانحراف معياري

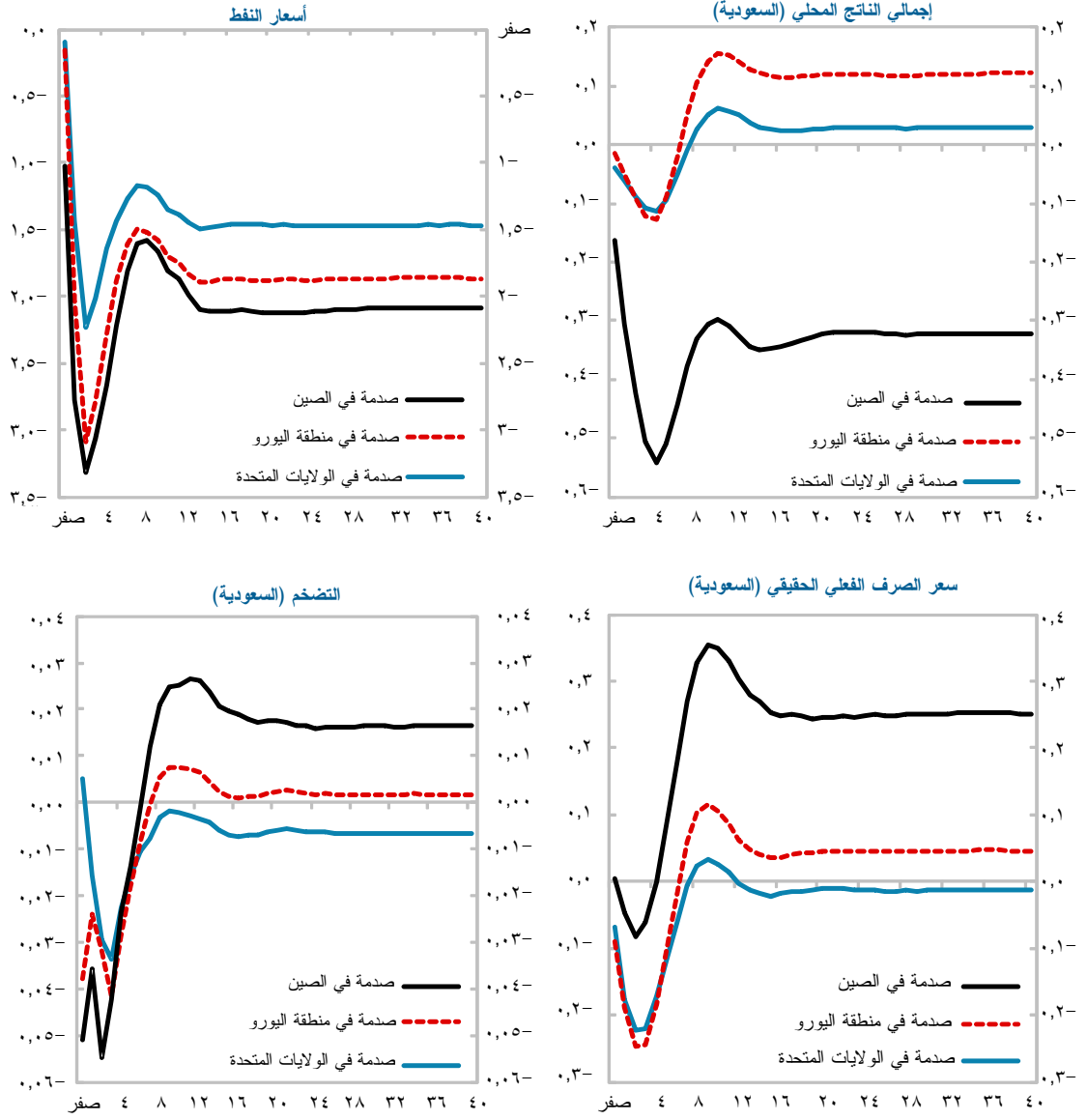
واحد. ومنتاول أيضا تفكيك مكونات تباين أخطاء التنبؤ المعمم، الذي يوفر النسبة المئوية لتباين أخطاء التنبؤ في المتغيرات السعودية الذي تفسره متغيرات أخرى في النموذج (٢٤٤ متغيرا إجمالاً). وتوفر هذه النتائج حدسا إضافيا بشأن قنوات الانتقال التي تؤثر من خلالها صدمات إجمالي الناتج المحلي الأجنبية على النشاط الاقتصادي في المملكة.

١٩- وتبيّن النتائج أن حدوث صدمة معاكسة في الناتج في منطقة اليورو أو الولايات المتحدة الأمريكية يؤثر بصورة ضعيفة نسبيا على الاقتصاد السعودي، بينما تكون الحساسية أكبر للصدمة التي تحدث في الصين. وتباين التداعيات حسب عوامل كثيرة، منها حجم تدفقات التجارة الثنائية وكذلك الروابط الحقيقية وروابط القطاع المالي الأخرى الموجودة في البيانات. فبعد مرور أربعة أرباع، تكون الاستجابة النبضية لانخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الصيني بانحراف معياري واحد حدوث تراجع في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السعودي بمقدار ٠,٥% وبدلالة إحصائية كبيرة (الشكل البياني ٤-٩).^٨ ويكون تأثير انخفاض إجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية بانحراف معياري واحد أقل بكثير، مع عدم تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السعودي في كلتا الحالتين إلا بنحو ٠,١% بعد أربعة أرباع.^٩ وتدل هذه النتائج جزئيا على الأثر الذي تحدثه التطورات الاقتصادية في كل من هذه البلدان على أسعار النفط، مع حدوث التراجع الأكبر في أسعار النفط من جراء صدمة تقع في الصين وتؤثر سلبا على الاقتصاد السعودي. وتبيّن النتائج أيضا وجود صلة قوية بين التأثير على الناتج وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في المملكة، مع حدوث انخفاض أكبر في سعر الصرف الفعلي الحقيقي نتيجة حدوث تراجع أكبر في ناتج الصين بمرور الوقت (ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي).

^٨ هذه النتيجة أقوى بعض الشيء من النتيجة التي تحصل عليها دراسة (Beidas-Strom (2011، التي تخلص باستخدام النموذج النقدي والمالي المتكامل العالمي (GIMF) الذي وضعه صندوق النقد الدولي إلى أن حدوث تراجع في إجمالي الناتج المحلي الآسيوي (نتيجة وقوع صدمة معاكسة في الإنتاجية) مقداره ١% تقريبا يؤدي إلى خفض إجمالي الناتج المحلي في المملكة بنحو ٠,٢%.

^٩ يتناظر حدوث صدمة في إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو والصين بخطأ معياري واحد مع النسب المئوية ٠,٣ و ٠,٢٥ و ١,٤% على الترتيب.

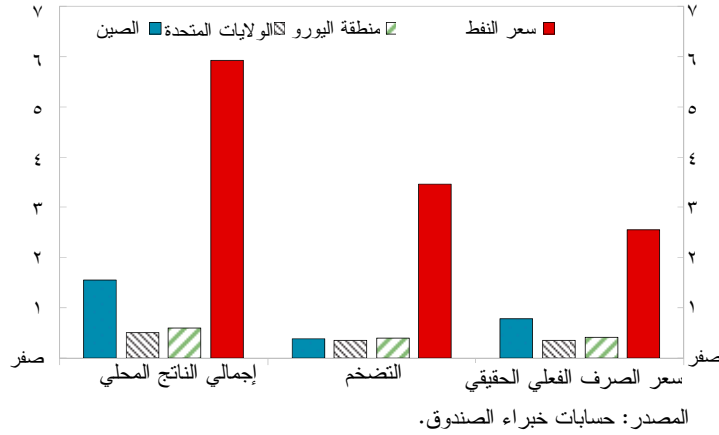
الشكل ٤-٩- الاستجابات النبضية المعممة التي تبديها المتغيرات السعودية لحدوث صدمة في إجمالي الناتج المحلي بخطاً معياري واحد في بلدان مختارة (%)



المصدر: حسابات خبراء الصندوق.

٢٠- ويشير تفكيك مكونات التباين إلى أن وقوع صدمات في النشاط الاقتصادي في الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة لا يمثل إلا جزءاً ضئيلاً من التباين الكلي في المتغيرات السعودية، بينما يكون أثر وقوع صدمة في أسعار النفط أكبر بكثير (الشكل البياني ٤-١٠). ويبين تفكيك مكونات تباين أخطاء التنبؤ المعمم

لإجمالي الناتج المحلي السعودي أن وقوع صدمات في أسعار النفط يفسر حصة من تباين التنبؤ أكبر بكثير من الحصة التي يفسرها وقوع صدمات في الناتج في الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية.^{١٠} وعلى نطاق المتغيرات المبينة، تحدث الصدمات التي تقع في الصين عموماً تأثيراً أكبر من الصدمات التي تقع في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية، مما يسلط الضوء على أن حساسية الاقتصاد السعودي لصدمات القطاع الحقيقي في الصين أكبر من حساسيته للصدمات التي تنشأ في منطقة اليورو أو الولايات المتحدة الأمريكية.



الآثار الانتشارية الخارجة من المملكة

٢١- يمكن استخدام نموذج كاشن ومهادس ورئيسي أيضاً لتقييم حساسية البلدان الأخرى للتطورات التي تحدث في السعودية. ونركز هنا على التأثير الإقليمي ونتناول الاستجابات النبضية على مدى أربعة أرباع الناشئة عن وقوع صدمة موجبة بانحراف معياري واحد في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في المملكة.^{١١} ويمكن أن يُصور أن هذه الصدمة ناشئة عن قرار على مستوى السياسات لتوفير دفعة تنشيطية مستمدة من المالية العامة. وتشير النتائج إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وكذلك في الأردن ولبنان وسوريا، يستجيب بقوة لارتفاع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في المملكة، مع تراوح المرونة من ٠,٢

^{١٠} لا تفسر صدمات الناتج التي تقع في الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة مجتمعة إلا نحو ٢,٥% من مجموع تباين الناتج في المملكة، بينما تفسر أسعار النفط نحو ٦٠%، وتفسر المتغيرات المتبقية الأخرى البالغة ٢٤٠ متغيراً الجزء المتبقي من تغير الناتج. وغالباً ما يؤدي عدد المتغيرات الكبير للغاية في النموذج إلى خفض مساهمة أي متغير منفرد؛ ولذلك تكون لهذه النتائج دلالات بالمعنى النسبي أكبر منها بالمعنى المطلق.

^{١١} لتقييم الآثار الانتشارية إلى الخارج، نستخدم إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بدلاً من إجمالي الناتج المحلي الكلي للمملكة، نظراً لتقلب إجمالي الناتج المحلي النفطي وشدة تأثيره بشدة بأسعار النفط، وكذلك لتحسين رصد دور التطورات التي تختص بها المملكة.

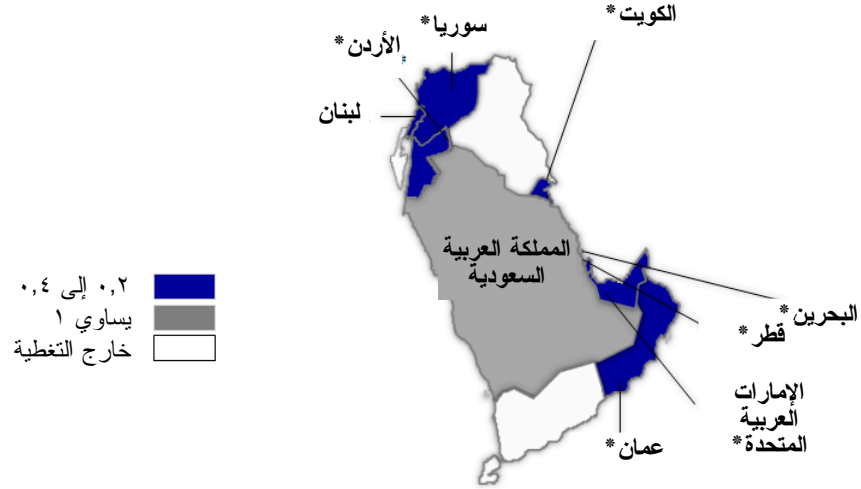
إلى ٠,٤ (الشكل البياني ٤-١١). ويكون التأثير على البلدان الأخرى في المنطقة أكثر خفوتا. ففي حالة الأردن ولبنان وسوريا، تتسق النتائج مع الروابط الكبيرة الموثقة في القسم بآء أعلاه وتظهر في الأوزان الترتيحية للتجارة المستخدمة في النموذج (الجدول ٤-٢). وبخلاف البحرين التي تعد تجارة البضائع لديها مع المملكة (نفظ خام سعودي بالدرجة الأولى يكرر في البحرين) كبيرة أيضا، فإن تجارة البضائع مع بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى محدودة ويشير التأثير القوي الذي يرصده النموذج إلى وجود قنوات انتقال أخرى، مثل الأسواق المالية أو تجارة الخدمات.

الجدول ٤-٢- الأوزان الترتيحية للتجارة مع المملكة العربية السعودية على أساس إحصاءات وجهة التجارة، ٢٠٠٦-٢٠٠٨

مجلس التعاون الخليجي	المغرب العربي	المشرق العربي
البحرين	٢٠,٨	٧,٤
الكويت	٢,٤	٢١,٧
عمان	١,٩	٥,٧
قطر	٢,٢	١٢,٣
الإمارات	٢,١	١,٠
	الجزائر	مصر
	٠,٢	٠,٢
	ليبيا	الأردن
	٠,١	٠,١
	موريتانيا	لبنان
	٠,٢	٠,٢
	المغرب	سوريا
	٥,٤	٥,٤
	تونس	إيران
	٠,٧	٠,٧

المصادر: إحصاءات وجهة التجارة؛ ودراسة Cashin et al. (فيد الإصدار).

الشكل البياني ٤-١١- الاستجابات النيضية المتركمة على مدى أربعة أرباع للنتائج (نسبة إلى المملكة العربية السعودية) نتيجة وقوع صدمة موجبة في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في المملكة العربية السعودية



المصادر: حسابات خبراء الصندوق؛ وبرنامج Microsoft Map Land.

ملحوظة: ترصد بالنسبة المئوية مقدار التغير السنوي في ناتج البلد المعني المرتبط بحدوث زيادة نسبتها ١% في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي للمملكة. تشير * إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى ٩٠% على أساس حدود الثقة بعد إعادة المعاينة.

المراجع

Beidas-Strom, S., 2011, Economic Policy Spillovers: Saudi Arabia in the Global Economy,” in S. Beidas-Strom, T. Rasmussen, and D. Robinson (Eds.), *Gulf Cooperation Council Countries: Enhancing Economic Outcomes in an Uncertain Global Economy*, (Washington: International Monetary Fund)

Cashin, Paul, K. Mohaddes, and M. Raissi, forthcoming, “A Global Model of MENA Business Cycles,” unpublished manuscript, International Monetary Fund.

Dees, S., F. Mauro, M. H. Pesaran, and L. V. Smith, 2007, “Exploring the International Linkages of the Euro Area: A Global VAR Analysis,” *Journal of Applied Econometrics*, Vol. 22, pp. 1–38.